

مكتبة الأهرام  
للبحوث العلمي

## الاقتصاد

الجلد الثاني



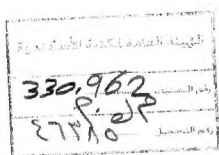






# الإقتصاد

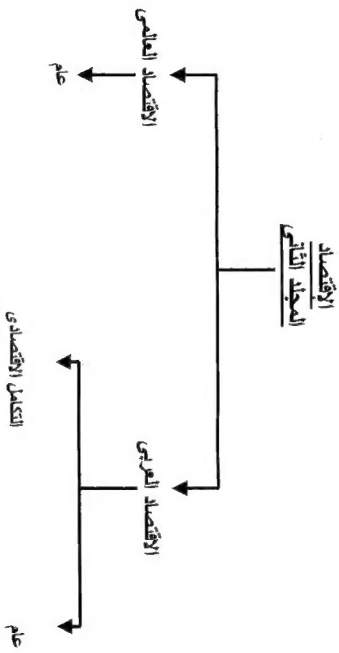
المجلد الثاني



إعداد

مكتبة  للبحث العلمي









# الإقتصاد العربى



عام



## الاقتصاد العربي

( علم )

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	التصادات البلدان العربية	شفيق الأسدي	الحياة	١٢٠٣٥	٩٦/٢/٥	١٣٧
٢	٢,٤% نمو الاقتصادات العربية في ٩٤	تاج الدين عبدالحق	الشرق الأوسط	٦٢٩٩	٩٦/٢/٢٦	١٣٩
٣	الاسكوا تقرّ الطالع	—	العالم اليوم	١٩١٣	٩٧/٥/١٩	١٤١
٤	طبيعة التجارة الخارجية	هنا الطباطبائي	الحياة	١٢٥٤٢	٩٧/٧/٢	١٤٦
٥	اصلاح الاقتصادات العربية	مدحت البسيوني	العالم اليوم	٢٢٤١	٩٨/٦/١٤	١٤٨
٦	ارتفاع إجمالي الناتج المحلي	فادية الزعبي	السياسة	٦٨٥٢	٩٧/٩/١	١٥٠
٧	نمو الاقتصادات العربية	محمد شرف	الحياة	١٢٦٣١	٩٧/٩/٢٩	١٥٢
٨	التقار الأسواق المالية العربية للعمق	هنري عزام	الشرق الأوسط	٧٢٩١	٩٨/١١/١٤	١٥٣
٩	معظم الدول العربية ما زالت تفتقر الى قاعدة بيانات	هنري عزام	الشرق الأوسط	٧٢٩٢	٩٨/١١/١٥	١٥٥
١٠	الدول العربية مطالبة بصرف جهودها	هنري عزام	الشرق الأوسط	٧٢٩٣	٩٨/١١/١٦	١٥٧
١١	نظرة جديدة على مستقبل التعاون	محمود عبدالفضيل	الأهرام	٤١١٧٦	٩٩/٩/١	١٥٩



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى
الموضوع الفرعى :	عام
المصطلح :	الحياة
اسم كاتب المقال :	شفيق الأسدي
رقم العدد :	١٢٠٣٥
تاريخ الصدور :	٩٦/٢/٥

التقرير الاقتصادي العربي الموحد يشير إلى ظاهرة ارتفاع الاستهلاك الحكومي

## اقتصادات البلدان العربية تتجه نحو الاندماج بالاقتصاد العالمي

التصدير في الاقتصاد الإسرائيلي  
السيارات ودول أوروبا الشرقية  
وأكد التقرير أن الاقتصادات  
العربية خلال الأعوام الأخيرة كانت  
أكثر توجهاً إلى الخارج، مع ازدياد  
حرة الاندماج التجاري وأن الاندماج  
في الاقتصاد العالمي يساهم في زيادة  
مدى التصدير العربية إلى الأسواق  
الأجنبية في المجالات التي يتمتع فيها  
بميزة تنافسية، وأشار إلى أن الدول  
العربية تخطط الآن لزيادة صادراتها  
التي تشمل برامج الإصلاح الهيكلي  
والنموذج وتحرير التجارة وارتفاع  
دور أكبر لقطاع التصدير  
ولكن أن حصة صادرات السلع  
والخدمات من الدول العربية بلغ العام  
الماضي ١٦٨ بليون دولار مقابل ٢٥  
بليون دولار عام ١٩٨٠، وارتفع ذلك  
إلى قرابة عشرين مليار دولار عام  
١٩٨٠ إلى ٢٤ بليون دولار عام ١٩٨٠  
وهو ما يمثل ثلث المبيعات الكلية  
للأمة  
وأشار إلى أن الصادرات العربية  
ارتفعت من ٢٠ بليون دولار عام ١٩٨٠  
إلى نحو ١٤ بليون دولار عام ١٩٨١  
لتسوية لكليات الاقتصاد التي  
لاندتها الدول العربية وسياسات  
تحرير القطاع الخاص للقيام بدور  
رئيسي في الدول العربية، ومناقش  
ارتفعت وأدت الدول العربية من  
السلع والخدمات بمعدل ٨٠ في  
١٩٨٠ وبنسبة ٢٤ في المئة من الناتج  
لكل الأجنبي مقابل ١٥١ بليون  
دولار عام ١٩٨٠.

وأوضح أن ارتفاع قيمة الواردات  
يرجع إلى الزيادة في أسعار السلع في  
الأسواق العالمية وصمودها أمام  
الانتاجية العربية.  
وذكر التقرير أن لقطاع الانتاج  
التي ساهمت بنحو ٩٩ في المئة من  
الناتج الإجمالي في الدول  
العربية، بينما كانت هذه القطاعات  
تساهم بنحو ٧٠ في المئة في العام  
١٩٨٠.

عليها من الدول العربية ومن مصادر  
مختلفة تتم مراجعتها مع الدول  
العربية.

وأشار التقرير إلى أن دول مجلس  
التعاون اتجهت سياسات تجارية  
متشعبة خلقت نتائج إيجابية مثل  
إعفاء صلب كبير من القيود التقييد  
على الاستيراد واستقرار الحكومة  
لاستيراد الكثير من السلع الأساسية  
وتدعيم الصادرات  
وذكر أن دول مجلس التعاون  
تعمل على استكمال انهاء الاتحاد  
الجزري للوجود الدول العربية  
التي يؤدي إلى تيسير تيسير قاعدة  
المستوى الوطني، وقواعد التفت على  
السلع والخدمات المتبادلة بين دول  
المجلس.

وأكد أن الالتزام بعض الدول  
العربية لتطبيق الصناديق التجارية  
في جزر الجزر في صورة خاصة في  
مثل اتفاقية جولة «أوروك» سيؤثر  
على صناعة الدول العربية لتعمل  
على إلغاء الصناديق التي تسوق  
أصناف التجارة العربية  
ودعا المجتمع الدولي إلى إنهاء  
مناطق تجارية حرة بين الدول العربية  
والتي تساهم في التنمية العربية وغير  
الصناعية التي تساهم نمو التجارة  
التي تؤدي زيادة التجارة وتوسيع نطاق  
التصدير لتتضمن جميع السلع  
والخدمات والقائمة منظمة عربية  
للتجارة الحرة لتتضمن باقي  
والصناعي والزراعي من أجل دخول  
الصادرات العربية إلى الأسواق  
العربية.

وأوضح التقرير أن قيمة التجارة  
العربية اليمينية سجلت تراجعا نسبيا  
في ٣٩ في المئة خلال عام ١٩٨٠ وأن  
التجارة الخارجية شهدت انهماك  
للأمة خصوصا حيث ارتفعت قيمة  
الصادرات من الدول العربية بنسبة  
١٩٨٠ بنسبة تقريبا تساهل إلى زهاء  
١٢٧ بليون دولار، فيما ارتفعت  
القيمة الحقيقية للواردات العربية  
نحو ٢ في المئة لتصل إلى ١١٩.

وأشار إلى أن أداء الصادرات في  
الدول العربية في ظل دول المستورد  
المعزوم وإن كانت بعض السلع  
في استجابة لطلبات التصدير  
للاصلاحات التي تمت ور بعض  
الدول العربية تبرز مفعلة سوا

□ أبو ظبي -  
من شفيق الأسدي

أكدت الدوائر الاقتصادية العربية  
أن معدل النمو في لبنان تهاجر  
لعام الماضي ٣٧ في المئة مسجلا  
معدل أعلى معدل للنمو في الدول  
العربية، وأشارت إلى أن دول مجلس  
التعاون الدول الخليج العربية انتهت  
سياسات تجارية متشعبة خلقت نتائج  
إيجابية، وإلى أن الاقتصادات العربية  
تتجه أكثر توجهاً نحو الاندماج  
بالاقتصاد العالمي.

وذكر التقرير الاقتصادي العربي  
الموحد لعام ١٩٨٠ أن معدل النمو في  
القطاع المحلي الإجمالي في الدول  
العربية بلغ ٢٠ في المئة وارتفع في  
المجموع الأولى والتي تضم عدد من  
السياسات والإجراءات وتونس  
وجيبوتي والسودان وسورية وفهر  
والبحرين والكويت وموريتانيا إلى ٩٠  
في المئة، ونوع في المجموعة لتعمل  
والتي تضم الأردن واليمن والكويت  
واليمن وصحة ٢٠ في المئة.  
وأوضح التقرير الذي يصدر  
«مجلس الاقتصاد العربي» بالتعاون مع  
«مجلس الدول العربية للاقتصاد  
والصناعي» ومفصلة الأقطار العربية  
الصادرة للتجارة (أوروك) والاسامة  
الحامة لجامعة الدول العربية، أن  
معدل النمو تزايدت أيضا داخل  
المجموعة الواحدة بين الدول التي  
تضمها، حيث تراوحت بين ٢ في المئة  
في المجموعة ٣٧ في المئة في  
إثبات وإجراءات ثلاثة في المئة ومثلها  
فقط.

وأكد التقرير الذي وضع ملخص  
عنه في أبو ظبي أمس أن الاندماج  
الاقتصادي في الدول العربية تهاجر  
١١٢ بليون دولار عام ١٩٨٠ وذلك  
بنسبة ٢٢ في المئة في الناتج  
الكل الإجمالي مقابل ١٠٧ بليون  
دولار عام ١٩٨٠.

وأوضح أن الاندماج الاقتصادي  
في الدول العربية تساهل بلغ العام  
الماضي ٨١ بليون دولار، وهو ما  
يمثل ٧٢ في المئة من إجمالي  
الاندماج الاقتصادي في الدول  
العربية، مؤكدا أن السعودية خلقت  
أعلى معدل لبلغ ٢٨ بليون دولار،  
بمعدل ١٤ بليون دولار في كل من  
العراق والجزائر، ونحو ١٠ بليون  
دولار في الإمارات وسبعة ملايين  
دولار في ليبيا و١٣٥ ملايين دولار  
في الكويت وليبيا من الواردات  
في كل من البحرين وفهر وسقطنة  
فقط.

وسمكت واصمق التقرير في  
المعلومات التي وضعت إلى  
المعلومات والإرشاد التي يحصلون





# مكتبة الزمزم للبحث العلمي

شقيق الأسدى

اسم كاتب المقال :

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العربى

١٢٠٣٥

رقم العدد :

الموضوع الفرعى : عام

٩٦/٢/٥

تاريخ الصدور :

المصطلح : الحياة

وبلغت الحصة النسبية لكل من قطاعات الإنتاج للسلي وقطاعات الخدمات ٥٢ في المئة و٤٧ في المئة على التوالي وحقق قطاع الزراعة ١٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالى فى الدول العربية والصناعات الاستخراجية ٢٠ في المئة والتمويلية ١١ في المئة والتعليم سبعة في المئة والكهرباء واحد في المئة. وأكد التقرير على ضرورة اتباع سياسات لتطوير القطاعات السليمة وحذاها على النمو وزيادة مساهمتها فى التركيب الهيكلي للاقتصادات العربية من أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب من السلع والطلب المتزايد عليها.

ونذكر أن الاستهلاك الحكومى والخاص بنمو بمعدل ٢٠.١ في المئة وأنه وصل إلى ٢٩٨ بليون دولار وما نسبته ٢٩ في المئة من اجمالي الناتج المحلي حيث ارتفع الاستهلاك الخاص إلى نحو ٥٠ في المئة من اجمالي الناتج المحلي عام ١٩٩٥، متفجراً إلى معدل الجيوش العربية لتتفويض الاستهلاك الحكومى في معظم الدول العربية.

وأكد أن المصاح في رفع حجم صادرات الدول العربية يعتمد على القرارات التنافسية لتلك المصارات في الأسواق الخارجية، متفجراً إلى أن مدفوعات واردات الدول العربية الإجمالية تأثرت بالارتفاع في سعر صرف الماركة والي والفورك الفرنسي إلى الدول.

كما أكد التقرير أن التحديات التي تواجه ميزان المدفوعات في الدول العربية تتمثل في اضطراب أسعار صرف العملات الرئيسية وتدهور الدول، والآثار المترتبة على جودة «أورغواي».

وقال إن ميزان المدفوعات في الدول العربية سيضعف من بعض الإنكسارات السليمة على المدى القصير منها فقدان المعاملة التفضيلية لبعض المصارات وارتفاع تكلفة الواردات المزدالية نتيجة لتخفيض وإزالة الدعم في الدول المنتجة لهذه السلع، الأمر الذي يشكل ضغوطاً اقتصادية على موازين التجارية في الدول العربية.



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي :	عام
المصدر :	الشرق الأوسط
اسم كاتب المقال :	تاج الدين عبدالحق
رقم العدد :	٦٢٩٩
تاريخ الصدور :	٩٦/٢/٢٦

## التقرير الاقتصادي العربي الموحد يشير إلى بعض الإيجابيات

### 2.4 في المائة نمو الاقتصادات العربية في 94

### رغم تراجع إيرادات النفط

أبو ظبي  
من تاج الدين عبدالحق

فهر التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي صدر عن صندوق النقد العربي في أبو ظبي أمس سجل النمو في الاقتصادات الدول العربية بنحو 2.4 في المائة. وقال الدكتور جاسم الشامي مدير عام ورئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي في مؤتمر صحفي هذه المرة بحضور رئيس لبنان فاضل سليم التقرير السنوي الموحد أن معدل النمو الحقيقي بقي العديد من العوامل الإيجابية ومن أبرزها التراجع لتجديد التي تم تحقيقها من أثار السياسات التي تنهجها معظم الدول العربية لإصلاح وتحديث البنية التحتية الاقتصادية والاعتماد على صادرات متنوعة. ويظهر التقرير الموحد حتى سنة 1994، حيث صدر بعد عام من تحليل البيانات والإرقام التي فرد من الدول العربية المختلفة.

وتذكر الدكتور الشامي أن للدول العربية التي تطبق برامج إصلاح اقتصادي استطاعت أن تحقق معدلات نمو تراوحت بين نمو 7 في المائة و37 في المائة ويصنف من ذلك الجزائر التي شهدت معدل نمو عالياً. وفي ما يتعلق بالدول المصدرة للنفط على الرغم من استمرار انخفاض أسعار النفط العالمية وتراجع سعر صرف دولار غرب تكتت الامارات والسعودية وفطن من تحقيق معدل نمو أعلى من العام الذي سبقه.

6.1 في المائة نمو القطاع الزراعي. وفي ما يتعلق بآداء القطاعات الإنتاجية حقق القطاع الزراعي خلال العام معدل نمو بلغ 6.1 في المائة. وارتفعت مساهمته في مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مسجلاً طفيفة لتبلغ حوالي 14 في المائة. ويتوقع هذا التراجع حوالي 12 في المائة والفرق المأخوذ لتغطية التكاليف سارت محفز للدول العربية. وكذلك إلى المصنعي إلى معدلات طفيفة المتأخجة

بنسبة 1.4 في المائة ليرتفع بذلك العجز في ميزان التجارة الزراعي خلال عام 1993 بنسبة 2.3 في المائة ليبلغ 19.1 مليار دولار. والجدير بالذكر أن قيمة الواردات من السلع الغذائية الأساسية وأهمها الحبوب لم الألبان واللحوم والزيوت والأسفر قد ارتفعت بنسبة 1.7 في المائة في عام 1993. وفي ما يتعلق بالاستثمار

الزراعي فإن الاستثمارات تشير إلى ارتفاع حجمه مسجلاً 2.1 في المائة عام 1993. ومع ذلك فإن مساهمته إلى إجمالي الاستثمارات القطاعية لم تتجاوز 3.7 في المائة. وأشار الدكتور الشامي إلى أن القطاع الصناعي في الدول العربية قد استأنف النمو ويصل إلى 1.2 في المائة عام 1994 بعد انكماشه في عام 1993 بنحو 3.1 في المائة.

ويذكر هذا التقرير الإيجابي أن الإيراد الطفيف لقطاع الصناعة السعودية الصناعية الذي نما بنسبة 1.4 في المائة في عام 1994. وارتفعت بذلك مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 10.2 في المائة في عام 1993 إلى 10.7 في المائة في عام 1994.

أما قطاع الصناعة الاستخراجية فقد استمر التراجع بعد انكماشه في عام 1994 بنحو 19.5 في المائة. وفي عام 1993 بنحو 18.7 في المائة في عام 1994. وتشكلت الصناعات البترولية والبتروكيماوية والأنشطة المتضمنة من النفط أهم عناصر للصناعة الصناعية في الدول العربية الرئيسية المساهمة للنفط. وفي هذا الصدد استمرت معدلات التراجع والاعتماد بعد من المشاريع الجديدة الهامة في هذا القطاع الصناعي والامارات وتونس. كما شهدت صناعة الغاز الطبيعي نشاطاً متزايداً تميز به مشاريع تصدير الغاز الطبيعي إلى قطر وسوريا والامارات. كذلك استمر العمل في خط أنابيب الغاز الجزائري إلى أوروبا. أما الحرب ضد العمل الحرة المصنوع

عن الجهود المبذولة للتوسع الراسي من خلال استخدام البترول المسحوق وتزويد استخدام السمدة وتوليف. أمابال تقنية الحديثة. وتذكر الأمانة هذا أن لناتج معظم الحبوب الزراعية ارتفع خلال العام بنسبة 15 في المائة. وارتفع إنتاج السلع بنسبة 18 في المائة والتمديد بنسبة 43 في المائة والذرة الغذائية بنسبة 12 في المائة والأرز بنسبة 10 في المائة. كما ارتفع إنتاج المحاصيل السكرية معدل نمو بلغ 8.8 في المائة وارتفع إنتاج الفواكه بصورة طفيفة 0.7 في المائة.

وارتفع إنتاج الحبوب بنسبة 3 في المائة خلال العام. وارتفع إنتاج السلع بنسبة 4 في المائة. إلا أن إنتاج البترول الزيتية والغاز انخفض بنسبة 22 في المائة و8 في المائة على التوالي. كما انخفض إنتاج الخضروات بنسبة 1.8 في المائة. وأشار التقرير الاقتصادي العربي إلى أنه على الرغم من ارتفاع معدل نمو القطاع الزراعي في عام 1994 إلا أنه تدهن الإنتاج الزراعي أن قطاع استخدام الموارد المائية كما زادت متدنية.

ويكتسب ذلك بشكل عام استمرار الاعتماد على أساليب الري التقليدية التي تزيد معها معدلات التدهن والتسرب والهدر. كذلك وعلى الرغم من الزيادة في إنتاج الحبوب والألبان والبيض في عام 1994 فإن التنتلج للحلقة في قطاع الثروة الحيوانية يواجه عام لا تتناسب مع الإمكانيات التقنية المتاحة لنمو هذا القطاع في الدول العربية.

القطاع الصناعي يتجاوز الانكماش. وفي مجال التجارة الخارجية قيمة الصادرات الزراعية فقد انخفضت نسبة الصادرات الزراعية العربية مسجلاً 2 في المائة في عام 1993. نتيجة لتراجع الأسعار في الأسواق العالمية. إضافة لتقلص المروضة على السلع الزراعية في بعض الدول المصدرة. وارتفعت الواردات الزراعية

بالأما في الدول العربية الأخرى فإن صناعات التسيج والصناعات الغذائية هي أهم مصادر القيمة المضافة في القطاع الصناعي. في الوقت الذي لا تقل فيه الصناعات المعدنية والهندسية والنفطية إلى نسبة صغيرة من حجم الناتج الصناعي العربي.

أهمية نشاطات استخراج تزايد. ومن جانب آخر، يبدو أن توجه الدول العربية المحصل في المشاريع الجديدة للتوسع في استغلال الخامات المعدنية والمعدنية والحام الغاز الطبيعي سيزيد من تعمية ومساهمة النشاطات الاستخراجية في المرحلة القادمة. إذ استتسهم المشروعات المخططة أو قيد التنفيذ في هذا المجال في كل من السعودية وعمان وقطر وسوريا ومصر وسورثانيا في مساهمة القدرة الإنتاجية الحالية للدول العربية. أما بالنسبة للصناعات البترولية فإن الصناعات البترولية والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وإسالة الغاز الطبيعي سوف ترات تنافسية جديدة ويوقع من صناعه الدخل في الدول العربية وبمساهمة دول الخليج العربي.

وسجل هذا القطاع في عام 1994 نمو سالباً قدره 2 في المائة لتتخلف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 19.5 في المائة في عام 1993 إلى 18.7 في المائة في عام 1994.

وتشكلت الصناعات البترولية والبتروكيماوية والأنشطة المتضمنة من النفط أهم عناصر للصناعة الصناعية في الدول العربية الرئيسية المساهمة للنفط. وفي هذا الصدد استمرت معدلات التراجع والاعتماد بعد من المشاريع الجديدة الهامة في هذا القطاع الصناعي والامارات وتونس. كما شهدت صناعة الغاز الطبيعي نشاطاً متزايداً تميز به مشاريع تصدير الغاز الطبيعي إلى قطر وسوريا والامارات. كذلك استمر العمل في خط أنابيب الغاز الجزائري إلى أوروبا. أما الحرب ضد العمل الحرة المصنوع



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	تاج الدين عبدالحق
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العدد :	٦٢٩٩
المصدر :	الشرق الأوسط	تاريخ الصدور :	٩٦/٢/٢٦

وصلت إلى ١٦ مليون برميل يوميا. استأثرت السعودية بحوالي النصف في ما بلغ نصيب الإمارات من هذه الصادرات ١٤ في المائة والكويت ١٢ في المائة وليبيا ٩ في المائة والجزائر ٧ في المائة وبقي النول العربية ٩ في المائة.

عائدات النفط انخفضت في ٩٤

أما صادرات الدول العربية من الغاز المسال فقد بلغت ٢٥.٢ مليار متر مكعب لتجهت إلى الولايات المتحدة وبنجينا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليابان. أما الصادرات من الغاز الطبيعي في الإتايب فقد بلغت ١٤.٤ مليار متر مكعب تصدر من الجزائر إلى كل من إيطاليا وتونس.

وبلغت حصة صادرات الغاز الطبيعي من الدوا. العربية بالأنايب والأقال ٩.٥ مليار متر مكعب منها ٣.٧ مليار متر مكعب من الجزائر.

وشكلت الصادرات العربية من الغاز ما نسبته ١١.٤ في المائة من إجمالي صادرات الغاز العالية البالغة ٣٤٧ مليار متر مكعب.

وقدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد عائدات الدول العربية البترولية خلال فترة المراقبة بحوالي ٣١ مليار دولار أي ما يال بنحو ٣ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩٣.

وتبلغ قيمة الاستثمارات لهذه المشروعات المخططة أو قيد التنفيذ نحو ٢٥ مليار دولار عام ١٩٩٤.

وقد استثمرت الدول العربية بصورة عامة في الاستثمار المالي الذي يدله منذ عدة سنوات حيث تشير التقارير إلى أن الوضع المالي العام للدول العربية استمر في التحسن كما يعكسه انخفاض العجز المالي الكلي في ميزانيتها الحكومية وذلك رغم انخفاض الإيرادات العامة للدول العربية للعام الثاني على التوالي بنسبة تقارب ٥ في المائة خلال العام. ويعزى انخفاض الإيرادات بصورة رئيسية إلى تراجع العوائد النفطية.

ومن الجدير ذكره في هذا المجال أن معظم الدول العربية عمدت إلى اتخاذ العديد من الخطوات الهامة لتحسين كفاءة نظمها الضريبية مما أدى إلى رفع الإيرادات الضريبية خلال العام بنحو ٧ في المائة. فأرتفعت مساهمتها في الإيرادات الحكومية للدول العربية إلى ٣٥ في المائة.

وتناول التقرير التطورات في مجال النفط والغاز فإشار إلى أن الدول العربية تساهم بنسبة ٧٧ في المائة من إجمالي الصادرات العالمية للنفط مشيرة إلى أن هذه الصادرات



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	-
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العدد :	١٩٩٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٧/٥/١٩

مجرد ارقام وحقائق

# الاسكوا تقرأ «الطالع الاقتصادي» للدول العربية

شروط التنمية للقرن 21 :

- تطور السلام في الشرق الأوسط
- رفع الحصار المفروض على العراق
- الاسعار العالمية للبترول
- رفع الحصار المفروض على الضفة وغزة





الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

اسم كاتب المقال :

الموضوع الفرعي : عام

رقم العدد : ١٩١٣

المصدر : العالم اليوم

تاريخ الصدور : ٩٧/٥/١٩

## مصر والسعودية يستحوذان على 85% من إجمالي التدفقات الاستثمارية المباشرة



أسباب النمو الاقتصادي في 96 :

- الارتفاع الكبير في عوائد البترول
- تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية

توقعات النمو في 97 :

الدولة	النسبة المئوية (%)
مصر	5,5
الأردن	6,2
لبنان	5
فلسطين	5
سوريا	4,8
الإمارات	4,5
الكويت	4,3



الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

اسم كاتب المقال :

الموضوع الفرعي : عام

رقم العدد : ١٩١٣

المصدر : العالم اليوم

تاريخ الصدور : ٩٧/٥/٩٩

### زيادة في البحرين

لقد نوبت مثل البحرين - تؤكد التقديرات - أن النفط المحلي الإجمالي قد ازداد بنسبة 3,8٪ عام 1996 في مقابل 2,2٪ عام 1995. واعتمدت البحرين في ذلك على زيادة عائدات البترول بنسبة 44,7٪. علماً بأن الاقتصاد البحرين هو أكثر الاقتصادات تنوعاً بين دول مجلس التعاون الخليجي. وكان السبب في هذه الزيادة الهائلة في عائدات البترول والبحرين يرجع في بعضه الى زيادة اسعار البترول، ويرجع في بعضه الآخر إلى أن البحرين كانت تجني منذ ابريل 1996 كل عائدات ما ينتجه حقل بحر صفاة البحري الذي كانت البحرين تتقاسمه فيما سبق مع المملكة العربية السعودية. وفي هذا الصدد فإن اداء القطاع المصرفي كان جيداً جداً في عام 1996. فمن المعروف أن هذا القطاع يرتبط ارتباطاً قوياً بالتطورات التي تحدث في قطاع البترول. لقد سجلت معظم البنوك فوائد تزيد على ما سجلته في العام السابق. وأما القطاع الصناعي وفي مقدمته صناعة تكرير البترول وصناعة الألوومنيوم - فقد تميز بإدائه الجيد في عام 1996. وأما قطاع السياحة فقد استعاد مكانته بعض الشيء بعد أدائه السيئ في عام 1995. وفي الكويت - تشير التقديرات - إلى أن النفط المحلي الإجمالي فيها قد زاد بنسبة 3,9٪ في عام 1995. ونسبة 5,2٪ في عام 1996. لقد تحسنت الظروف الاقتصادية تحسناً ملحوظاً في الكويت خلال عام 1996، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة عائدات البترول التي قدرت بحوالي 19,1٪. مما أدى إلى زيادة الفائض الميزان التجاري الكويتي وأدى في نفس الوقت إلى الحد من ميزانيتها. وحالوة على ذلك فقد سددت الكويت في الربع الأخير من عام 1996 آخر قسط من قرضها البالغ 5,4 مليار دولار الذي اقترضته في أعقاب حرب الخليج. ووفق ذلك فإن الاسود التي تملكها الكويت في الخارج والتي قدرتها بعض مصادر غير الرسمية بحوالي 35 مليار دولار عام 1995 لا بد أن تكون قد زادت زيادة كبيرة في عام 1996. يسبب المبالغ الإضافية التي أودعتها الحكومة - ويسبب لتوحيد الكويت بهذه الاستثمارات الكويتية في الخارج في تلك السنة - لذلك تشعب التوقعات إلى أن القطاع المحلي الإجمالي الكويت سوف يشهد بنسبة 4,3٪ عام 1997. وفي سلطنة عمان - فقد سجل اقتصادها معدل نمو بلغ 4,5٪ في عام 1995. وسجل حسب التقديرات 5,2٪ في عام 1996. وهذا الأداء الثابت والقوي لا يمكن أن يرجع فقط للتوسع الذي يشهده قطاع البترول، بل أيضاً لسلطة عمان تعد في طليعة الإصلاح الاقتصادي من بين دول مجلس التعاون الخليجي. ويبدو أن القطاع الخاص قد استجاب فيها لما تقدمه له الحكومة من تشجيع على القيام بدور أكبر في اقتصاد البلد. ولذلك تنبئ التوقعات إلى أن القطاع المحلي الإجمالي لسلطنة عمان سوف ينمو بنسبة 4,9٪ خلال عام 1997 الحالي رغم الانخفاض المنتظر في اسعار البترول. وبذلك يكون قد حقق أعلى نمو بين دول مجلس التعاون الخليجي.

تحسين الأداء الاقتصادي العام لدول المنطقة تحسناً كبيراً خلال العام الماضي، حيث تقدم التقديرات إلى أن النفط المحلي الإجمالي للمنطقة باستثناء العراق قد سجل معدل نمو بلغ 4,8٪. بالقيمة الحقيقية. وهذا المعدل يزيد عن شعبي المعدل للسجل في عام 1995 والذي بلغ 2,2٪. كما أنه يؤدي إلى نمو إيجابي في نصيب الفرد من النفط المحلي الإجمالي بالمنطقة يبلغ 2,1٪. وفي هذا الصدد فإن المنطقة كانت قد سجلت معدل نمو سنوياً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال عدة سنوات مضت، ومن بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في الاسراع بالنمو الاقتصادي والتنمية في المنطقة التي تشهدها الاسكوا، خلال عام 1996 ذلك الارتقاء الكبير في عوائد البترول في معظم الدول الأعضاء، وتطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية بطرق سريعة في كثير من دول المنطقة. وقد كان من الممكن أن يكون النمو الاقتصادي للمنطقة أكبر من ذلك في عام 1996 لولا عدد من العوامل المسببة والتي تأتي على رأسها اضطراب الأوضاع السياسية بسبب بدء عملية السلام في الشرق الأوسط، والاضطرابات الإسرائيلية على لبنان، وبالأقل للنمو في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمرار المضغوطات الاقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة على العراق منذ أغسطس 1990. وكان الأمر المصوب لارتفاع أسعار البترول على الأداء الاقتصادي العام في ما مضى إضافة شام الفوضوي. ففي عام 1995 سجلت أسعار البترول زيادة بلغت 6,8٪ مما سيطرتها في عام 1994. أما في عام 1996 فقد زاد متوسط سعر البرميل الواحد بحوالي 20,3٪. مما كان عليه في عام 1995، حيث ارتفع من 16,86 دولار للبرميل الواحد إلى 20,29 دولار. والواقع أن أسعار البترول بلغت في عام 1996 أعلى مستوى لها منذ عام 1990. عندما كان متوسط سعر البرميل الواحد 22,26 دولار لسلة البترول في الدولوك، واستناداً إلى التقديرات أيضاً. فقد بلغ مجموع عوائد البترول في منطقة الاسكوا 96,5 مليار دولار في عام 1996. وهو رقم يزيد على 16,4 مليار دولار عن عوائد 1995. أي بنسبة 20,4٪. مما كانت عليه في العام السابق، رغم أن إنتاج البترول لم يتغير تقريباً. وقد ظل في حدود مستواه في عام 1995 وهو 16 مليون برميل في اليوم الواحد. والصورة التي تدعو للانتباه حقاً أن عائدات البترول في دول الاسكوا خلال عام 1996 كانت بالفعل في أعلى عائدات المسجلة خلال أكثر من عقد كامل. وقد ذهب أكثر من 93٪ من هذه الزيادة إلى دول مجلس التعاون الخليجي التي تضم بعضاً من أكبر الدول المصدرة للبترول في العالم كالمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت.



الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

الموضوع الفرعي : عام

المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال :

رقم العدد : ١٩١٣

تاريخ الصدور : ٩٧/٥/١٩

## مناخ متواتر

وكما في قدر فقد ما انتج للخلي الخلي اجمالي  
بمعدل متواتر بلغ ١٦.٤٪ في عام ١٩٩٥. والقول

التقديرات لته سجل معدل نمو بلغ ٣.٢٪ في عام ١٩٩٦. وهذه السلسلة المستمرة للتسوية في النمو الاقتصادي ترجع أساساً لزيادة انتاج قطر من البترول بنسبة ١٣.٥٪. فقد ارتفع هذا الانتاج من ٢٢٤٠٠٠ برميل في اليوم عام ١٩٩٥ إلى ٤٧٩٠٠٠ برميل في اليوم عام ١٩٩٦. ونظراً لارتفاع أسعار البترول فقد كان طبيعياً أن يزداد عائدات البترول في قطر بنسبة ٤٣.٣٪ عام ١٩٩٦. كما أن الاقتصاد القطري شهد من أكبر منجزات العاز الطبيعي له ارتفاع من ارتفاع الغاز الطبيعي في عام ١٩٩٦. وتذهب التقديرات إلى أن التاج للخلي الخلي سوف يسجل معدل نمو مرتفعاً خلال ١٩٩٧ يبلغ ٣.٧٪. والسبب في ذلك أساساً هو الارتفاع المتفجر في انتاج البترول وفي دخل مصانع أسلاك العمار الطبيعي سواء منها التي تم بناؤها في تونسيتها مؤخراً إلى الملكة العربية السعودية التي يغني اقتصادها ما يزيد على ٤٠٪ من التاج للخلي الخلي لثقة دول الأسلاك، وبحوالي ٢٥٪ من مساهمة قطاع المني الخلي الخلي لدول مجلس التعاون الخليجي. فقد كان الارتفاع الاقتصادي جيداً جداً في عام ١٩٩٦. تذهب بعض التقديرات المتطرفة إلى أنه سجل معدل نمو بلغ ٢٪ في عام ١٩٩٦. ومن حيث القيمة الاسمية ما التاج للخلي الخلي للسلعة بحوالي ٨.٤٪ في عام ١٩٩٦ وفقاً للتقديرات الرسمية. ويبلغ انتاج البترول ٨ ملايين برميل في اليوم في المتوسط. فإن دخل الملكة من البترول يكون قد ازداد حسب التقديرات بما يربو على ٨ مليارات دولار ليصل في مجموعها إلى حوالي ٥١ مليار دولار في عام ١٩٩٦ أي بزيادة تعادل ١٩.٣٪ عما كان في عام ١٩٩٥. وكان من الواضح أن لشمو الذي شهده قطاع البترول - وهو القطاع الذي يغذي ما يزيد على ثلث التاج للخلي الخلي للمملكة وحوالي ٩٠٪ من صادراتها - هو العامل الرئيسي في إعطاء دفعة للاقتصاد. وفي هذا الصدد ستفاد القطاع الخاص استعادة كبيرة من زيادة دخل الملكة العربية السعودية من البترول ومن ارتفاع للموارد الحكومية، وخاصة قطاعات المصارف وتجارة التجزئة. والبالغة ورغم الانخفاض للنظير في أسعار البترول خلال العام الحالي ١٩٩٧، فمن المتوقع أن ينمو التاج للخلي الخلي الخلي للسعودية بنسبة ٣.٥٪. خلال هذا العام. ويرجع ذلك في بعضه إلى زيادة المصروفات الحكومية وإلى استرداد لقطاع الخاص لخفيته. ويقاسم للامارات العربية المتحدة تدهر لمصاحبات وزارة التخطيط إلى أن التاج للخلي الخلي لالامارات قد نما بنسبة ٦.١٪ بالقيمة الحقيقية خلال ١٩٩٥. ونسبة ٧.٤٪ خلال عام ١٩٩٦. لكن تقديرات الأسلاك، تقول أن معدل نمو التاج للخلي الخلي لالامارات العربية المتحدة كان ٢.٢٪ خلال ١٩٩٥، و ٢٪ خلال ١٩٩٦. وما

هو معروف أن قطاع البترول يسلم بحوالي ٤٠٪ من التاج للخلي الخلي لالامارات. ولذلك علما ذات عوائد البترول من ١٢.٨ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى ما يقدر بحوالي ١٥.٣ مليار دولار في عام ١٩٩٦. كانت لهذه الزيادة آثار إيجابية مباشرة وغير مباشرة على للاقتصاد البالد. فزاد لمخلف الزيان التجاري، بينما تقلص عجز الموازنة رغم زيادة للمصروفات الحكومية إلى ما فوق المستويات للمخططة. وبالنسبة للاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة باستثناء العراق أكثر تنوعاً

بحوالي ٢٥.٥٪ في عام ١٩٩٦. ومن المتوقع أن ينمو بنسبة ٧٪ إلى ٨٪ مع نهاية العام الجاري ١٩٩٧ - ويرجع ذلك في بعضه إلى انخراط بعض للمصروفات الصناعية الكبيرة وإلى صدور بعض القوانين الجديدة التي تنطوي على إعفاء كبيرة للقطاع الصناعي للمصري ومنها مثلاً قانون العمل والاستثمار الموحد. أما قطاع السياحة فقد كان أداءه جيداً في مصر في عام ١٩٩٦ حيث سجلت إيرادات السياحة رقماً قياسياً جيداً، خربة في عام ١٩٩٦. ومن قطاعات البترول والنفاه وتجارة التجزئة. لتذهب التقديرات إلى أنها سجلت كلاً من زيرو على ٢٥٪ في عام ١٩٩٦. كذلك أدت سوق المال المصرية إزاء جيداً في عام ١٩٩٦ ومن المتوقع أن يكون أداءها جيداً أيضاً حتى نهاية العام الجاري نظراً للسرعة التي أصبح بها عملية الخصخصة وزيادة الاستثمارات الخاصة الأجنبية زيادة ملحوظة. وبحسب التوقعات - فإن التاج للخلي الخلي لاصغر سوف يزداد نمو خلال العام الجاري ١٩٩٧

والاقتصاد المصري. وهو أكثر الاقتصادات الأكثر تنوعاً في منطقة الأسلاك. وثاني أكبر اقتصاد بين كل دول الأسلاك قد ما حسب التقديرات بحوالي ٤.٩٪ في عام ١٩٩٦ مناجاً نسبة ٤.٦٪ التي حققتها في عام ١٩٩٥. ونتيجة لذلك ما نصيب الفرد من التاج للمني الخلي الخلي لاصغر بنسبة تقدر بحوالي ٢.٧٪ في عام ١٩٩٦. ومن ثم فإن الاقتصاد المصري يهي بعض الفوائد المتوقعة من برنامج الإصلاحات الهيكلية الذي بدأت الحكومة في عام ١٩٩١ برعاية صندوق النقد الدولي. فمعدل التضخم في مصر والذي سجل ١٥.٢٪ عام ١٩٩٥ قد انخفض حسب التقديرات إلى ٧.٢٪. كما أن عجز الموازنة كسبية مطوية من التاج للخلي الخلي قد انخفض إلى ١.٢٪. وواصل احتياطي العملات الأجنبية المتوافرة لدى البنك المركزي المصري تزايداً في عام ١٩٩٦. حتى اقترب من ١٩ مليار دولار في نهاية ١٩٩٦. وبهذا يتاحت قطاع التصنيع والذي يسهم بحوالي ٢٨٪ من التاج للخلي الخلي لاصغر، فقد ما حسب التقديرات



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي :	عام
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	-
رقم العدد :	١٩١٣
تاريخ الصدور :	٩٧/٥/١٩

لغة صينيو بنسبة 7/، لكنه بدأ من ذلك انخفض حسب التقديرات بنسبة 3/ في ذلك العام. وكان السبب في ذلك أساساً هو كثرة انغلاق الحكومة الاسرائيلية لحدود الضفة الغربية وقطاع غزة، ولأن المساعدات المالية والفنية التي قدمها المجتمع الدولي كانت أقل من المتطهر. لكن إذا التزمنا أن إسرائيل سوف تسمح لما لا يقل عن 35000 عامل فلسطيني بمواصلة العمل لديها، وأننا سوف تسمح بتدفق البضائع بحرية بينها وبين الضفة الغربية وقطاع غزة... فإن الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة سوف ينمو حسب التوقعات بنسبة 5/ خلال العام الحالي. ولعل الفصل الداعم الذي يبراه دول الاتحاد وخاصة الدول العربية الأعضاء ويمكن أن يدمر جميع عمليات التنمية التي تشهدها لها هذه الدول وتمثل في البطالة. لذلك الدول التي تترجم جميع خطط التنمية في هذه الدول. وقد تأسست مشكلة البطالة مؤرخاً في أهداف السياسات التي انتهجتها غالبية الدول فيما يتعلق بفتح المصروفات والحد من عبء الموازنة وتقليص العمل في القطاع العام. هذا بالإضافة إلى أن فرص العمل خارج المنطقة قد تضاءلت بدرجة عام. وفيما يتعلق بتقديرات الاسكوا... فإن أعلى معدل البطالة في دول المنطقة هو للمجر في الضفة الغربية وقطاع غزة وهو يؤثر على 28/ من قوة العمل فيهم. وترتفع انحصار البطالة للقطاع ابلات هذه الدول حسب التقديرات الأولية 45/ في الضفة الغربية و 60/ في قطاع غزة. كما لا يزال معدل البطالة في اليمن مرتفع جداً حيث بلغ معدل البطالة في عام 1996 نحو 25/ من قوة العمل في مقابل 30/ في عام 1995. وفي مصر والأردن أيضاً ترتفع من التقديرات الأولية أن معدل البطالة مرتفع نسبياً. حيث يبلغ حوالي 13/ وقد حاربت الأردن أوبسك مزيد من فرص العمل أمام الأردنيين فاصدرت قانوناً في عام 1996 يمنع غير الأردنيين من العمل في 15 مهة مختلفة في الأردن. لكن الجدير بالملاحظة هنا أن الاقتصاد المصري والأردني معاً يفتان إلى معدل نمو سنوي يبلغ في المتوسط من 7 إلى 8/ كعد أدنى للعمل بالكامل إصداخ الداخلين الجدد إلى قوة العمل وهم يقدرون وصولاً نصف مليون في مصر، و 50,000 في الأردن. أما سوريا فتعاني من ارتفاع البطالة لديها ولكن بمعدل يقل عن للمعنيين للتذكير بنسبة خسار الأردن

التي تبلغ 5.5/ مع زيادة الدول الديناميكية التي يولده القطاع الخاص، والتيه في تنفيذ المشروعات المتعلق عليها مع بعض المستثمرين الأجانب لثلاث المئة الثالثة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي أكد بالقاهرة في نوفمبر 96، هذا فضلاً عن بعض المشروعات الاستثمارية العملاقة التي تنويعها الحكومة في صندوق مصر وفي سيناء ومن العراق... فترى التقديرات صراحة أن الاقتصاد ظل عاجزاً بسبب المفوقات الاقتصادية المروضة عليه، كما وأصابت الأوضاع الاقتصادية تدهورها في عام 1996 إلى حد أن العراق الذي يتمتع بموارد طبيعية وشرعية قيمة قد أصبح الآن واحداً من الدول المصدرة ضمن أقل مجموعة من أقل الدول قراً في العالم. وأيس من التوقع أن تتحسن أوضاعه الاقتصادية سوى تحسين طفيف في ظل اتفاق الفيترويل مقابل الغذاء الذي أبرمه مع الأمم المتحدة، والذي يسمح للعراق بتصدير ما قيمته 2 مليار دولار من البترول كل 6 شهور. وفي الأردن... فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.4/ في عام 1995، وبما يقدر بحوالي 5.2/ في عام 1996. لكن رغم معدل النمو السكاني المرتفع نسبياً، فقد تمكن الأردن بفضل أدائه الاقتصادي من الارتقاء بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1996 إلى 1.5/، وتلعب للتفسيرات إلى أن العاملين الأردنيين المقيمين قد حولوا إلى بلادهم 1.54 مليار دولار في عام 1996، أي ما يعادل 25.2/ زيادة على مستوي عام 1995 والذي بلغ 1.23 مليارات دولار. وفي سوريا... تلعب تقديرات الاسكوا إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد سجل معدل نمو يبلغ 5.9/ في عام 1996 في مقابل 3.6/ في عام 1995. وتقول التقديرات أيضاً أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع بنسبة 2.9/ في عام 1996 مما يعتبر أكبر زيادة بين دول الاسكوا بأكملها.

### تقدم سوري

وترى التوقعات أن الناتج المحلي الإجمالي لسورية سوف ينمو بنسبة 4.8/ في عام 97 الجاري، وبالنسبة لليمن... فقد واجهت خلال هذا العام تحديات على شدة كبيرة من الظروف... وإذا كان ذلك يمثل في تلخيص بعض الامساكات الاقتصادية والمالية في عام 1995، وكان ذلك تحت رعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وبعد أن سجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو يبلغ 8.5/ في عام 1995، تلعب التقديرات إلى أن الاقتصاد اليمني قد نما بنسبة 3/ في عام 1996، وبسبب معدل النمو السكاني المرتفع نسبياً في اليمن، فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بما يقدر بحوالي 0.7/ في عام 1996. ورغم أن الاقتصاد اليمني قد استفاد من ارتفاع أسعار البترول وعوائقه، فقد عانى معاناة شديدة من الفيضانات التي ضربت في يونيو 1996 والتي كانت لها آثار سلبية قاسية على قطاع الزراعة الهام. وترى التوقعات أن الناتج المحلي الإجمالي لليمن سوف يسجل معدل نمو يبلغ 3.5/ خلال العام الحالي. وفيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة... فقد نما الناتج المحلي الإجمالي فيها بنسبة 3.5/ عام 1995، وكانت التوقعات المبينة لعام 1996 زيـ





اسم كاتب المقال : بهاء الطباطبائي  
رقم العدد : ١٢٥٤٢  
تاريخ الصدور : ٩٧/٧/٢

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي  
الموضوع الفرعي : عام  
المصدر : الحياة

## طبيعة التجارة الخارجية للبلدان العربية

مؤشرات المبادلات الخارجية للبلدان العربية (١٩٨٩)						
الدول	الدين	الفوائد	الإجماليات	للخدمة	المصادرات	الناقص المحلي
الأردن	٤,٥٦٤	١٨٣	٣٩٩	٤٧٤	٩٣٠	١,٢٧٠
المغرب	٢٠,٧٠٦	٦٤٢	٢٤١	٨٦٥	٢,٨٠٧	١٦,٧٥٠
تونس	٦,٦٠٩	٢٤٠	٢٩	٦٠	٣,١٥٢	٨,٤٥٠
الجزائر	٣٢,٨٨١	٣٧٧	١٧	٤٢٤	٦٠,٢٩	٦٤,٦٠
مصر	٤٠,٣٦٤	٨٠٦	١٣٢	٨٦٩	٤٠,٤٠	٢٤,١٧٠
سورية	٤,١٧٨	١١٢	٧٨٤	٣٦٠	١,٢٥٧	٢٣,٩٩٠
لبنان	٤,٩٦٦	١٣	-	١٣	٨٩٩	-
عمان	٢,٨٩٧	١٧٧	٤٧٥	٦٥٢	٢,٩٤١	٨,١٥٠
السودان	١١,١٣٦	١٨	-	١٨	٤٨٢	٨,٢٦٠

المصدر : تقارير التنمية الدولية لعام ١٩٨٩ الصادرة من البنك الدولي

### ١. بهاء الطباطبائي \*

تجده الاقتصادات العربية، الى حد بعيد، نحو الخارج سواء للتصدير بالمنتجات والسلع الاستهلاكية او لتجديرات متجانها التي تتكون اساسا من مواد اولية.

ان اتجاه التجارة الخارجية، خصوص التزايد السريع، والذي لا يبرر عن جهد اقتصادي فعلي او انساني بقدر الى تفاقم تبعية الوطن العربي لزام الخارج.

وهذه مجموعة من ملاحظاتنا من البلدان العربية فيما يخص موازينها التجارية، الاولى تتمتع بمناخ في ميزانها التجاري (البلدان النفطية)، وذلك التي تعاني من عجز في موازينها التجارية كما ان ضخامة الفائض او العجز يختلف من بلد الى اخر وحسب صادرات الدول العربية عام ١٩٨٩ تضمنت وسجلت نمواً يسوي ٢٥ في المئة من العام الذي سبقه، وعظم هذه الصادرات مواد اولية في معظمها النفط، وتشكل الدول الصناعية السوق الرئيسية للصادرات العربية او حوالي ٦٢ في المئة.

ومن جهة اخرى ارتفعت واردات الدول العربية خلال ١٩٨٩ بحوالي ٤٪ وتشكل الدول الصناعية والسلع الصناعية كالات وسعدات النقل والمواد المصنعة اكثر من ٩٥ في المئة من مجموع الواردات ويستورد اكثر من ٩٦ في المئة من لواء من اسواق الدول الصناعية وحوالي ٢٥ في المئة من الدول النامية.

التجارة العربية المينية المينية في الدولة العربية بقي دور التجارة العربية المينية في الدولة العربية كانت عليها قبل التسعينات. وتراوح نصيب الصادرات العربية للامطار العربية بين ٥.٦ في المئة و ٧.٢ في المئة من مجمل صادرات الامطار العربية خلال هذه الفترة. وارتفعت نسبة الواردات بين الامطار العربية بين ٧.٢ في المئة و ١١ في المئة من مجموع الواردات العربية. وكانت الصادرات والواردات اليمينية العربية بين ٥ في المئة من مجمل الصادرات اليمينية العربية بين ١٩٨٨ و ١٩٧٤ نفسها في الواردات اليمينية بين ١٢ - ٨٥ في المئة خلال الفترة نفسها. ويلاحظ ان الجزء الاكبر من التجارة اليمينية هو بين الاثنا

المجاورة، وتتضمن في كثير من الاحيان تجارة عائرة، او مد الفطار مجاورة نمواً اولية.

الى جانب افطار محسوس التعاون الخليجي تلعب سورية ولبنان والأردن دوراً مهماً في التجارة العربية المينية كما تلعب هذه الاقطار دوراً مهماً في مد منطقة الخليج العربي ببعض السلع الزراعية والسلع المصنعة. من المحتمل بالنسبة للاقطار العربية النفطية ان تجده لافاض موازينها التجارية الى التناقص حتى نهاية هذا القرن او ان يتحول الفائض التجاري الى عجز في بعض الحالات. اما بالنسبة الى موازين سويسر المتطورة في الواردات العربية النفطية، فمن المتوقع ان يستمر العجز فيما لم يتزايد باستمرار الحجم الكبير للمدفوعات لعائدات الاستخراج وتحويلات العاملين في الخارج في الوقت الذي تتناقص فيه الفوائد والارباح العائدة لهذه البلدان من موازينها المينية بالخارج التي ستكون عرضة للتقلص.



الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

اسم كاتب المقال : هاء الطباطبائي

الموضوع الفرعي : عام

رقم العدد : ١٢٥٤٢

المصدر : الحياة

تاريخ الصدور : ٩٧/٧/٢

يعني احتمال انخفاض العجز في الموازين الجارية لهذه البلدان بعد بداية القرن الجديد. ومن المتوقع استمرار تزايد حجم الميزانية الخارجية للبلدان العربية، لعدم قدرة الزراعة فيها على النمو بمعدلات محدودة، ولفترة قد تمتد إلى ما بعد عام ٢٠٠٠، وزيادة اعباء الاستيراد في كلا من لبنان وأوجشة مشاكل إعادة البناء والتعمير، وزيادة حجم الواردات الوسيطة والاستثمارية في الكثير من البلدان العربية لتنفيذ مشاريع التنمية. ولكن من الناحية الأخرى ربما خفض بعض البلدان العربية الأقل تطوراً مثل الصومال وموريتانيا واليمن، ديونها الخارجية في ضوء القرار الذي اتخذته مؤتمر القمة للدول الصناعية السبع الخاص بإلغاء جزء ملموس من ديون البلدان النامية الأقل تطوراً.

« اقتصادي عراقي مقيم في لندن »

ومن المحتمل استمرار العجز في الموازين الجارية لهذه البلدان حتى نهاية هذا القرن وربما استطاعت بعد ذلك تحقيق فائض في الميزان الجاري عندما يزداد الفائض في موازينها التجارية على العجز في ميزان الصادرات والواردات غير المنظورة. وبالنسبة إلى بعض البلدان ذات الإنتاج النفطي المصدور، كمصر وتونس وبعض البلدان الأخرى من المتوقع استمرار تزايد العجز في الموازين الجارية حتى عام (٢٠١٥). ويرجع ذلك إلى عوامل عدة أهمها تحول بعض هذه البلدان، كمصر وتونس، من دول مصدرة للنفط إلى مستوردة، واستمرار تزايد الواردات الغذائية من زراعة ومصنعة، واستمرار تزايد الواردات الرأسمالية، وإذا أضفنا إلى ذلك توقع استمرار العجز في الموازين الجارية غير المنظورة لهذه البلدان، وذلك لاستمرار تزايد اعباء خدمة الدين الخارجي واستمرار محدود في تحويلات العاملين في الخارج، فإنه من المتوقع أن يبلغ العجز في الموازين الجارية لهذه البلدان مستويات مرتفعة جداً حتى عام ٢٠٠٠.

ويستعمل حدوث بعض التحسن في الموازين الجارية غير المنظورة في هذه البلدان في بداية القرن الجديد عندما يزداد مرة أخرى حجم تحويلات بعض العاملين في الخارج، الأمر الذي



الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

اسم كاتب المقال : مدحت البيوت

الموضوع الفرعي : عام

رقم العدد : ٢٢٤٩

المصدر : العالم اليوم

تاريخ الصدور : ٩٨/٦/١٤

# إصلاح الاقتصاديات العربية يبدأ من سعر الصرف

■ حركة أسعار الصرف العالمية تؤثر على حصيلة الصادرات العربية  
■ نجاح سياسة سعر الصرف في مصر ادى إلى زيادة معدل النمو

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورات اقتصادية على جانب كبير من الأهمية حيث توجهت معظم دول العالم إلى تطبيق سياسات تحريرية في شتى المجالات الاقتصادية وذلك في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي يشاركها صندوق النقد الدولي ويهدف الدعم للتدوير قصير الأجل للدول المطبقة لها لسماحتها في حلال احتشال موازين مدفوعاتها.

وفي نهاية عام 1993 شهد العالم نجاح جولة أخرى وهي الجولة الأخيرة من جولات اتفاقية الجات والتي أسفرت من اتفاق الدول الأعضاء على تحرير تجارة الخدمات وحماية الملكية الفكرية والتشجيع الترويجي للرسوم الجمركية والاتفاقيات الترويجية للكيود المطلوبة على تجارة الزل والمنسوجات وذلك بالاضافة إلى إزالة القيود المفروضة بموجب تشريعات بعض الدول في مجالات الاستثمار والاستيراد والتصدير وغيرها وقد بدأ العمل بملفئة التجارة الدولية لتحل محل اتفاقية الجات ابتداء من عام 1995 وبذلك أصبح العالم يتكون من ثلاثة أفضسلاخ لتسادية عالمية هي البلك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

هذا ما أشار إليه د. حمدي عبد العظيم استاذ الاقتصاد في كلية الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة الذي صدر حديثا والذي أكد فيه تنمية الحروب التجارية قد ثارت بين القوى الاقتصادية الكبرى بسبب اتفاقية الجات كما أنه لم يعد هناك مجال لسياسات الاحتراق التجاري أو غيرها من الممارسات التجارية - المضارة الأمر الذي دفع للخبيراء إلى البحث عن أدلة جديدة أكثر قبولا من القيود

والحروب التجارية الكمية فكانت حرب العملات القوية بين الدولار الأمريكي والين الياباني والمارك الألماني واليرة الإيطالية والجنيه الأسترالي والفرنك الفرنسي. ويقول د. حمدي عبد العظيم إن هذه كانت بداية انتهاء لظفار الدول إلى تعديل قيم عملاتها سواء بطريق مباشر أو غير مباشر لتتصلي نتائج حسة إيجابية من حركة الصادرات والواردات مستخدمة في ذلك سياسة مرنه في أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الخصم والأوراق المالية بحيث يمكنها تعديل مراكز موازين مدفوعاتها في الاتجاه المطلوب خلال فترة زمنية قصيرة.

ولقد درك معظم الدول أن تحريرات سعر الصرف وما يتربط عليها من تحريرات في مستوى الأسعار والأجور المحلية ومن تحريرات في للمصناعات والمفوعات لا تقتصر على مراكز موازين المدفوعات فحسب بل يمتد تأثيرها إلى التأثير على الموازنة العامة للدول سواء في ذلك نفقات وإيرادات الموازنة العامة الجارية أو نفقات وإيرادات الموازنة العامة الرأسمالية.

وكتاب الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية الذي يتعرض لهذه القضية صدر من دار زمام الشرق ويبلغ في 332 صفحة من الحجم الكبير ويتكون من 5 فصول الأول سياسة سعر الصرف مفهوما وإبعادا والثاني الموازنة العامة ومبرها في التخطيط والثالث برامج الإصلاح الاقتصادي في الوطن العربي والرابع سياسة سعر الصرف المطبقة في الدول العربية

في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي والمقاس التغيرات العالمية في أسعار الصرف وأثرها على مصادر توليد عجز الموازنة العامة.

ويؤكد الكتاب أن حركة أسعار الصرف عالميا تؤثر تأثيرا مباشرا وجوهريا على حصيلة صادرات الدول العربية وعلى قيمة المدفوعات من الواردات العربية من الدول الأجنبية في نفس الوقت ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد لسبق بل إن مجرة الاموال العربية إلى الدول الصناعية للتقدمة وبخس الاستثمار سواء كودع في البنوك التجارية أو من خلال تديرها في أسواق المال أو صورة استثمار مباشر جعل لتغيرات الأسعار تعرض لتغيرات أسعار الفائدة في الدول



الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي  
الموضوع الفرعي : عام  
المصدر : العالم اليوم  
اسم كاتب المقال : مدحت البيوت  
رقم العدد : ٢٢٤١  
تاريخ الصدور : ٩٨/٦/١٤

الصرف في الإصلاح الاقتصادي في مصر حيث لفت إلى أن مصر توجهت إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي منذ منتصف الثمانينات حيث بدأت المرحلة الأولى من الإصلاح عام 1996 من أجل تحرير السياسة المالية والتمويلية والائتمانية والقضاء على ظاهرة دولة الاقتصاد المصري التي كانت مرتبطة إلى حد كبير بالرفقة على النقد ووجود سوق سواها للنقد الأجنبي في مصر وتعدد أسعار صرف العملة المصرية مقابل العملات الأجنبية وزيادة حجم وإعفاء المديونية الخارجية وعجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات، ويؤكد المؤلف اتجاه موجز الميزان التجاري منذ توحيد سعر الصرف إلى الانخفاض حتى بلغ 6,8 مليار دولار عام 1995/94 مقابل 7,5 مليار دولار عام 1990/89 أي بنسبة انخفاض قدرها 10,3٪ خلال تلك الفترة كما كان لسعر الصرف تأثير على الميزان التجاري حيث انخفضت قيمة الميزان إلى 3567,1 مليون دولار عام 1995/94 مقابل 3854,6 مليون دولار عام 1994/93 أي بنسبة انخفاض قدرها 7,5٪ خلال تلك الفترة. كما أرجع المؤلف اتجاه معدل التضخم إلى الانخفاض واستقرار الأسعار المحلية إلى ظل تحرير سعر الصرف إلى استخدام الدين الفئوي في نفع الميزان العامة وذلك بدلا من أسلوب التضخم التضخمي أو طاعة البنوك أو ما يعرف بالتمويل بالعمو. وأشار الكاتب أيضا إلى ارتفاع معدل النمو للنقد المحلي الإجمالي حيث بلغ 4,5٪ عام 1997/96 مقابل 2,9٪ عام 1994/93 مقابل 0,3٪ عام 1992/91.

وتؤيد المؤلف الاستثمارية وهو ما قد يؤدي إلى تحمل الموازنات العربية بأعباء جديدة تعمل على زيادة عجز الموازنة العامة. ويتعرض الكتاب إلى العلاقة بين السياسة المالية وسياسة الضرائب وسياسة سعر الصرف أو بين الموازنة العامة التي تؤهل إليها حصيلة الضرائب وسياسة سعر الصرف المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي ومنع التضخم في أسواق العملات الأجنبية. ويؤكد الكتاب أن سياسة سعر الصرف ذات علاقة وثيقة بالموازنة العامة في معظم الدول العربية بصفة عامة والدول الخليجية بصفة خاصة في الآونة الأخيرة نظرا لاتجاه معظم هذه الدول إلى البحث عن مبدائل جديدة لعلاج عجز الموازنة العامة الذي نشأ لديها منذ بداية الثمانينات عندما اتجهت قيمة السواقي البترولية إلى الانخفاض رغم زيادة الانفاق العام، ويكشف أن زيادة التوازن إلى اقتصاديات معظم الدول التي طوقت برامج الصندوق الخاصة بالتثبيت الاقتصادي كانت يسبب الصرف الذي يلعب دور دافع رئيسي للتضخم، وخاصة فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم وزيادة القدرة التنافسية للصناعات مع العالم الخارجي فالتمويل الهيكلي في سعر الصرف الحقيقي ترتب عليه نتائج إيجابية في معظم الدول التي ترتفع فيها نسبة الإيرادات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد خصص المؤلف مبحثا خاصا لدور سياسة سعر

الصناعية ما يؤثر بدوره على قيم العملات المحلية وعلى قيم العملات العربية في نفس الوقت الأمر الذي يؤثر كذلك على مستويات الأسعار والأجور المحلية وتكاليف الإنتاج والمنافسة وخسائر الموازنات العربية من الرسوم والضرائب الجمركية ومن الضرائب على المشروعات الاستثمارية فضلا عن التأثير على قيمة التكاليف العامة لحكومات الدول العربية سواء لأغراض الدفاع أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويشير إلى أن سعر الدولار العربية في السنوات الصاعدة والثابتة إلى استقطاب رؤوس الأموال العربية المستثمرة خارج الحدود العربية لمعها على العودة إلى الوطن العربي يتطلب من الحكومات العربية بذل الجهود





اسم كاتب المقال : فادية الزعبي

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

رقم العدد : ٦٨٥٢

الموضوع الفرعي : عام

تاريخ الصدور : ٩٧/٩/١

المصدر : السياسة الكويتية

السياسات المالية العربية ساهمت في خفض نسب التضخم

# ارتفاع إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية

## إلى 568.9 مليار دولار خلال عام 1996

الكويت: من فادية الزعبي

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال عام 1996 نحو 568,9 مليار دولار بنسبة نمو مقدارها 8 في المائة عن العام السابق.

وأشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي حصلت عليه والشرق الأوسط على نسخته الأولى أن السياسات التقيدية والمالية التي انتهجتها الدول العربية قد ساعدت على خفض معدل التضخم بدرجة ملموسة.

وقال التقرير الذي يحمل رقم 17 وساهم بإعداده الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الإقطار العربية للصناعات للبحرول أن الأوضاع الاقتصادية الدولية خلال عام 1996 قد انعكست على نمط النمو الاقتصادي في الدول العربية حيث تشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل بالإنسهار الجارية مؤقماً بالدولار قد ارتفع من 526,9 مليار دولار في عام 1995 إلى 568,9 مليار دولار في عام 1996، أي بمعدل نمو قدره 8 في المائة

مقارنة بمعدل نمو بلغ 6,3 في المائة في عام 1996.

ويعكس هذا التحسن في الأداء الاقتصادي مقارنة ببدء السنوات الثلاث السابقة الزيادة المحوطة في أسعار النفط العالية خلال عام 1996، والناتج الإيجابية لجهود التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي المستمرة في معظم الدول العربية لتصحيح هيكل اقتصاداتها وتحريرها، وإزالة تشوهات الأسعار، وإعادة تأهيل المؤسسات العامة وتحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص وتعزيز مشاركة هذا القطاع في حركة النشاط الاقتصادي، كما يعزى هذا التحسن أيضاً إلى الجهود التي بذلتها الدول المصدر للنفط في أسواق الأخيرة لتتويع قاعدة النشاط الإنتاجي فيها وتقليل الاعتماد على قطاع النفط.

ولاحظ التقرير أن حصة قطاعات الإنتاج السلي في هيكل الناتج المحلي الإجمالي غير الاستخارجي للدول العربية ككل لا تزال متدنية، ولم تتعد 40,5 في المائة عام 1996 مقابل 59,5 في المائة لقطاعات الخدمات الأمر الذي أدى إلى جعل الاقتصادات العربية أكثر اعتماداً على

الأسواق الخارجية، وأكثر تأراً بتقلباتها. أما بالنسبة للإنتاج على أناتج المحلي الإجمالي فتشير التقديرات الأولية إلى انخفاض الاستهلاك الحكومي من 27,1 في المائة في عام 1995 إلى 26,1 في المائة عام 1996، وكذلك إلى انخفاض الاستثمار الإجمالي من 22 في المائة إلى نحو 21,5 في المائة خلال هذين العامين على التوالي.

وقال التقرير إن التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية للدول العربية عام 1996 قد أدت إلى زيادة حصة الصادرات من السلع والخسمة خلال هيكل الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي من 34,4 في المائة عام 1995 إلى 36,1 في المائة.

وبالنسبة للتضخم، ساعدت السياسات التقيدية والمالية التقيدية الهادفة إلى تقليص العجز المالي وتحقيق استقرار الأسعار التي انتهجتها الدول العربية، في خفض معدل التضخم بالنسبة للدول العربية ككل بدرجة ملموسة خلال عام 1996. حيث تشير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك إلى أن التضخم مقاساً بالتغير في الرقم القياسي المرجح للدول العربية ككل قد



الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

الموضوع الفرعي : عام

المصطلح : السياسة الكويتية

انخفض من 9,5 في المائة عام 1995 إلى 6,2 في المائة عام 1992. وبالنسبة للأوضاع الاجتماعية، فقد حققت الدول العربية خلال العقدين الماضيين إنجازات مهمة في مجال تنمية الموارد البشرية، إلا أن أدائها في بعض المجالات لا يزال مستنقدا بالمقارنة مع الدول النامية ويبرجة أكبر مع الدول الصناعية. ويقدر عدد سكان الوطن العربي عام 1996 بنحو 259 مليون نسمة ويعتبر معدل نموه البالغ 2,5 في المائة من أعلى المعدلات في العالم، حيث يبلغ متوسط معدل نمو السكان في العالم 1,7 في المائة. وفي الدول الصناعية للمقدمة 0,7 في المائة.

وفي مجال التعليم تشير البيانات إلى تحسن كبير في نسبة الفيد في جميع مراحل التعليم في الدول العربية، كما تشير من ناحية أخرى إلى أنه رغم الإنجازات المحسوسة التي حققتها الدول العربية في مجال التعليم، فإن ثمة تحديات كثيرة ما زالت تواجهها في هذا المجال منها ارتفاع معدل التسرب وانخفاض نسبة الفتيات المسجلات في المدارس وانخفاض مستوى التعليم الفني والمهني.

واتساع الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل.

وفي جانب العمالة، بلغ حجم القوة العاملة العربية نحو 78,6 مليون عامل في عام 1996. وعلى الرغم من ترحيب البيانات المتوفرة عن البطالة في الدول العربية، إلا أنه يقدر أن معدلاتها تتجاوز 15 في المائة في كثير من الدول العربية مما يؤكد الحاجة إلى وضع برامج للتدريب وإعادة التأهيل لتلبية متطلبات المهارة في ضوء احتياجات سوق العمل. وبالنسبة للرعاية الصحية فعلى الرغم من أنها قد تحسنت بصورة ملحوظة في الدول العربية ككل خلال السنوات الأخيرة، إلا أن نسبة عالية من السكان لا تستفيد من الرعاية الصحية ولا يزال عدد السكان لكل طبيب مرتفعاً في عدد من الدول العربية، وكذلك حالة للمياه الصالحة للشرب في توفرها ينخفض بالنسبة لأعداد كبيرة من سكان الريف. ويظهر ذلك مدى حاجة الدول العربية إلى زيادة استثمارها في رعاية سكانها لجعلهم أكثر قدرة على الإنتاج وعلى المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.



الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي  
الموضوع الفرعي : عام  
المصطلح : الحياة

اسم كاتب المقال : محمد شرف  
رقم العدد : ١٢٦٣١  
تاريخ الصدور : ٩٧/٩/٢٩

حذر من مخاطر اعتماد الدول النامية على تدفق الرساميل الأجنبية

## البنك الدولي : نمو الاقتصادات العربية حتى عام ٢٠٠٦ لن يتجاوز ٦,٣ في المئة

وتجارية خارجية مساعدة، لكن أهم ما جاء به تقرير البنك الدولي إمس أن خمس دول من العالم النامي ستسجد إلى حد بعيد مصير التجارة والمبادلات المالية خلال القرن المقبل وفي: الصين والهند واندونيسيا والبرازيل وروسيا التي تمثل حاليًا نصف القوى العاملة في العالم في حين لا تشكل مساهمتها في الإنتاج والمبادلات الدولية سوى ثمانية إلى عشرة في المئة. وستبلغ حصة هذه الدول عام ٢٠٢٠ نحو ٥٠ في المئة من حجم التجارة الدولية وهو ما سيكون انعكاسًا إيجابيًا على توزيع الاستثمارات والإنتاج، وتضخيم الأرباح على المستوى الدولي. وسيكون هذا التحول مفيدًا ليس لهذه الدول وحسب ولكن لجموع العالم التي التي ستستفيد من مبادلاته الدولية لقياساً إلى وضعه الحالي.

ويؤكد التقرير قصصاً في وضعية الاقتصادات أغلب مناطق المعمورة ولكن بمعدلات متفاوتة حيث تصل أعلى نسبة إنتاج في منطقة شرق آسيا إلى ٧,١ في المئة متبوعة بجمهورية آسيا ٥,٩ في المئة ووسط وشرق أوروبا ٤,٥ في المئة وأمريكا اللاتينية ٤,٢ في المئة وأفريقيا ٤,١ في المئة والشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٣,١ في المئة.

ويقول التقرير إن أكبر مظاهر التحول في الاقتصادات دول الجنوب يتجلى في تلك قطاع التصالات التي يتوسط سنوياً بمعدل ١٤ في المئة مقابل ٢,٥ في المئة في الدول الصناعية وهذه النسب مرتفعة للغاية في الحالة الأولى ومرتفعة للاستثمار بالشعيرة إلى الدول التي وصلت إلى مرحلة الإنتاج كما هو حال الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويقدّر حجم خدمات التصالات بـ ١٠٠ بليون دولار في الدول بـ ٤,٦ في المئة سنوياً أي مضاعف معدل النمو الإجمالي العالمي.

في ظل هذا الوضع صمدت الشركات المتعددة الجنسيات على التوسع من خلال استحداث فروع جديدة في الدول النامية. وأضحت تلك الفروع تمثل بمفردها خمس الإنتاج العالمي وتلك المبادلات التجارية الدولية. وفي التقييمات يقول التقرير تطورت الشركات للشعيرة الجنسية داخل الدول النامية أكثر منها داخل الحدود الأصلية. وانت هذه السياسة التي ارتفع حجم تدفق الرساميل من الدول الصناعية نحو دول التنمية بسبب ارتفاع نسبة العوائد المالية التي تجنيها الشركات تلك الدول في وقت شهدت أسعار الفائدة في الدول الصناعية استقراراً ملحوظاً.

ويرى البنك الدولي أن من شأن سرعة تدفق الرساميل إلى ارتفاع في الدول النامية بفضل قوة النمو إن تدار في شكل قابل على استمرار حجم هذه التدفقات المالية من جهة ويهدد بتقويض فرص الانفتاح الاقتصادي الدولي من جهة أخرى. وأشار التقرير إلى أن نموًا قويًا متواصلًا في الدول الصناعية العام المقبل يمكن أن يمنع من ارتفاع في معدلات الفائدة ليساً إلى تنمية الحالية ما يهدد بوقف التوسع، الذي سجل على مدى السنوات الثلاث الماضية في حركة تدفق الاستثمارات والرساميل نحو الدول النامية التي قلصت إلى استخداماتها الحالية نمو الصناعات الحساسة التي لا يستطيع النظام المصرفي تمويلها.

ويشدّد البنك الدولي في تقريره إلى مخاطر المشاكل المالية التي يسببها الاعتماد المفرط على الفوائد الخارجية كما حدث في دول جنوب شرق آسيا على رغم أنها حققت أعلى نسبة تطور خلال العقود الماضية مؤكداً أن الانعكاس المالي للتزايد قد يؤدي إلى ضعف النظام المالي على وجه وخصوص ظروف الاقتصادية

المالية والمالية، وأشدّ هذه اليوم ذاته على أن العقم يعيش اليوم لفترة كبيرة في التاريخ بفضل التكنولوجيا الجديدة والإصلاحات الاقتصادية والاستثمار في التعليم (...) بما يمنح للدول النامية فرصة تسريع وتيرة مسلسل التنمية بإيجال أجيالاً.

ومن جهة أخرى، التحول الرئيسي للتقرير سيلاز برصيصها أن «السلع الخمس والتحويلات مدفوعة في القرن المقبل أكثر مما كانت عليه في العقد الماضي لا سيما في مناطق مثل شمال إفريقيا وأفريقيا الوسطى وقيل، هناك تباين بين استعداد الدول وإملاكها قسروا الخارجية لجلب لفة الاستثمارين. كما أن هناك فوارق في مدى استعداد المؤسسات المالية الخاصة في تلك الدول لخوض تجربة المنافسة المفتوحة مما يجعلها غير مستعدة من تدفق الرساميل الأجنبية، وقال إن هذا الوضع يهدد كذلك على دول أوروبا وآسيا الوسطى، لكن القدر يبدو مشجعاً في مجمله.

وأشار تقرير البنك الدولي أنه لأول مرة، يتجاوز حجم الاستثمار الإجمالي الخاص في الدول النامية حاجز ١٠٠ بليون دولار إذ بلغ مجموع الاستثمارات المالية نحو ١٢٥ بليون دولار.

واستندت نمو الاستثمارات الدولي من توسع التجارة العالمية سنوياً بين ستة وسبعة في المئة. ويضع التقرير أسساً أخرى وراء توسع التجارة والاستثمار منها: انخفاض تكلفة الشحن البحري بنسبة ٧٠ في المئة بالأسعار الحقيقية منذ عام ١٩٨٠، وانخفاض سعر التكاليف الهائلة للبريد الجوي بنسبة ٤ في المئة سنوياً، وتقلص أسعار النفط والغاز، واستخدام التكنولوجيا فضلاً عن سرعة تنفيذ التقرّرات والاعتمادات.

توقع تقرير جديد للبنك الدولي أن تحقق منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال الفترة من ١٩٩٧ - ٢٠٠٦ نسبة نمو متواضعة قدرها ٣,٦ في المئة في مقابل متوسط نمو لجموع الدول النامية يقدر بـ ٥,٤ في المئة.

وأشار البنك أن مناطق في إفريقيا والشرق الأوسط ووسط أوروبا وآسيا الوسطى ستستفيد من طبيعة الاقتصاد الدولي التي تتميز بوضع اقتصادي عالمي مستقر في مجمله. وتنامي تدفق الرساميل الخاصة والتوسع المالي للتجارة والمبادلات الدولية، وقال التقرير في حينه من منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط أن نتائج السنوات المقبلة ستكون في وضع أفضل من العقد الماضي الذي سجلت فيه معدلات سلبية في مجال الدخل الفردي.

وأشار التقرير إلى أن نموًا في الصين والهند، وصلحت «الصحة» على نسبه متدهورة، ويبدو أن «السلع الخمس» التي هي محور مشاركة دول الجنوب في التجارة الدولية ستعزز من النمو الاقتصادي على زيادة وتيرة الاستثمارات في قطاع تطوير البنية التحتية بما يوفر فرصاً أفضل لتحقيق الإنتاج الاقتصادي الدولي.

والبنك الدولي جوائز مستفيدون من النتائج المحمّلة من هذا التوسع تشمل في واحد نمو أسواق الاستثمار وتحويلات الواردات، لكن ذلك لا يمنع من تحمل أعباء فترة انتقالية تشمل أجور العمال غير المؤهلة وارتفاع أسعار المواد



### الدول العربية والأزمة المالية الأخيرة (1)

## افتقار الأسواق المالية العربية للحمق والشفافية ساهم في نجاتها من الأزمة

كان ليجور على المتحدث عن ان الركود الاقتصادي في اليابان سيستغرق لفترة 8 سنوات  
وان نسبة البطالة قد تتخطى قريبا تلك التي في الولايات المتحدة ان الأحداث الأخيرة  
تعتبر تحديا صارما للنظام الاقتصادي الحر، ولقد أصبح صوريا اليوم إعادة رسم  
خريطة جديدة لمستقبل الاقتصاد العالمي وذلك للأسباب في فهم وضبط التقلبات المتزايدة  
التي تشهدها الأسواق الدولية.

لنعرض الاقتصاد المتغيرات جوهريه لم يتوقعها إلا قلة قليلة من الناس، فمن كان يوسع التنبؤ بالازمة المالية الأسيوية أو من كان يتوقع أن تصاب روسيا بانهيار مالي هذه السنة وهي التي سجلت سويس الانهيار لمحتد الخلل اذ عام 1997 من كان يصدق ان تلجا كورنيا الجنوبية وسبق التضخم الى لصقها للندد الدولي الا ان الدعم

د. د. هنري عزام

يحدون 3/6 خلال الأسبوع على شهره الماضي، التي إلى ضاعفة للصابون التي تواجدها اليوم والناتجة من بعضها على الإفراج تغييرات حديثة للنظام الجديد. وبعد ذلك قامت مانيترا بوضع جدول إلى نظام الزيارات الموحد لتحتسب من المخابرات الخارجية على أساسه. أضافت أنها قد حوّلوا يومين ويومين إلى وقتهم هذا بعد أن وجدوا للقاء مع بائلي 15 مليون دولار لعدم احترامهم في الأسبوع في الخلية وتصلت وتوسّع بعد أن وجدوا احترامهم ووقتًا من جدول الزيارات إلى العائلات وأعضاء بعض الحركة إلى الأسبوع. في الأسبوع، حيث إلى الزيارات الأسبوعية، كما أن ذلك الذي للزيرة الإدارية يكرس التفتيش الأمريكية على بائلي الذين أوفرت لهم صنفون، يبدى وضع أرم كابلان مانجست، وإثباته من الأقسام

### تأثير الأزمة على المنطقة العربية

[illegible][illegible]

على أن القائمين بالإبلاغ للإزمة هو في الواقع إلى سبيل في مجال معالجة هذا الخطر العالمي، على الخطوط والأشكال التي قد يتم إجراء ضعف الطيف الطبي هذا. فاستفسر اسمعار نقد كما حدثت حوالي 32.26 دولار لتحويل السبيل في الفصول الأولى من العام مقارنة مع 19 دولاراً عام 1997 و 1997 دولاراً عام 1996، مما أدى إلى زيادة العجزات الداخلية والخارجية على المنطقة المصدر، لتفقد كما كان له تأثيره في الدول العربية الأخرى. بسبب، ترجع مستويات المعامل الوائينين وانخفاض الاستثمارات

-102-

لقد ظهرت الأزمة لأن التخليق الحر لرؤوس الأموال غير الحدود مع أنه يسهل التوزيع الفعّال للاستثمارات غير الأبطال، ويسمح للدول التنافسية بالاحتفاظ بمصادر رؤوس الأموال غير المتوفرة محلياً، لأن حرية وسهولة التخليق أدت هذه بدورها إلى حدوث تغيّرات مفاجئة في أسعار الصرف وإسكان الأسهم، وقد تعرضت الخصائصيات لدول اللامنهنية للتخلل وعدم الاستقرار.

في الدول العربية وإن لم تحان مثلًا مناطق أخرى في العالم من عبوى هذه الأزمة، غير أن سياساتها الاقتصادية من نط وبنوك وميانيات وفار والتهويم ووفسات وطن وغيرها تفسد اسرارها في الاسواق العالمية بسبب احسان العنطب عليها. ولقد ادى تراجع طوقسة اسعار النفط بئسبة ٣٣٪ هذه السنة مقارنة مع سنة 1997 إلى احدث من فريس اللقو في المنطقة النفطية، مما ادى الى الركود الاقتصادي في بعض الدول العربية.

وقد انضمت جامعة الكويت الولائية المتحدة العراقية من لجامعة الجادر العراقية بطلب عرض على الاسواق العشرين اقمسية في الوقت الذي تراجعت فيه جامعة البصرة التابعة بها الكثير من النزل بباكر من انضمامه كما ان المؤسسات الحكومية والجنسية وانضمها من الكويت والاردن واليمن وسفوح اليوم على حوالي ثلثي حصة التجارة العالمية والذي قد فاض التزايد بين الكويت في مجال التجارة الخارجية باثباتها بارتفاع النجاشين في توزيع البضائع والوارد ضمن البلد الواحد. فبالنسبة للثقل فإن الشخص ثلث في بلادي وفي الكويت النخلة لسواي مجموع ذوات 1,6 مليون عراقي من اصحاب الدخول

[illegible]

٢٣١ وعلى الأوجه ٢٣٠

إن تلقى رؤوس الأموال الخاصة إلى أسواق الدول الناشئة والذي كان يفرش إلى وكالات تلك الدول لتنتج بإدارة جديدة أدى إلى عكس ذلك، إذ أنه قام بمعالجة كافة الدول النامية على حد سواء. فعلى السوق التي كان من المفترض أن تساعد على تجسير النمو وإثراءها إلى كافة الدول التي تقع النظام الاقتصادي الحر زالت اليوم مسؤولة عن تراجع مستوى المعيشة في بلدان العالم الثالث، بعد أن غارت أسواقها ورؤوس الأموال المعنية بأجله، مع ملاذ أين لها، في دوليات لمجدة الأممية وأوروبا.

معتبرة بحسب ما أنشأته منظمة الصحة العالمية، إذ لا يمكن اعتبارها مرضاً خطيراً، بل هي مرض مزمن، يصاحبه تغيرات في وظائف الكلى، مما قد يؤدي إلى الإصابة بالفشل الكلوي، وهو مرض خطير، قد يؤدي إلى الموت. وتعتبر الإصابة بالمرض من بين الأسباب الرئيسية لفشل الكلى، وهو مرض مزمن، يصاحبه تغيرات في وظائف الكلى، مما قد يؤدي إلى الإصابة بالفشل الكلوي، وهو مرض خطير، قد يؤدي إلى الموت.

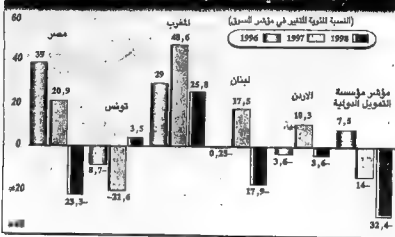




الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي  
الموضوع الفرعي : عام  
المصدر : الشرق الأوسط

اسم كاتب المقال : هنري عزام  
رقم العدد : ٧٢٩١  
تاريخ الصدور : ٩٨/١١/١٤

## أداء أسواق الأسهم في الدول العربية الخليجية للأعوام 1996-1998



الاستثمار العالمية لأنها كانت تنفق في المقام الأول على التوسع المتوازي في المنطقة العربية. مع نهاية عام 1998، لم يتعد إجمالي القيمة الاستثمارية لأسواق الأسهم العربية مئتي 157 مليون دولار بشكل سوق الأسهم السعودية ثلاث هذه الأجيال. وجاءت نسبة القيمة الاستثمارية لهذه الأسواق من إجمالي الناتج المحلي في حدود 760 مقارنة مع متوسط 720 لأسواق الدول الناشئة الآخرين. أما عند الشركات المدرجة لا يزال محدوداً فهذه على سبيل المثال 72 شركة مساهمة في سوق الأسهم السعودية وهي السوق الأكبر في المنطقة مقارنة بمتوسط 350 شركة في أسواق المنطقة أخرى. كما أن عدد الأسهم المتداولة في سوق 74 في الولايات المتحدة، وفي العمل نجد أن نصف الأسهم المتداولة لا يتم تداولها في السوق لأن ملكية هذه الأسهم ما زالت في يد الحكومات وبعض المملكات العربية. إن هذا الوضع قد يحد من تمويل عملاتها، إذ لا يسمح للمستثمر الأجنبي أو غير المحلي بالانخراط في الاستثمارات المحلية. بالإضافة إلى ذلك ليس هناك أسواق لجهة البيع وشراء الأسهم كما أنه ليس هناك سوق للمشتريات المالية سواء العملات العربية أو الأسهم ولا بد للمستثمر من دفع كامل قيمة الصفقة أو على الأقل دفع قسم كبير منها ليتمكن من تسجيل الأسهم المشتراة باسمه. كما لا يسمح للمستثمر بالوصول لمخاطبة بيع أسهم لا يملكها من طريق الاقتراض. وفي 9 أكتوبر (تشرين الأول) من هذا العام أنشأت الكويت سوقاً أجنبية لتداول الأسهم بشكل محدود من طريق صفقي. سلة الاستثمار الكويتية التي تضم 12 شركة من أصل 90 شركة مدرجة في البورصة وهو الوسيط الذي يفتح له التداول في السوق وذلك لفترة تجريبية منها ست أشهر.

كل هذا قلص من جاذبية أسواق الأسهم العربية بالنسبة لمخاضة الاستثمار العالمية ولم يفتح بعدد محدود التفتت المالية من هذه الحالة إلى الدول العربية. 8,6 بليون دولار أميركي سنة 1997 من 7,8 من مجموع رؤوس الأموال الواردة إلى المنطقة وأقل من 7,8 من إجمالي ما حصلت عليه الأسواق الناشئة ككل في العام الماضي. وجاء نصيب مصر من هذه الأموال حوالي البليون دولار ولقرب 800 مليون دولار فيما كانت حصة صندوق سياف للتحقق بالاستثمار في الأسهم السعودية 590 مليون دولار. أما الباقي فقد توزع بين لبنان والأردن وعمان والكويت والصومال وكوس. ولا يتوقع أن تشهد المنطقة المالية في الأسواق الناشئة هذه السنة 120 بليون دولار أي أقل من نصف التفتت التي سجلت في عام 1997 والبالغ 247 بليون دولار. ويكتفي أن يرتفع معدل التفتت المالية في الدول العربية من مستوى 10 بليون دولار في عام 1997 إلى حوالي 18 بليون دولار هذا العام. أما رؤوس الأموال المرسلة لتوليد من البنك الدولي من صندوق النقد الدولي والمساعدات من دول غنية لمزيد من تمويل 100 مليون دولار. فيما تقل رؤوس الأموال الخاصة بمصر 7,3 بليون دولار، 500 مليون دولار من محافظ الاستثمار العالمية والبريد في شكل قروض صورية من بنوك في الخارج وصناديق وشركات الإذاعة المصدرة في الأسواق المالية أشغلت في الاستثمار الأجنبي المباشر.

الخارجية المشاركة في هذا الدول. ومن الصعب الوصول إلى إرقام موثوقة في ما يخص الاستثمارات العربية في الأسواق المالية المحلية. غير أن التقديرات تتراوح بين 200 و400 بليون دولار أميركي بما فيها الاستثمارات في أسواق الأسهم وأسنادات الدول الناشئة. وما لا شك فيه أن هذه الاستثمارات تأثرت بهبوط أسعار الأسهم العالمية. كما أن لاصراف العربية العاملة على أساحة الدولية كصفت خسائر من جراء القروض التي لشركات في تقديمها دول شرق آسيا وروسيا وغيرها.

ومع ذلك، فهناك بعض العوامل التي ساعدت على الحد من تأثير الأزمة المالية على المنطقة العربية. ففي الوقت الذي وصلت فيه الدول الخارجية المصدرة الدول دول شرق آسيا إلى مستويات عالية اعتبر خطراً، بقي مستوى هذه الدول المالية العربية مستقيماً. ورغم ذلك يعود إلى وجود قروض مستحقة من دول شرق آسيا وأوروبا الغربية على صرافات المنطقة قليل من الدول على الاقتراض. فمعظم الدول من الخارج ومن جهة أخرى، مولت حكومات المنطقة العربية الميزان من ميزانيتها بصادرات سندات وأوراق مالية موقوفة بالمعالي المحلية. حتى في بلد مثل لبنان حيث قامت الدولة بالانخراط في الخارج لتمويل جزء من الدين الداخلي إلا أن هذا الدين كان مصدره المصارف اللبنانية التجارية والمؤسسات المالية الأخرى العاملة في البلد.

عندما ضربت الأزمة شرق آسيا في العام الماضي كان إجمالي الدين الخارجي لدول المنطقة منخفضاً نسبياً حيث بلغ أقل من 700 من إجمالي الناتج المحلي بالنسبة إلى لبنان وكوريا الجنوبية واندونيسيا (التي انضمت إلى القائمة). هذا الأمر جعلها في غير محنتها للمستثمرين والخارجيين الأجانب. إذ اعتمدوا أن سبلات هذه الدول لم تكن قادرة على ضمان التمويل الخارجي. لهذا الدول المالية إلا أن الدين القصير الأجل والذي هو سبيل في فترة أقل من سنة كان يشكل نسبة عالية من إجمالي الدين الأجنبي. وأما نصيبه في 74,6 في كوريا و 74,6 في لبنان. لهذا اعتبرت ديون القطاع الخاص مقيمة الإجمالي للسبب الأبرز لازمة شرق آسيا.

ولقد أدى الخوف من عدم قدرة مصارف كوريا وتايواند والإفلاس بالتراتبات المالية للقرض عليها إلى قيام المصارف العالمية بمسح وبنائهم قصيرة الأمد لدى المصارف الأوروبية والأمريكية واليابانية وبالتالي استبعاد احتياطي هذه البلدان من العملات الأجنبية. ومع تراجع حجم الاستثمارات الخارجية لهذه الدول أدى الخوف من عدم قدرة المصارف لتلبية تمويل ديونها وعاد ذلك بانخفاض مستويات ونسبة استثمارها. بالإضافة إلى أن ديون عربية القصيرة الأمد لا تتجاوز سوى 720 بليون دولار. هذا الأمر جعلها في غير محنتها للمستثمرين والخارجيين الأجانب. لهذا الدول المالية إلا أن الدين القصير الأجل والذي هو سبيل في فترة أقل من سنة كان يشكل نسبة عالية من إجمالي الدين الأجنبي. وأما نصيبه في 74,6 في كوريا و 74,6 في لبنان. لهذا اعتبرت ديون القطاع الخاص مقيمة الإجمالي للسبب الأبرز لازمة شرق آسيا.



اسم كاتب المقال : هنري عزام  
رقم العدد : ٧٢٩٢  
تاريخ الصدور : ٩٨/١١/١٥

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي  
الموضوع الفرعي : عام  
المصدر : الشرق الأوسط

## الدول العربية والأزمة المالية الأخيرة (2)

# معظم الدول العربية ما زالت تفتقر إلى

## قاعدة بيانات موثوقة

إيجابي، بل لازمة مالية فهو يمكن في العجز الجديد للمستخلصات والتي تبعد مفاهيم كان مسلما بها قبل حدوث الأزمة. وأول هذه الظاهرات تقول بأن الأسواق الحرة تؤدي توسعا إلى الزيادة الاقتصادية، كما أن الرأسمالية الصناعية والتمويل والائتمون الاجتماعي الذي يعطي أهمية أكبر لقطاع الإنتاج ويعظم الربحية لصالحهم. رغم أن ذلك الذي يربطها بالقيود بين شرائح المجتمع سيؤثر إيجاباً على دول العالم، بيد أن الحرية الاقتصادية قد تؤدي إلى العوض إذا تركت دون تدخل إلى مشاكل اجتماعية وسياسية وإذا لم تدم الدولة بمراقبة المصارف بالشكل المطلوب ورفض التضخمية الاحتكارية، وتأمين بيئة اقتصادية مستقرة. وإن أقال المصارف سيؤثر إيجاباً على الاقتصاد العالمي أو العكس، بل قد يهدد إلى الأسواق التي تبنيها مجموعة قوانين واضحة ونظام اقتصادي فعال يحمي مصالح المستثمرين، مما يجرى للمستثمر والمند التي يستثمر في إلى مخاطر مما في غنى عنها.

إن الطرق التي يقدمها النظام العالمي الجديد القائم على حرية السوق والائتمان أنه في حال كانت السوق ذاتية استطاع سياسات الإنتاج الاقتصادي التي يدعو إليها صندوق النقد الدولي والائتمان على تحرير السوق أمام القدرات الفعالة التي لا تلتزم بالخدمات والسماح للأفراد بتملك الأسهم والانضمام إلى منتفعة الفائدة العالية، فإن هذه

للهمم على النشاط الاقتصادي كما كانت عليه الحال في دول الشرق آسيا، كما أن للنوالة في كثير من الأحيان ما زالت الماكات الأكبر للأسهم للدرجة في البورصات العربية. كذلك هناك نواحي ضعف في القوانين المنظمة لاسواق الأسهم والمؤسسات المشرفة على هذه الأسواق، وعلى سبيل المثال تقوم السلطات التشريعية بالإشراف على أعمال المصارف الإسلامية على غرار ما تفعله المصارف التجارية مع العلم أن المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية لا سيما منها مخاطر تقلبات أسعار الأسهم والسلع وبمخاطر الاستثمار المباشر تختلف عن مخاطر التسليف للمصارف التجارية.

كما أن الكثير من الدول العربية ما زالت تفتقر إلى قاعدة بيانات موثوقة يمكن الاعتماد عليها سواء من ناحية الاقتصاد الكلي أو على مستوى القطاعات والشركات والمساهمة. وليس هناك شفافية في الإفصاح للشركات المساهمة لتلك المعايير الدولية، وخارج المنطقة العربية أسواقية لا تنشر الشركات بيانات مالية، ففصلية، كما أن العديد منها يتأخر حتى في نشر الميزانيات السنوية. إن سوق الأسهم الذي لا تقوم تنظيمياً مناسباً تصحيح أرباحها خضعت للمضاربين، فليس هناك انضباط في أغلب دول المنطقة تضمن عدم التلاعب في الأسعار وتضمن الاستفادة من معلومات من الداخل، فضلاً عن ذلك توجد أن عمليات القاصة والتقصير في استراتيجيات القاموس المتبعة في اسواق كأثرة أخرى . . . إن كان هناك من عوامل

استعرضت حلقة أمس من دراسة الدول العربية والأزمة المالية الأخيرة، التأثيرات الاقتصادية التي شهدتها العالم قبل حدوث الأزمة الأخيرة، وتناول الكاتب تأثيراتها على الدول العربية. وفي هذه الحلقة يستعرض د. هنري عزام أوجه التشابه بين الأسواق المالية العربية وتلك الموجودة في دول شرق آسيا، ليصل إلى الحلقة الأخيرة (هذا) إلى الدروس والتبرر للمستفهمة من هذه الأزمات

قد تعرضها لخسائر عند الاستفراق مصعقاً، وعلى سبيل المثال ما زالت معظم المصارف العربية مرتبطة بشكل ثابت بالمعول الأميري، كما كانت عليه الحال في دول شرق آسيا قبل الأزمة المالية التي عصفت بالمنطقة، وللمحافظة على ثبات أسعار الصرف هذه كان لا بد من الانضمام على معدلات فائدة مرتفعة نسبياً مقارنة بالمعدلة على الدولار. وقد شجع هذا بعض مؤسسات القطاع الخاص على زيادة الاقتراض بالدولار للاستفادة من فرق أسعار الفائدة بينه وبين المعدلة المحلية. إلى جانب ذلك، فسن مستوى معدلات الفائدة هي التي حددت معدلات الفائدة على العملات الوطنية وقد يؤدي هذا في بعض الحالات إلى تطبيق سياسات قارية قد لا تكون مؤاتية للاقتصادات العربية الناشئة. ففي حين أن معظم معدلات الفائدة العالية في معظم العملة الوطنية وتضخم على حجب رؤوس الأموال من الخارج، قد تكون الأوضاع الاقتصادية خيبة تكثر إلى معدلات فائدة منخفضة لتتضمن الطلب المحلي وإعطاء قوة دفع للاقتصاد المصري.

ويبقى القطاع الخاص في العديد من الدول العربية هو

### د. هنري عزام

إن أسواق السندات التي تصدرها الشركات في المنطقة العربية قد تكون إما مضمومة أو في مراحل تطورها الأولى، ومع أنه يوجد في معظم دول المنطقة أسواق أولية لسندات والإئتمانات الحكومية. غير أن الأسواق الثانوية لهذه السندات ما زالت ضعيفة، كما أن التمويل المطلوب من قبل الشركات يتم في معظمه بشكل فوري مصري، في حين أن التمويل العالمي هو التحول من التمويل المصري إلى السندات التي تصدرها الشركات كعنواني ٢٠٠٠ من الاحتياطيات التمويلية للشركات في الولايات المتحدة أصبح اليوم يتم عن طريق سوق السندات.

أخيراً، فإن النمو الاقتصادي الذي يحقق في المنطقة لم يصل إلى المعدلات التي ظهرت في آسيا خلال العقود الأخيرة لذلك لم تكن هناك مخاطر ناجمة من ارتفاع معدلات النمو والتي ما هو ممكن وانضمام حشد المخسارية والاستثمار المفرط في السندات والأسهم.

غير أن هناك بعض أوجه التشابه بين العديد من الدول العربية والدول الآسيوية والتي



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	هنري عزام
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العدد :	٧٢٩٢
المصدر :	الشرق الأوسط	تاريخ الصدور :	٩٨/١١/١٥

## إجمالي الديون الخارجية لبلدان في جنوب شرقي آسيا 1996 (بملايين الدولارات)

إجمالي الديون	إندونيسيا	كوريا الجنوبية	تايلاند
إجمالي الديون	129,035	123,000	90,824
الديون طويلة الأجل	96,803	63,200	53,210
المقرضات على القطاع العام	60,108	5,200	17,039
المقرضات على القطاع الخاص	36,694	58,000	36,171
الديون قصيرة الأجل	32,230	59,800	37,613
إجمالي خدمة الديون	21,459	13,100	8,632
الإجمالي من العملات الخارجية	19,445	34,000	38,614
إجمالي الشائع المحلي	216,200	275,500	180,400
إجمالي الديون قصيرة الأجل	759,66	734,60	59,35
إجمالي الديون قصيرة الأجل كخدمة مالية من إجمالي الديون	34,98	48,62	41,41
ديون قصيرة الأجل كخدمة مالية من إجمالي الديون الخارجية	165,78	175,68	97,41

المصدر: البنك الدولي، جداول الديون الخارجية لدول العالم 1998

## إجمالي الديون الخارجية لبلدان عربية مختارة 1996 (بملايين الدولارات)

اليمن	الجزائر	الاردن	المغرب	مصر	لبنان	سويس
إجمالي الديون	33964	8118	21747	31497	3996	1087
الديون طويلة الأجل	30813	7182	21165	29045	1,343	877
المقرضات على القطاع العام	421	7137	20774	28918	1,933	8489
المقرضات على القطاع الخاص	0	45	392	127	410	158
الديون قصيرة الأجل	421	597	589	2347	1653	772
إجمالي خدمة الديون	4315	656	3174	2369	301	1479
الإجمالي من العملات الخارجية	4302	2065	4050	18295	935	1978
إجمالي الشائع المحلي	43349	7102	35609	76850	12283	18458
إجمالي الديون كخدمة مالية	120,20	76,74	114,31	161,13	146,29	83,58
الديون قصيرة الأجل كخدمة مالية	9,66	11,27	7,35	12,71	7,47	41,37
ديون قصيرة الأجل كخدمة مالية من إجمالي الديون	59,10	6,68	29,05	14,54	112,83	39,83
ديون قصيرة الأجل كخدمة مالية من إجمالي الديون الخارجية						

المصدر: البنك الدولي، جداول الديون الخارجية لدول العالم، 1998

الدول ستستخدم مصادراتها من طريق عملات هذا الطرف قد قبلت في دول شرق آسيا وروسيا، فانراستعالية ليست مجرد نظام اقتصادي بل إنسانية التي تشدد على مزاياها والاهمية الحرية السياسية والاقتصادية الكاملة للحرية الاقتصادية، وعلى أن يمكن للنظام الاقتصادي الحر أن ينتج عن طريق إعادة الهيكلة الاقتصادية أسقط بل إنه يتطلب تقليل القيد التي تقيع لهذا النظام الاستمراري. أما لهذا النظام التي يمكن استخلاصها من الأزمة فهي أن الأسواق الحالية أصبحت معرضة مزيد من التقلب، فقد سجل سوق الأسهم الأميركية منذ العام 1945 ودام على مؤشر ناس جيبيز ستة أيام في السنة يرتفع فيها المؤشر أو ينخفض بنسبة 2٪ على الأقل، وقد مر 15 يوما متتاليا خلال الفترة الواقعة بين 17 يوليو و17 أكتوبر 1998، والتقلبات في الأسهم أصبحت اليوم صاعدة ملازمة لأسواق الأسهم والشعبي يمكن في الفترة على شهر وإدارة هذه التقلبات.

ومن المفاهيم الخاطئة أيضاً، أن العولمة وتكنولوجيا المعلومات وانفتاح الإنتاجية وضعت حداً للثورات الاقتصادية حيث الارتفاع في النمو غالباً ما تعتمده جيوب دول مثل هذه الثورات كانت العامل المميز للاقتصاد العالمي على امتداد القرنين الماضيين، وقد بلغ هذا الأمر مستوى بالغ عالمي الذي قد يصفى المنفذ الدولي الذي تواجه ازدياد حادة إلى تقلب المستثمرين في الدول الناشئة أسعار أسهم مبالغ في

لا تشجع تشييليا المؤسسات المحلية على الاقتراض قصير الأجل من الخارج وصعدت تسرباً على المقترض بالعملة الأجنبية لفترة تقل عن ستة أشهر دون فائدة لدى البنك المركزي.

© كيب الاستراتيجي ومركز  
مركز جمعية الشرق الأوسط  
للاستثمار (MBCO)

ان الاقتراض لكامل القصير الأجل بالعملية الأجنبية له عواقبه الفادحة التي تلتزم أكثر من غيرها في تلك التي كانت تعاني من ارتفاع ديونيتها الخارجية قصيرة الأجل مثل تايلاند وكوريا في حين أن تقيي مستوى الديون قصيرة الأجل قصير مخاطر مع احتياطيها من العملات الأجنبية قد ساعدتها على تحللي الأزمة الأخيرة، وعلى سبيل المثال وتقي

تقييها وعوائد متجمعة على استثمارات التي تصورها تلك الدول لا تحس بالصورة درجات المخاطر لهذه الاستثمارات على أمل أن الدول السعيدة وصندوق النقد سيضعان الدعم المطلوب في حال وقوع أزمات، لكن للمستثمرين ما أمكن أن يربحوا أن توقعاتهم غير الواقعية كتب الذعر وحل محل التفاؤل خروج لا عقلاني من هذه الأسواق.



الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

اسم كاتب المقال : هنري عزام

الموضوع الفرعي : عام

رقم العدد : ٧٢٩٣

المصدر : الشرق الأوسط

تاريخ الصدور : ٩٨/١١/١٦

### الدول العربية والأزمة المالية (3)

## الدول العربية مطالبة بصرف جهودها لمعالجة مشاكل الفساد والمحسوبية

تناولت حلقة أمس من هذه الدراسة أوجه الشبه بين الأسواق المالية العربية وتلك الموجودة في دول شرق آسيا. وفي هذه الحلقة الأخيرة، يصل الكاتب إلى الدروس والعبر التي يمكن استخلاصها من الأزمة، ويرى أن الأحداث التي شهدتها آسيا كشفت عيوب الخطط الخمسية التي تعتقد بأنها ستكون أكثر فعالية من قوة السوق. ويطالب الكاتب الدول النامية بأن تصرف جهودها إلى معالجة مشاكل الفساد والمحسوبية، ويدعوها إلى انتهاز أساليب إشرافية، مشددة على أنظمتها المصرفية، حتى تكون بمنأى عن الهزات الطارئة التي تعصف بالأسواق العالمية.

د. هنري عزام

أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية









الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربى
الموضوع الفرعى :	عام
المصنف :	الأهرام
اسم كاتب المقال :	عمود عبدالفضيل
رقم العدد :	٤١١٧٦
تاريخ الصدور :	٩٩/٩/١

بعد عودة «خط حديد الحجاز»

## نظرة جديدة على مستقبل التعاون الاقتصادى العربى

حديد الحجاز، المتكلمة بين عمان  
ومشرق نحو البسفار في  
الاسيوط وتحتلها ثلاث محطات  
أسفل أن تصل إلى دمشق في  
الزكاة والفرق ودرعا،  
والتجارة التي وصلت بطهران  
لشيوخ إنشاء العرب المغالبة  
الأولى عام ١٩١٤ عندما عمل  
لورانس على تدمير خطوط السكك  
الحديدية التي كانت تسيطر  
الإمدادات للحمود الأتراك، ويرى  
البلدان وحيث الضمى أن لورانس

إعادة سبيل خط حديد الحجاز بين دمشق وحسان بعدد من يوم ٢٩ يوليو  
١٩٩٩ بعدد هذا تاريخها مهما أيا يمر بدون إبداء وحافوا تليق  
بالحدث، إذ أن خط حديد الحجاز، الذي أنشأه السلطان العثماني مطلع  
القرن الحالي ١٩١٠، شكل الحجاج المسلمين من دمشق إلى المدينة المنورة،  
كان رمزا لتقارب والتكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية، هناك فإن ذوالق

توقيع اتفاقية سايكس-بيكو،  
عند الحرب العالمية الأولى، وهكذا  
ماتت مسيرة اللجنة العربية  
السورية للتزويق القضاء الاقتصادي  
العربي إلى وحدات ضعيفة وغير  
مترابطة.

ويؤكد أن تخلق رسالت مط

هذا الخط يعتبر دليلا على بداية  
عملية تفتيح أوصال العلاقات  
الاقتصادية، وتحتلها الطريق بين  
بشار الشرق العربي إلى بلاد الشام  
ومملكة الجزيرة للعربية، عقب

يعتبر الاقتصادي الكبير الرشد  
د. توفيق من أوائل الكتاب  
(١٩٨٨) الذين أكدوا ضرورة ربط  
فكرة التنسيق والتعاون  
الاقتصادي العربي المشترك  
بالممارسة التخطيطية اللازمة  
للتعبئة. فقد أوضح د. أمين شاطر  
أن المصنوع بالشأن التي يقوم  
عليها التعاون الاقتصادي العربي  
ليس وضع التكتليم المصنوعي  
للتخطيط التسمية المختلفة لكل بلد  
عربي إذ المفروض أن هذه الخطط  
الاستراتيجية المستقلة تضعها  
السلطات المختصة في كل بلد في  
شوء الظروف الخاصة بالبلد، وفي  
شوء ما يبين للتطبيق أنه شبه  
العمل لتحقيق الإحداث المصنوعة  
فيه (١٠٠) وإنما المصنوع من هذه  
المبادئ هو وضع الخطط العامة  
التي توجه السياسة الاقتصادية  
للبلدان العربية في علاقتها مع  
بعضها البعض على أن تراعى كل  
بلد منها ما تملكه هذه الخطوط  
للمعارة عند وضعها خطة تنميتها  
الاقتصادية ومن خلال تجارب  
وتمارين هذه الخطوط للتزويق  
للمعارة في الخطط المستقلة للتنمية  
في لكل بلد عربي، مصوف  
لتنفيذ هذه الخطط ببعضها  
التيضار ارتباطا عضويا لأن كلا  
منها سيكون إلى حد معين،  
مترابطة عن هذه الخطوط العامة  
والتكامل لها في شاحنة من  
الذواهي.

ولمّا لا تغالي كثيرا إذا قلنا إن  
هذه الفكرة لتحل في عملياتها  
التيضار التي يفتقر عليها  
سيدا التخطيط الاقتصادي الذي  
يجري الحديث بشأنه أخيرا على  
الصعيد العربي، إذ إن الداخل  
الصعيد للتعاون الاقتصادي  
العربي المشترك لا تقوم على الفكرة  
القائدية القائمة على تدمير حرية  
السفر بين البلدان العربية، وعلى

لم يكن هدفه عسكريا بحثا بل أراد  
فتح خطوط الاتصال الحيوية بين  
بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية  
إذ كان الخط من وجهة نظر  
الأنجليز شبيهة بشبكة السويس  
إذ كان ضرورة الحياة. عهد ٣٠  
يونيو ١٩١٩.

وقد حاولت الحكومات المصرية  
في دمشق إصلاح الخط عدة  
الحرب العالمية الأولى لكن دخول  
الفرنسيين إلى دمشق حال دون  
ذلك ولدى وصول الأمير عبد الله  
الشريف حسين إلى عمان، فشل  
لجنة إصلاح الخط عام ١٩٢٢  
والفعل تمت إعادة التعميل، بعد  
الحجاز، وتمكن من نقل أربعة آلاف  
راكب إلى المدينة المنورة لكن  
هواش جديدة وأعيدت حالت دون  
استمرار العمل في الخط الحجازي  
وفي عام ١٩٥٥ تطلعت حكومات  
الأردن وسورية والمصرية على  
إعادة تشييد الخط. لكن ذلك لم  
يحدث حتى يومنا هذا. ويتطرح  
قريب النوع إلى عودة خط الحديد  
الحجازي إلى مناطق عمود، وبطحا  
بين بلاد الشام وجزيرة العرب.  
وقد ألاب أمام امتدادات أخرى.  
ولعل هذه المناهضة السارة تحق  
إلى إلغاء فكرة جديدة على مستقبل  
العلاقات الاقتصادية العربية.  
ومستقبل التعاون الاقتصادي  
العربي المشترك.



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي :	عام
المصدر :	الأهرام
اسم كاتب المقال :	محمود عبدالفضيل
رقم العدد :	٤١١٧٦
تاريخ الصدور :	٩٩/٩/١

## د. محمود عبدالفضيل

مخالفان غير متبين لانهما يصمان على قطاع او مجال محدد من القطاعات كل لاطر ومجالاته والاقتصاد، ولذا فإن عملية تطوير الداخل، المختلفة يجب ألا تكون عملية قننة خطة بقرنامي عملية سياسية واجتماعية وكذلك يجب اراء الخبراء في هذا المجال على انه من الواجب تغيير الفلسفة التي تصدر عنها قرارات تطوير التعاون الاقتصادي العربي المستشرته وتغيير الآليات التي يتم من خلالها تنفيذ هذه القرارات وهذا ما يحتاج إلى ارادة سياسية، مستقلة في مشروعاته عن الآراء السياسية التي أرست للنقل للتكملي حتى الآن وعلته.

وهول أزمة الوضع الاقتصادي العربي القراء يمكن لاختار إليها باعتباره معاصرة تماماً لآلية التي ألت بيلدان جنوب شرق آسيا أخيراً، ويخشى أننا حين الاقتصاد مالي جيد ومضطرب إلى حد ما غير أن الاقتصاد اليمني يعاني من ضعف وهشاشة بشوية ملحوظة فالأخبار ضعيف والاستثمار غير موجه للقطاعات المجدية والإزاء الخصميرين متواضع والسياسة والهيكل الاقتصادي يتسم بالخشق والركود والتباطؤ التليبي متدهور. وهكذا فإن، الجانب العربي، من الاقتصادات القارية يحتاج إلى جهد جاد وطويل النفس للوقوف على أقدامه، وبالتالي فإن مشكلة الاقتصاد العربي، هي مشكلة مركبة تحتاج إلى جهد استراتيجي في قطاع التعليم لتسيمة معه ظهور استمر النقط حيث كانت صادرات النفط ومشتقاتها (تحويلات الصاممين في البلدان النفطية، المعونات الإنمائية) تشكل حيزاً اريوي في توازن موازين المودعات العربية، وتزير الوضع خرجاً لنا يحتاج إلى معالجة هذا الجهد بعد إقرار التقاليد، الجاته التي تضييق الخناق على السياسات الصناعية للصناعة الوطنية وتلقح الأسواق على مصرعها للمنافسة الخارجية، قبل أن تجد الحدة لمواجهة ذلك للمنافسة القارية القديمة من الشرق والغرب.

ومن هذا نخرج أهمية الجهد القومي الذي لا ماص لنا من أخذه معين الاعتبار إذا ما أردنا حقاً اجتياز النفق المظلم ولا أريد أن أقدر أهمية لقاء سقوي عربية مشتركة لا توجد اقتصادات الجبل البلدان العربية، ولغنى ادعو إلى نهج أكثر تواضعاً، يسمى إستراتيجية الاقتصادية صغيرة تضم أربعة أو خمسة بلدان عربية مصورية، تكون بمثابة كرة ثلج متحركة لا تلت أن تكرر شيئاً شتياً وتكتسب قوة دفع تاريخي ورحمياً جيداً، تحت إلهام البلدان العربية لمواجهة تحديات عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى وفي تقديرى أنه لا غنى لنا من قيام تلك الدولة، دون إبطاء لأن ذلك الضرورة الاقتصادية لغت ضرورة حياتية لحماية مستقبلنا وربما بقائنا أيضاً.

[إن هذا المقال استل انتصار بجامعة القاهرة.]

فرض تعريفية جبركية موحدة في مواجهة العالم غير العربي، إذ تؤكد ضرورة توزيع المشروع والمشروعات الإنتاجية المختلفة في خطط التنمية القارية، على نحو يكفل جعل الخصومات البيلدان العربية الاقتصادية على درجة عالية من التكامل والتعاون. وهذا هو المفهوم والتشاور الاقتصادي العربي الشترته، يجب أن يؤخذ بمعناه الواسع الذي يشمل كل صور التجمع الاقتصادي العربي ودرجاته ابتداء من التعاون البسيط المحدود في بعض المجالات الاقتصادية، وصولاً بالتكامل الأعلى من التجمع الاقتصادي حتى التكامل الكامل بمعنى الاندماج (أو الاعتراف العربية بحيث تصبح وكالها اقتصاد واحد مثل اقتصاد

أي بلد مثلاً. ويرى بعض مؤرخي التنمية المختلفة إيجاباً عميقاً للتكامل، لهما بين الخصومات الأطوار العربية التي يمكن أن تدر تحت ثلاثة مستويات:

١. مستوى عمليات تكامل الأسواق.
٢. مستوى عمليات التكامل السياسي والاقتصادي.
٣. مستوى عمليات التكامل الشامل الذي وقع في بعض النقطات استير القننيتين الأعداد من ناحية وبين الأدوات والوسائل من ناحية أخرى حيث ركز البحث على تحرير التجارة وتشكل عناصر الإنتاج بين البلدان الطرفية في عمليات الشاور الاقتصادي العربي، باعتبار أن ذلك هو التكامل، وهذا غير سليم من الناحية العملية، لأن تحرير التجارة على هذا النحو ليس إلا وسيلة من وسائل التكامل المستخدم في التكامل الذي يجري بين الدول الصناعية الراسمالية المتقدمة في أوروبا الغربية ذات الهيكل الإنتاجي المتكامل.

وعلى الصعيد العملي يمكن تقسيم الداخل التي اتجهت لتحقيق التجميع الاقتصادي العربي، منذ الخمسينيات وحتى الآن إلى مداخل ستة هي:

- مدخل تصدير التجارة (أو المدخل التبادلي للتكامل).
- مدخل تشجيع انتقال رؤوس الأموال وتسهيله.
- مدخل التفاعل التبادلي للقوى العاملة العربية داخل الوطن العربي.
- مدخل لمشروعات العربية المشتركة.

● مدخل التنسيق في بعض المجالات الاقتصادية (التنسيق القطاعي أو في مواجهة الاقتصاد الدولي).

● مدخل للتخطيط الإنمائي.

ويلاحظ أنه من بين هذه المداخل الستة فإن معظم المشروعات العربية المشتركة والتنسيق في بعض المجالات الاقتصادية لها



## الاقتصاد العربى

### ( التكامل الاقتصادى )

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	ارتفاع المديونية الخارجية العربية	شفيق الأسدى	الحياة	١٢٧٣٧	٩٧/١١/١٥	١٦١
٢	الفراج متوقع للاقتصادات العربية	لطفي عبدالمعظم	العالم اليوم	١٨٩٤	٩٧/٤/٢٧	١٦٣
٣	ارتفاع أسعار النفط العالمية	شفيق الأسدى	الحياة	١٢٧٣٦	٩٨/١/١٤	١٦٤
٤	مضاعفات اعتماد أزمة الديون	صباح لعوش	الحياة	١٢٧٥٢	٩٨/١/٢١	١٦٩
٥	اصلاح الاقتصادات العربية	مدحت البسيونى	العالم اليوم	٢٢٤١	٩٨/٦/١٤	١٧١
٦	الخبراء يحذرون من التكاليف على	-	السياسة	١٠٧٣٨	٩٨/١٠/١٥	١٧٤
٧	التجار الأسواق المالية العربية	هنرى عزام	الشرق الأوسط	٧٢٩١	٩٨/١١/١٤	١٧٦
٨	معظم الدول العربية ما زالت تفتقر الى قاعدة بيانات	هنرى عزام	الشرق الأوسط	٧٢٩٢	٩٨/١١/١٥	١٧٩
٩	الدول العربية مطالبة بصرف جهودها	هنرى عزام	الشرق الأوسط	٧٢٩٣	٩٨/١١/١٦	١٨١
١٠	الصاخرات المصرية ولقطة حاسمة	أحمد سيد النجار	الأهرام	٤١٠٧٦	٩٩/٥/٢٤	١٨٣





الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي  
الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي  
المصدر : الحياة  
رقم العدد : ١٢٧٣٧  
اسم كاتب المقال : شفيق الأسدي  
تاريخ الصدور : ٩٧/١/١٥

في التطوير الاقتصادي الموحد (٢ من ١٢)

## ارتفاع المديونية الخارجية العربية على رغم تحسن أداء ميزان الحساب الجاري

□ ابو ظبي - من شفيق الأسدي

ارتفع الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية من ٣١.٣ بليون دولار في عام ١٩٥ الى ٧٦.١ بليون دولار في عام ١٩٩٦ بمعدل نمو قدره ٨.٤ في المئة مقارنة مع ٦.٤ في المئة عام ١٩٩٥. يؤكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٧ الذي سنشره رسمياً في غضون ايام ومصلته الهامة على نسخة مسبقة منه ان هذا التحسن في الأداء الاقتصادي العربي مقارنة بآداء السنين الثلاث الماضية يعكس الزيادة الملحوظة في اسعار النفط العالمية خلال عام ١٩٩٦ والناتج الايجابي لجهود التصحيح الاقتصادي والاصلاح الهيكلي المستمرة في معظم الدول العربية لتصبح فياكثر اقتصاداتها وفعرياً وازالة التجمدات في الاسعار واعادة تفعيل للؤسسات العامة وتحسين ملكيتها الى القطاع الخاص وتعزيز مشاركة هذا القطاع في حركة النشاط الاقتصادي.

وستستكمل اليوم الجزء الثاني من التقرير:

وعلى مسعيد المديونية الخارجية، بلغ اجمالي الدين القائم على الدول العربية المقترضة ١٥٧.٧ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٥ مقارنة بنحو ١٥١.١ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٤. وسجل اجمالي المديونية زيادة ملحوظة خلال عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ بلغت نحو ١٠ بليون دولار و٧ بليون دولار على التوالي، مقارنة مع نمط التفسير في المديونية خلال السنين الأربع السابقة إذ سجل انخفاضاً مستمراً في جميعها.

ويلاحظ ان ما يقرب من نصف الزيادة في المديونية خلال عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ نتجت عن اعادة تجميع القروض المسجلة بمصالحات غير الدول الامريكي الذي شهد سعر صرفه انخفاضاً ملحوظاً خلال العامين المذكورين.

وسجلت خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة انخفاضاً ملحوظاً خلال عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥، إذ سجلت ١٢.٨ بليون دولار و١٢.٥ بليون دولار على التوالي مقارنة بنحو ١٨.٥ بليون دولار في عام ١٩٩٣. ويرجع هذا الانخفاض في شكل رئيسي الى هبوط خدمة ديون الجزائر.

وفي مجال نظم المصرف انضمت كل من موريتانيا واليمن خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ الى قائمة الدول العربية التي اخذت اصلاحات كبيرة على نظم صرف عملاتها المديونية. إذ قامت موريتانيا بتحويل الأوقية في نهاية عام ١٩٩٥ ليتم تحديد سعر صرفها وفقاً لموازين العرض والطلب.

كما قامت السلطات في اليمن بتحويل الريال اليمني ليحدد سعر صرفه وفق عوامل السوق. وقد بعد ايامه بتوحيد سعر الصرف الرسمي مع سعر الصرف مع السوق الموازي.

وبعد تغطية عجز الحساب الجاري خلال عام ١٩٩٥ من التغطيات الرسمية ومن مصادر التمويل الاستثنائي لدعم موازين المفعوعات ويتوقع ان يتحول العجز الكلي في موازين مفعوعات الدول العربية الذي بلغ ٢.١ بليون دولار عام ١٩٩٥ الى فائض قدر بنحو ٥.٧ بليون دولار عام ١٩٩٦.

وفي ضوء هذه التطورات واصف الاستبيانات الرسمية الخارجية للدول العربية ارتفاعها المسجل منذ بداية التسعينات. تبلغ في نهاية عام ١٩٩٥ نحو ٦٢ بليون دولار، في بمعدل نمو يزيد على ١٣ في المئة. وتشير البيانات المتاحة عن وضع الاستبيانات الرسمية الخارجية في عام ١٩٩٦ الى ارتفاعها في عدد كبير من الدول العربية وتحقق أكبر الزيادات وسورية والاسارات واليمن ولبنان والاردن وعان.

موازين المفعوعات والدين الخارجي ونظم الصرف في مجال موازين المفعوعات شهد ميزان الحساب الجاري لمجموع الدول العربية تحسناً ملحوظاً في ١٩٩٥ مقارنة بالعام السابق، إذ قلص العجز فيه بنحو ٦٦ في المئة ليبلغ ٤.٩ بليون دولار مقابل ١٤.٥ بليون دولار عام ١٩٩٤. فيما ارتفعت المديونية الخارجية الى ١٥٧.٧ بليون دولار بنهاية ١٩٩٥.

ويذكر هذا التحسن في شكل رئيسي الى الارتفاع الملحوظ في فائض الميزان التجاري والقلص في عجز ميزان الخدمات وفي مستدوي العجز بين مصالي الدول مقارنة بما كان عليه في عام ١٩٩٤.

ولعل نسبة العجز في ميزان الحساب الجاري للدول العربية نحو ١.١ في المئة مقابل ٣.٧ في المئة في عام ١٩٩٤ ونحو ٥ في المئة متوسط سنوي لفترة ١٩٩١ - ١٩٩٦. ويذكر ان انخفاض هذه النسبة الى نحو اقل من واحد في المئة في عام ١٩٩٦ وذلك في ضوء توقيع استمرار التحسن في الموازين الجارية للدول العربية.



الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي

المصدر : الحياة

اسم كاتب المقال :

شفيع الأسدي

رقم العدد :

١٢٧٣٧

تاريخ الصدور :

٩٧/١/١٥

وفي هذا الإطار، فإن مواجهة أزمة المياه في الوطن العربي ينبغي أن نلجأ على العمل في محورين، يشمل المحور الأول العمل على ترسييد الطلب على المياه ويمكن أن يحقق ذلك من خلال زيادة كفاءة استخدام المياه باستخدام التقنيات الحديثة في الري كالرش والنفثيد والري السطحي المحسن، وباستعمال مياه الري بصفة مقننة بالاستناد إلى خصائص المياه والتربة وتركيبه والحاصلين والدورة الزراعية حتى يتم تحقيق أعلى كفاءة اقتصادية من وحدة المياه المستخدمة. ويتحقق كذلك بس الانتظام الذي تحد من اهدار المياه واقتصاد في استخدامها.

ويشمل المحور الثاني في مواجهة الأزمة، في العمل على تنمية الموارد المائية من خلال التوسع في إقامة للسود لاستخدام المياه السطحية في الزراعة، وتطوير استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة، وتنمية صناعة المياه المعالجة والاستفادة من التجربة الفريدة لدول الخليج في هذا المجال مع العناية بالبحث العلمي لتطبيق هذه التقنية التي تتحكم فيها الدول الصناعية.

كما يجب اعطاء الأهمية القصوى لتأمين الموارد المائية وتعزيز ادارتها بالتخطيط الحكيم، واعداد الكفاءات البشرية المؤهلة لتأهيل إنشاء وتشغيل وصيانة مشروعات المياه في الوطن العربي، واستحداث وتطبيق الأنظمة والتشريعات اللازمة لتطوير هذه الموارد والمحافظة عليها.

الغذاء. ومن الواضح أنه حتى في حال تنمية هذه الموارد، إلى أقصى ما هو متاح، فإن الموارد المائية المتاحة لا تسمح بمواكبة الطلب المتنامي عليها في المدى البعيد (عام ٢٠٢٥) وإن ذلك سيؤدي إلى ظهور أزمة شتتكالهم في القرن المقبل ما سيتعكس سلباً على حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولنا العربي، ويهدد امته الغذائي والقومي.

وتبين المؤشرات التي اجريت انه في حال مواصلة السياسات نفسها من تنمية الموارد الحالية التي اقصى ما هو متاح، سينبع الحجز المائي ٢٢٧ بليون متر مكعب عام ٢٠٢٥ وإن نسبة تأمين الغذاء ستخفط من ٥٠ في المئة. اما اذا تم رفع كفاءة استخدام المياه، لا سيما في الزراعة إلى ٧٠ في المئة سينخفض الحجز في الفترة نفسها إلى حدود ٨٢ بليون متر مكعب وترفع نسبة تأمين الغذاء إلى أكثر من ٨٠ في المئة.

ان التصديق لأزمة المياه في الوطن العربي يتطلب من الدول العربية اتخاذ خطوات فاعلة ومؤثرة على مختلف الاصعدة المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية لوضع سياسات وبرامج للموارد المائية تستهدف ترسييد استخداماتها وخفض وتوطينها، وتوفر موارد مالية اضافية لضمان استثمارها لصالح الاجيال المقبلة، وعليه فلا بد ان يحتل موضوع المياه مكان الصدارة في سلم أولويات البرامج الامامية العربية لمواجهة تحديات القرن المقبل وتحقيق الأمن المائي.

ومما يزيد الأمر تعقيداً ان نصف الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي يتبع من دول خارج المنطقة العربية ما يجعل هذه الموارد عرضة للتناقص والتدهور خصوصاً في غياب التشريعات الدولية التي تضمن حقوق الدول العربية، كما ان قسماً كبيراً من المياه مهدد بالتلوث من مياه مجاري التجمعات السكانية ومخلفات الصناعة والمبيدات وفضلات السماد التي تصب في الأنهار والأودية.

ولواجهة شح المياه لجات بعض الدول العربية وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحلية مياه البحر حتى أصبحت زيادة زمام السقي في هذا المجال وتوسع في طاقة إنتاج المياه لحالة التي تبلغ ١١ مليون متر مكعب في اليوم إلى ٦٠ في المئة من طاقة الإنتاج الحالية.

ويستخدم الوطن العربي حالياً ما يقارب ١٦٦ بليون متر مكعب في السنة، ٦٨ في المئة من موارده المتاحة ويستحوذ الري على أكبر نسبة استخدام يواقع ٨٨ في المئة يليه استخدام مياه الشرب بنسبة ٧ في المئة ثم الصناعة بنسبة ٥ في المئة.

ويتم استخدام المياه في الري بتبني الكفاءة التي لا تتجاوز ٥٠ في المئة. ويرجع ذلك في الأساس إلى ان أسلوب الري السائد في معظم الدول العربية هو الري السطحي التقليدي الذي يشمل ٩٠ في المئة من الأراضي الرورية.

كما ان استخدام مياه الشرب تغلب عليه ظاهرة التبذير إلى جانب الفاقد المرتفع في شبكات التوزيع والذي تراوح نسبته بين ٤٠ و ٥٠ في المئة في الوقت الذي يفقد ما يقارب ٧٢ مليون نسمة، أي ما يعادل نحو ٣٠ في المئة من سكان الوطن العربي، المياه اللازمة للشرب.

كما ان الكميات المستغلة حالياً لا تغطي الا جزءاً من الطلب الحالي، إذ ان المياه المستخدمة في الزراعة تسمح بتوفير نسبة ٥٥ في المئة فقط من حاجة الوطن العربي من

المياه. وتطلق بتطورات اسعار الصرف العربية، سجلت ست عملات مربية انخفاضاً طفيفاً في قيمتها مقابل الدولار الأمريكي عام ١٩٩٦، في حين انخفضت عملات ثلاث دول عربية بنسب متفاوتة مقابل الدولار بلغت ١٢ في المئة بالنسبة للبنان الجزائري، ٣٠ في المئة بالنسبة لليبيا اليمن، و ١٠٤ في المئة بالنسبة لتونيزا السودان، وجاء ذلك في اطار التغييرات التي طرأت على نظم التصرف في هذه الدول والارامية إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات العربية.

واستمر عدد من الدول العربية خلال عام ١٩٩٦ في اتمثال عمليات لتقليل من القيود على الصرف للاراض مساحات الصحاري الجارية، وتحرير حركة رأس المال، وذلك في اطار برامج وسياسات التصحيح الاقتصادي التي تنهجها، وكذلك تحسين الناتج الاستثماري، واستقطاب الاستثمارات الخارجية.

## أوضاع المياه في الوطن العربي

يتناول محور التقرير اوضاع المياه في الوطن العربي، فالوطن العربي يعاني، بحكم موقعه الغلبة بوله في نطاق مناطق جافة وشبه جافة، من ضغوط شديدة على موارده المائية المتاحة، فهو يمثل نحو ١٠ في المئة من مساحة العالم و في المئة من مجموع سكانه، ولكنه لا يغطي الا بنحو ٥ في المئة من موارده العالم المائية الصلبة المتجددة (٣٦٩ بليون م<sup>٣</sup>/ السنة). ما يجعل وضع الوطن العربي الأمراً في انعكاس في ما يتحقق بمعدل نصيب الفرد من المياه للتجديد والذي بلغ نحو ٢٧٠٢٧ م<sup>٣</sup>/ السنة في عام ١٩٩٠، ويتوقع ان يتناقص إلى ٢٨٤٦٢ م<sup>٣</sup>/ السنة في عام ٢٠٢٥، أي أقل من ٥٠٠ م<sup>٣</sup>/ السنة والذي يعتبر حسب التصنيفات العالمية سلف الفقر المائي الخطير.



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي :	التمويل الاقتصادي
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	لطفي عبدالمعظم
رقم العدد :	١٨٩٤
تاريخ الصدور :	٩٧/٤/٢٧

## انفراج متوقع للاقتصاديات العربية



د. لطفي  
عبد  
المعظم

للتك الاقتصادية العالية والتي ترمد بكل اهتمام التطورات السياسية والاقتصادية في الدول العربية المختلفة. من الدول بأن القدس وتزايد البطالة تتساقط في بعض الدول العربية، وإن مستوى المعيشة لكثير من العرب في تدهور مستمر، مما يبلغ بالكثيرين، وعلى الأخص الشباب منهم، إلى حالات الضيقة من الخسب والاحباط، وبموجب والتي فريسة سهلة لحركات التطرف الشيطانية بما تحمله معها من زعزعات اراهية تزيد من عدم الاستقرار في بعض أرجاء الوطن العربي. ومع أن ذلك في أغلب الأحوال ليس بعيدا كل البعد عن الحقيقة، إلا أن هناك بعضا من الأمل - 250 مليون عربي يحمله في طيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، والذي يصدر سنويا بالتعاون مع بين صندوق النقد العربي التابع لمنظمة الأرباب لمندقة الدول العربية لفترة للتدويل، وجانبية الدول العربية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد بدأت عمليات الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي - حسب التقرير - ثلاثي شامرا، وذلك من واقع احصاءات علمي 1994 و 1995، والتي يرتكز إليها التقرير السنوي الأخير.

بشبهية 20٪ من 2621 إلى 2091 دولارا. ومع ذلك يعتقد واضعو التقرير أن هناك تقييرا من الممكن ترقعه وذلك في أن يصدت تحسن حقيقي في المستوى المعيشي للمواطن العربي، وقد طرأ تحسن طفيف على التجارة الخارجية للدول العربية. فالصادرات زادت من 130 مليارات خلال عام 1994 إلى 143 مليارات في عام 1995، والواردات من 118 مليارات إلى 125 مليارات. وبذلك زاد الفائض التجاري من 12 إلى 18 مليار دولار أما العائشات البشولية فقد زادت من 87.8 مليار دولار في عام 1994 إلى 97.8 مليار في عام 1995، وهو ما يرجع إلى تحسن الاسعار الدولية للنظ.

وعلى أهم ما يبرهده التقرير هو ما يتعلق بالماليات العامة للدول العربية. ففي ذلك للجمال بدأت تخفص محالها محاولات اصلاح جذابة تهدف إلى علاج للاوضاع السيئة التي كانت تصطب بها. فقد زاد إجمالي الموارد العامة للدول العربية من 126 مليار دولار في عام 1994 إلى 135 مليارات في عام 1995، وهو ما يمثل حوالي 30٪ من ناتجها العامة الاجمالية، وفي نفس الوقت تتلصق الانفاق العام من الناتجة الاسمية بحوالي مليار دولار، ولكنه، مشدوا إلى النوع المحلية الاجمالية قد تراجع للعام الرابع على التوالي من 38٪ في عام 1994 إلى 35٪ في عام 1995، وبأن للتراجع 13 نقطة مئوية في السنوات الخمس الأخيرة: 1990-1995.

ومع أن تلك التخفيضات في الانفاق العام غالبا ما تكون في كثير من البلدان العربية، أكثر إبلا لمطبات الفقيرة والمتوسطة، والتي لاتتمتع بما يكفيها من خدمات عامة كما لحتاج لها ما تنطلق من امكان جديدة للعمل، إلا أن الاقتصاديين يعتقدون أن مثل ذلك التطور يمد على الأمد الطويل أكثر صحة لاقتصاديات كل دولة على حدة، وفي جانب الانفاق العام يقول التقرير أن القاسم المشترك للدول

في عام 1995 بلغ التعداد الكلي لسكان العالم العربي 253 مليون نسمة. وفي ذلك العام بلغ معدل النمو السكاني 2.6٪، بينما بلغ صافي الزيادة السكانية 53٪ خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 1995. وفي حين أن النسلج المحلي الإجمالي للدول العربية مستمرة لم يزد منذ عام 1980 إلا بنسبة 21٪، يقول التقرير أن الزيادة في سنة 1995 بغيرها بلغت 6٪، وبأن مجموع ناتج الدول العربية 530 مليار دولار أمريكي في السنة المذكورة، ولا كان معدل النمو السكاني في عام 1995 قد بلغ معدلا يقل عن المعدل الذي حققته النمو الاقتصادي في نفس العام، لذلك حقق المتوسط العام لنصيب الفرد العربي زيادة طفيف في العام المذكور، وذلك من 2036 في عام 1994 إلى 2091 دولارا في السنة التالية، إلا أنه توجد الإشارة إلى أن الأرقام السالفة تركزت على الأسعار الجارية، وإذا ما احصيت القيم الحقيقية واستبعدت الآثار التضخمية لتبين لنا أن هناك تكللا في القوة الشرائية للمواطن العربي، ويقول التقرير أن المتوسط الحقيقي لنخل العربي قد تناقص في الفترة من 1980 إلى 1995

العربية هو استمرار الحجم الكبير للانفاق العسكري، والذي بلغ 26٪ من إجمالي الانفاق العام في عام 1995، وهو ما يظل نقطة مثوية واحدة عما كان عليه في عام 1994. ومع ذلك يقول واضعو التقرير أن أيضا هذا النوع من الطويل تراجهما ملحوظا.

ويقول التقرير أن المديونية الخارجية صارت تمثل واحدة من أهم المشاكل الاقتصادية بالتسمية لكثير من الدول العربية، وطبقا للبيانات الحكومية للدول العربية المختلفة فقد زاد اجماليها من 144 مليار دولار في عام 1994 إلى 156 مليارات في عام 1995. ولكن المديونية الحقيقية قد تكون أكبر من ذلك، ومن ناحية تراجمت خدمة الدين العربية من 12.6 مليار دولار في عام 1994 إلى 12.6 مليار في عام 1995. ومن 31٪ من الحصيلة الاجمالية للصادرات العربية إلى 24٪ وزادت الاحتياطيات النقدية العربية بدون الذهب من 53 مليار إلى 60 مليار، وذلك يمثل تطبيقا كاملا للاحتياطات الاستراتيجية للدول العربية خلال خمسة شهور ونصف الشهر، مقابل خمسة اشهر فقط في عام 1994.

ويضيف التقرير أن الاصلاحات النقدية الخارضة في بعض الدول العربية قد أخذت تأخذ شأرا ملحوظا، فالجميع الكلي المجوزات في الموزونات العامة العربية تراجع من 32 مليار دولار في عام 1994 إلى 21 مليارات في عام 1995. وفي حين أن تلك المجوزات كانت تقبل قبل عشر سنوات حوالي 10٪ من مجموع النسلج المحلي الاجمالية للدول العربية، تراجعت تلك النسبة إلى 4.7٪ في عام 1995. ويقول الخبراء الاقتصاديين أن ذلك التطور يعتبر من أهم التغيرات الايجابية في مستقبل الاقتصادات العربية.

ولكن مع كل الايجابية التي تتضمنها بيانات كثيرة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فمجرد بنا لا نشأ أن الطريق أمامنا مازالت طويلة ومشاقة إلى



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	شفيق الأسدي
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العدد :	١٢٧٣٦
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	٩٨/١/١٤

في التقرير الاقتصادي الموحد (١٩٧٢)

# ارتفاع أسعار النفط العالمية وجهود التصحيح وراء تحسن أداء الاقتصاد العربي

□ أبو غنيم - من شفيق الأسدي

■ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي العربي من ٥٧٦,١ بليون دولار في عام ١٩٦٥ إلى ٥٧٦,١ بليون دولار في عام ١٩٦٦ بمعدل نمو قدره ٨,٤ في المئة مقارنة مع ١,٤ في المئة عام ١٩٦٥.

ويؤكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٦٧ الذي يصدر رسمياً في غضون أيام وحصلت الحياة على نسخة مسبقة منه أن هذا التحسن في الأداء الاقتصادي العربي مقارنة ببدء الستين الثلاث الماضية يعكس الزيادة الملحوظة في أسعار النفط العالمية خلال عام ١٩٦٦ والانتعاش الإيجابية لجهود التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي المستمرة في معظم الدول العربية لتصبح هيكل الاقتصاداتها وتحريرها وآثارها التضخمية في التصنيع وإعادة تأهيل المؤسسات العامة وتحول ملكيتها إلى القطاع الخاص وتعزيز مشاركة هذا القطاع في حركة النشاط الاقتصادي.

كما يركز هذا التحسن في الجهود التي بذلتها الدول المصدرة للنفط في الستين الأخيرة لتدقيق قاعدة النشاط الإنتاجي فيها وتقليل اعتمادها على قطاع النفط. ولقد أظهر التقرير الاقتصادي العربي الذي أعده وأصدره صندوق النقد العربي بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للإغاثة الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة الآثار العربية للصندوق للبحوث (أوابه) أن قيمة عائدات النفط للدول العربية بلغت في عام ١٩٦٦ نحو ١٢١ بليون دولار مقابل نحو ٩٩ بليون دولار عام ١٩٦٥. وذلك نتيجة ارتفاع سعر البرميل من ٣ دولارات في حوالي ٢٠,٣ دولار في المتوسط.

ولقد أظهر التقرير إلى أن عدد سكان الوطن العربي ناهز في عام ١٩٦٦ نحو ٢٤٧,٥ مليون نسمة يشكلون نسبة ١,٤ في المئة من سكان العالم. وقد حجم العمالة العربية بنحو ٧٨,٥ مليون عامل ومتوسط نصيب الفرد بنحو ٣٣٧,٣ دولار أمريكي ونسبة القيمة المضافة للصناعات الانتزاعية ٢٠,٨ في المئة ونسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية ١٠,٧ في المئة.

وأما التقرير نسبة احتياط النفط المؤكد إلى الاحتياجات المعاني حوالي ٢٢,٧ في المئة ونسبة احتياط الغاز الطبيعي لتعام بموالية ٢٣ في المئة وإنتاج النفط الخام بنحو ١٨,٦ مليون برميل يومياً ونسبة إنتاج النفط الخام لتعام بنحو ٢٧,٥ في المئة ونسبة إنتاج الغاز الطبيعي لتعام بنحو ١٣ في المئة.

كما ذكر التقرير الاقتصادي لعام ١٩٦٧ الذي يقع في حوالي ٢٢٠ صفحة من القطع الكبير قيمة الصادرات السلعية العربية بحوالي ١٣٧,٤ بليون دولار ونسبة الصادرات إلى المصارف العالمية بنحو ٣,٢ في المئة والواردات السلعية مقدار ١٤١,٨ بليون دولار ونسبة الواردات إلى الواردات العالمية بنحو ٢,٨ في المئة وإجمالي المصارف البينية بنحو ١٣,٧ بليون دولار ونسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية بنحو ٩,٣ في المئة.

وأما التقرير أن قيمة الاحتياطيات الدولية لجمل الدول العربية بلغت ٦١,٩ بليون دولار ونسبة الاحتياطيات إلى الواردات بنحو ١٨,٦ في المئة. ولقد ذكر أن الدين العام الخارجي للدول العربية لتقترن بنحو ١٣٧,٧ بليون دولار وقيمة الدين بنحو ١٢,٥ بليون دولار ونسبة خدمة الدين إلى حصيلة المصارف من السلع والخدمات بنحو ٢٠,٢ في المئة ونسبة الدين إلى الناتج حوالي ٧٤,١ في المئة. وتناول التقرير مختلف التغيرات في القطاعات الإنتاجية والتخدمية على المستوى العربي وفي

## الزراعة

رأى التقرير أن مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي العربي تبلغ ١٣ في المئة. وتتضمن الظروف المناخية المتقلبة وتذبذب معدلات هطول الأمطار في إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية وفي مقدمها الحبوب. وحقق الإنتاج الزراعي تحسناً ملحوظاً خلال عام ١٩٦٦ وارتفع إلى نحو ٩,٥ في المئة. إذ زاد إنتاج محاصيل الحبوب بنسبة ٢٨ في المئة. وحقق إنتاج القمح زيادة بنسبة ٣٤ في المئة. والتضخم بنسبة ٤٨ في المئة.

وإلى جانب الزيادة في المساحة المحسوبة، فإن التحسن في الإنتاج خلال عام ١٩٦٦ يعكس أثر استخدام التقنية للتكامل والبنجر والخسنة والتسميد وتوفر الخدمات الزراعية. كما يعكس التغيرات الإيجابية في السياسة الزراعية للجنة، بالإضافة إلى تحسين الظروف المناخية.

ومن جانب آخر، تشير التقديرات الأولية إلى أن إنتاج الليرة الحبوبية شهد بعض التطورات السلعية خلال عام ١٩٦٦. إذ انخفض عدد الأبقار بنسبة ١ في المئة والانتاج بنسبة ٢ في المئة وإنتاج النجوم بنسبة ١,٦ في المئة والأبقار بنسبة ٥,٥ في المئة. وتوقع هذه التطورات السلعية أن تستمر ارتفاع أسعار الأبقار والذئب وإنتاج الأبقار الأخرى وشغل التركيب الوراثية لليرة الحبوبية والرعاية البيطرية.

وهذا الإنتاج السنوي في الوطن العربي عام ١٩٦٦ زيادة بنسبة ٢,٢ في المئة. وتصدر الإشارة إلى أن الدول العربية لتتجه بإمكانات كبيرة لزيادة الإنتاج السنوي لا يفر لتخزين السنوي بنحو ٤ مليون طن سنوياً. وتحتل محاور زيادة طاقة الإنتاج السنوي في رفع كفاءة المصانع البيطرية والمستزعة، ودعم مشروعات الصيد الكبرى ومشروعات الاستزراع السمكي بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار وإصلاح أصناف لها القدرة على الإنتاج المستمر وتطوير اللوازم البيطرية في صناعة الصيد.

وفي نطاق تجارة المنتجات الزراعية، حققت المصارف الزراعية عام ١٩٦٥ زيادة نسبتها ٨,٨ في المئة بنسبة عتق الواردات الزراعية زيادة بنسبة ١٢,١ في المئة. وارتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة ١٣,٤ في المئة.





الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

اسم كاتب المقال : شفيق الأسدي

الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي

رقم العدد : ١٧٧٣٦

المصدر : الحياة

تاريخ الصلور : ٩٨/١/١٤

وشهد عام ١٩٩٦ تطورات رئيسية في العمل الصناعي تمثلت في الإعلان عن عدد كبير من المشاريع الجديدة والتوسعات التي بدأ العمل بتنفيذها والمشاريع المخططة في الشواحن الاستخراجي والتمويلي معاً. فاستكملت المراحل الأولى من توسعة استخراج البوتاس في الأردن، وضعت الخطوات التكنولوجية لمشروع استخراج الفوسفات في السعودية لأول مرة، وكذلك تمت توسعة إنتاج في سورية والمغرب. وتم السماح أخيراً لعدد من مؤسسات القطاع الخاص بالمشاركة مع بعض الصناعات التحويلية التي كانت محصورة في القطاع العام مثل تقرير الخط وصناعة السكر وغيرها، في كل من مصر وسورية. كما استمرت الصناعات البتروكيمياوية في تعزيز نموها نتيجة لنجاح عدد من المشروعات الكبيرة، وكذلك الإعلان عن عدد كبير من المشروعات الجديدة التي تخططها الاستثمارية الأولى بنحو ١٢ مليون دولار.

ويطغى هذا التوسع أيضاً على الصناعة الرأسمالية إذ إن القيمة الاستثمارية للمشروعات الجديدة التي بدأ العمل بتنفيذها أو المخططة تقدر بنحو ١٥ مليون دولار تشمل صناعة الاسمدة الكيماوية والاستثمار ومواد البناء تحضر من الصناعات التي حققت أرباحاً ذاتياً عالياً منها من التوجه للتصدير، إلا أن هناك خطفاً لزيادة ملاحها الإنتاجية بنحو ٥٠ في المئة تقريباً.

وفي المقابل، وعلى رغم أهمية صناعة النسيج والمشروعات بالنسبة لعدد من الدول العربية، إلا أن هذه الصناعة لم تشهد تطوراً ملحوظاً خلال السنين الأخيرة، مما سيجريها للتخلف في ظل تزايد المنافسة الدولية بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية.

وتستندى المنشآت على الساحة الدولية تكيف التعاون الصناعي العربي وتوفر المانعة المنافسة، إذ إن نتائج التعاون العربي السابقة كانت محدودة، إلا، والتمسكت في كثير من الأحيان على بعض إصرارها الواضحات والتقليدية، ولم يتم مواجهة عملية التغيرات والعقبات الكبيرة التي لا تزال تحيق عملية التوسع الصناعي سواء على مستوى الدول العربية فرداً أو على مستوى الوطن العربي بأكمله.

#### المنطق والخطوة

اتسمت السوق النفطية خلال عام ١٩٩٦ بالاضطراب على قوة الطلب العالمي على النفط الذي سجل زيادة بلغ معدلها ٢,٤ في المئة مقارنة بعام ١٩٩٥، أي ما يعادل نحو ١٧ مليون برميل يومياً. وأدت الزيادة في الطلب العالمي إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية إلى ٢٠,٣ دولاراً للبرميل في ١٩٩٦، أي بزيادة مقدارها ٣,٤ دولار أو ما يعادل نحو ٢٠ في المئة، من معدل السعر السائد في عام ١٩٩٥، والبالغ ١٦,٩ دولاراً للبرميل.

ولمحة أسباب عدة لتلك الزيادة، منها استمرار الانعكاش في الاقتصاد العالمي، الذي نجمت عنه زيادة في الطلب على النفط خاصة في الشتاء القارس في نصف الكرة الشمالي، يضاف إلى ذلك أن إنتاج النفط من خارج المنطقة العربية لم يرتفع كما كان متوقعاً، وانحصر الاتفاق على عودة الصادرات العراقية حتى الانسحاب الأخير من العراق، ما خلق شعوراً بقلّة المعروض من النفط وأقبالاً على شراءه، ورغبة في دفع أسعار مرتفعة نسبياً للمصنوع على الكميات المتوافرة.

وعلى رغم أن الكميات التي تصدرها الدول العربية من النفط لم تشهد تغييراً كبيراً في عام ١٩٩٦، إلا أن الزيادة في استهلاك النفط أدت إلى زيادة مصادلة في عائداتها من الصادرات النفطية التي ارتفعت إلى ١٦١,٢ مليون دولار عام ١٩٩٦، بالمقارنة مع ٩٩ مليون دولار عام ١٩٩٥، ما كان له انعكاسات إيجابية على محصل النشاطات الاقتصادية.

وفي الوقت الذي يأتي فيه إنتاج النفط في الدول

وسجلت قيمة السلع الغذائية التي استوردتها الوطن العربي عام ١٩٩٥ بالمقارنة مع العام السابق زيادة بنسبة ١١ في المئة بينما لم تسجل الكميات المستوردة من تلك السلع أي زيادة تذكر نظراً لارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسية في الأسواق العالمية عكسبوبي والقمح والأبازين والسكر.

وكان للتطورات أثرة الأثر انعكاسات مباشرة على الفجوة الغذائية في الوطن العربي إذ ارتفعت قيمتها بنحو ١٩ في المئة لتبلغ ١٢,٧ بليون دولار في عام ١٩٩٥. وشهدت الزيادة في تلك الفجوة معظم السلع الغذائية وفي مقدمها الحبوب بنسبة ٢٠ في المئة والقمح بنسبة ٣١ في المئة والسكر بنسبة ١٠,٥ في المئة والزيتون بنسبة ٥ في المئة والقمح بنسبة ٢١ في المئة والألبان بنسبة ٨ في المئة، بينما انخفضت الفجوة في الشعير بنسبة ٣ في المئة والفاصوليا بنسبة ١٨ في المئة والفواكه بنسبة ٣٨ في المئة والاصناف بنسبة ٢,٦ في المئة.

وتشير لتغيرات الفجوة الغذائية لعام ١٩٩٦ إلى انخفاض قيمتها بنسبة ١٣,٢ في المئة وذلك في ضوء التحسن المتواصل في الإنتاج الزراعي خلال العام.

#### الصناعة

والنسبة للقطاع الصناعي يشهده الاستخراجي التحويلي، فقد حقق تحسناً واضحاً خلال عام ١٩٩٦، بلغت قيمة إنتاجه حوالي ١٨٢ بليون دولار أي بزيادة

قربها ١٠,٧ في المئة من العام السابق. ويعزى جزء كبير من هذه الزيادة إلى تحسن أسعار الصادرات النفطية بالإضافة إلى استمرار النمو في نتائج الصناعة التحويلية بما يزيد من ٩ في المئة.

وبعد أن نسبه مساهمة القطاع، بشلقيه الاستخراجي والتحويلي، في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال تتراجع حول ٣٠ في المئة، فإنه يلاحظ بأن هناك تحولاً في التركيز لصالح للصناعات ذات التقنيات الحديثة مثل البتروكيمياويات وبعض الصناعات الهندسية والمعدنية لا سيما في الدول العربية النفطية.

والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الغذائي العربي يبدو أن الصناعات الغذائية، والتي تمثل نحو ٣٣ في المئة من ناتج الصناعة التحويلية، لا تزال تحظى بنسبة مهمة من النمو والازدهار، إذ وصلت نسبة الكثافة الإثباتي من منتجات الخضار والفواكه المحلية ومشقات الألبان إلى نحو ٧٥ في المئة.

وساهمت سياسات التصنيع في السنين الأخيرة في زيادة القدرة التصديرية للقطر من للتجهيزات الصناعية. إذ قدرت المصارف الصناعية بجوانبي ٢٥ بليون دولار، وهي تقضي بنحو ٣٧ في المئة من قيمة الواردات الصناعية العربية عام ١٩٩٥، مقارنة بنحو ١٤ في المئة عام ١٩٩٠.

من إن القطاع الصناعي، ساهم خلال عام ١٩٩٦ من توليد نحو ٧٦٦ دولاراً من دخل الفرد العربي بزيادة قدرها نحو ١٣ في المئة من العام السابق، ما يشير إلى أن مساهمة في هذا الشأن أعلى من المعدل العام للنمو في السنين الأخيرة.



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	شفيق الأسدي
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العدد :	١٢٧٣٦
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	٩٨/١/٤

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات كفاية رأس المال لعدد كبير من المصارف العربية تجاوزت المعدلات المحددة من قبل لجنة بازل، بينما قسمة بقية المصارف على تحقيق ذلك وفق برامج زمنية محددة.

وفي إطار الجهود التي تبذلها الدول العربية لتطوير أسواقها المالية، شهدت الأسواق المالية العربية تطورات ملحوظة خلال عام ١٩٩٦. فقد تركزت الجهود على تطوير الأسواق المالية من النواحي التشريعية والمؤسسية لحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الثقة بالأسواق المالية، وإيجاد أدوات مالية أكثر قبولاً وجاذبية من قبل المصيرين والمحتكرين، ولفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي، وإيجاد آلية للترباط بين الأسواق المالية العربية.

كما شملت هذه الجهود إدخال التكنولوجيا الحديثة بهدف توسيع المشاركة في السوق، وإنشاء هيئات وشركات المصارف والتسويات، وشركات الإيداع والتحفيز المركزي، وزيادة سيولة السوق.

وفي هذا المجال، تمت مكنة عمليات التداول في أسواق الكويت ومصر وتونس والمغرب وليغان، كما تم إنشاء مؤسسات المصارف والتسويات في مصر وليغان والمغرب، وشركات الإيداع والتحفيز المركزي في مصر. ولتمت الأسواق المالية في الكثير من الدول العربية دوراً مهماً في اتجاه برامج الخصخصة في تلك الدول خلال عام ١٩٩٦.

وشهد عام ١٩٩٦ تزايد درجة انفتاح الأسواق المالية العربية وزيادة تفاعلها مع الأسواق الدولية، كما ازداد اهتمام المؤسسات الدولية بالأسواق المالية العربية وتمثل ذلك في تزايد عدد صناديق الاستثمار الدولية التي تسعى إلى زيادة استثماراتها في هذه الأسواق. ومن ناحية أخرى، أدى تصمم الأوضاع إلى زيادة نشاطاتها وإداه الأسواق المالية العربية خلال عام ١٩٩٦. فقد ارتفع حجم التداول في الأسواق المالية العربية المشاركة في قاعدة البيانات، بنسبة بلغت ١٠٣,٧ في المئة ليبلغ ٣,٤٨ بليون دولار مقارنة مع ١٤,٩٩ بليون دولار خلال عام ١٩٩٥.

أما إجمالي عدد الأسهم المتداولة فقد ارتفع بنسبة ١٧١,٧ في المئة ليبلغ ٢٦,٥٣ بليون سهم خلال عام ١٩٩٦ مقارنة مع ٩,٠٩ بليون سهم لعام ١٩٩٥. وبالنسبة للقائمة السوقية للشركات المدرجة في الأسواق، فقد ارتفعت خلال عام ١٩٩٦ بنسبة ٢٧,٤ في المئة ليبلغ ١٠٧,٨ بليون دولار مقارنة مع ٨٤,٦ بليون دولار في عام ١٩٩٥.

وبلغ عدد الشركات المسجلة ١٠٩١ شركة خلال عام ١٩٩٦ مقارنة مع ١٠٨١ شركة في عام ١٩٩٥ بزيادة مقدارها نحو واحد في المئة. ولجما يخص الاسعار، ارتفع مؤشر الاسعار المركب لصندوق النقد العربي بنسبة ١٠,٧ في المئة ليبلغ ١١٩,٩ نقطة في نهاية عام ١٩٩٦.

#### التجارة الخارجية والبنية

في مجال التجارة الخارجية، وأصل الكثير من الدول العربية، في إطار برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة، تحريرو تجارتها الخارجية من طريق تقليل

الحصص الفعلية وإلغاء القيود الكمية بهدف إزالة التشوهات وتمكين اقتصاداتها من تعزيز قدراتها التنافسية والاستفادة من فرص التكامل الدولي في أسواق السلع والخدمات.

وسجلت قيمة التجارة الخارجية العربية الإجمالية عام ١٩٩٦ زيادة ملحوظة في جانب الصادرات تقدر بنحو ١٣,٢ في المئة. في حين سجلت الواردات العربية الإجمالية زيادة تقدر نسبته بنحو ٤,٤ في المئة. وتعزى الزيادة الملحوظة في الصادرات العربية الإجمالية، في جزء كبير منها، إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية بمعدل بلغ نحو ٢٠ في المئة عام ١٩٩٦، وفي جزء آخر إلى تحسن أداء صادراتها السلع الصناعية.

وفي جانب الواردات العربية الإجمالية ساهم الانخفاض في واردات الآلات ومعدات النقل وفي الواردات من المنتجات الزراعية في ضوء تحسن الإنتاج الزراعي، في خفض معدل نمو الواردات خلال عام ١٩٩٦ مقارنة بمتوسط معدل نموها خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥.

وبالنسبة لحصة التجارة العربية الإجمالية في التجارة العالمية، فقد طرا عليها بعض التخمين إذ بلغت ٣ في المئة، نظراً لأن معدل نمو التجارة العربية خلال عام ١٩٩٦ كان أعلى من معدل نمو التجارة العالمية. ويشير التوزيع الجغرافي للتجارة العربية الإجمالية إلى أنها حافظت على نفس الاتجاهات السابقة خلال عام ١٩٩٦ إذ لا تزال الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي تشكل أكبر حصة في الصادرات العربية الإجمالية تقدر بنحو ٢٥ في المئة تليها الصادرات العربية إلى كل من اليابان بحصة تبلغ ١٧ في المئة، والولايات المتحدة بنحو ٩ في المئة. بينما زود الاتحاد الأوروبي الدول العربية بنحو ٤٥ في المئة من إجمالي وارداتها خلال عام ١٩٩٦، تليه الولايات المتحدة بنحو ١٣ في المئة، واليابان بنحو ٧ في المئة.

ولم يشهد التركيب السلعي للتجارة الخارجية العربية تغيراً يذكر إذ لا يزال الوقود المعدني والمنتجات الزراعية والكيماويات تشكل الحصة الغالبة في الصادرات العربية، في حين تشكل السلع الغذائية والسلع المصنعة والآلات ومعدات النقل النصيب الأكبر في إجمالي الواردات العربية.

أما التجارة العربية البينية فمسجلت معدلات نمو متقاربة من معدلات نمو التجارة الإجمالية، وبالتالي فإن مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الخارجية لا تزال متواضعة تقدر بنسبة ٩,٣ في المئة عام ١٩٩٦.

وتجدر الملاحظة أنه على رغم توافر حصة التجارة البينية في التجارة العربية الخارجية، فإن تقديرات الهيكل السلعي للصادرات البينية خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥ تشير إلى زيادة مساهمة للصناعات التي تشمل اللدائن والكيماويات والاسمدة والصناعات الأساسية الأخرى في نمو التجارة البينية، ما يتوقع معه أن تقوم هذه الفئة من السلع بدور المحرك لتحسين الصادرات البينية في السنين المقبلة.



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	شفيق الأسدي
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العدد :	١٧٧٣٦
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	٩٨/١/١٤

#### منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

وفي سبيل تشجيع وزيادة حجم المبادلات التجارية فيما بين الدول العربية، والمحافظة على المصالح العربية أمام التكتلات الاقتصادية الدولية في طار يسمح به النظام التجاري الدولي الجديد، أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ ١٧/٢/١٩٩٧ قراره بالموافقة على البرنامج التفضيلي لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الذي يهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال فترة عشر سنين ابتداء من ١٩٩٨/١/١.

وسعى البرنامج التفضيلي إلى تحقيق هذا الهدف من خلال تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي دخلت حيز التنفيذ منذ عام ١٩٩٣، وصاغت عليها حتى الآن ست عشرة دولة، وذلك باعتبار أن نصوص هذه الاتفاقية، خاصة المادة السادسة منها، تؤدي إلى قيام هذه المنطقة الحرة إلا ما تم الالتزام بتطبيق الاتفاقية من قبل الدول الأعضاء.

وكان من أبرز أوجه النصوص في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي حالت دون التزام الدول العربية بتطبيقها، هو عدم وجود آلية للمتابعة والتفتيش للاتفاقية يشاف إلى ذلك أن أسلوب المفاوضات التجارية الذي تم اتباعه لم يكن مربكاً وبالصورة التي تراعى أوضاع ومصالح بعض الدول العربية.

وتتم معالجة أوجه القصور هذه في البرنامج التنفيذي من خلال إنشاء لجنة خاصة للمتابعة والتفتيش وفرض النزاعات إلى جانب بعض اللجان الأخرى التي تتولى مهام محددة تساهم في التطبيق والمتابعة والتفتيش ك لجنة قواعد المنشأ ولجنة المفاوضات التجارية واللجنة الجمركية.

كما استعاض عن أسلوب المفاوضات للوصول إلى التحرير الكامل باتباع أسلوب التحرير التدريجي، وينسب خفض سنوية متساوية بمعدل ١٠ في المئة ابتداء من ١٩٩٨/١/١ ليتم التحرير الشامل للتجارة في ما بين الدول العربية خلال عشر سنين كما تم اعتبار الرسوم الجمركية المطبقة في ١٩٩٨/١/١ كل دولة من الدول العربية هي التي يتم التخليص على أساسها.

أن المتغيرات على المساحة الدولية تملح على الدول العربية انشاء منطقة تجارة حرة عربية حتى تستطيع التعامل مع تلك المتغيرات والاستفادة من إيجابياتها والتقليل من سلبياتها. ويأتي على رأس هذه المتغيرات الأثر اتفاقيات جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية التي أدت إلى إنشاء نظام تجاري جديد يرتكز على آلية السوق ويهدف إلى تحرير التجارة العالمية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية وفتح الأسواق أمام الصادرات من جميع الدول، وكذلك انشاء منظمة التجارة العالمية، والتوجه العالمي لإنشاء تكتلات اقتصادية كبرى وهو الأمر الذي سمحت به نتائج جولة أوروغواي حين استندت كلها من حكم الدولة الأولى بالرعاية.

وتسعى هذه التكتلات إلى تعزيز التعاون والتبادل التجاري بين أعضائها وحماية مصالحها أمام التوجه الجديد لعولمة الاقتصاد. فالاتفاقيات الثنائية لم يعد لها مجال في إطار النظام التجاري الدولي الجديد، إذ أن الدول الأطراف فيها ملزمة بتعميم ما تنجحه هذه الاتفاقيات من إعفاءات وما تدره من امتيازات على بقية الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، علماً بأن الدول العربية تربطها بعضها ببعض أكثر من مئة اتفاق تجاري تتألف تعطي بعض الامتيازات والإعفاءات التجارية للسلع المتبادلة في ما بينها.



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي
المصدر :	الحياة
اسم كاتب المقال :	شفيق الأسدي
رقم المجلد :	١٢٧٣٦
تاريخ الصدور :	٩٨/١/١٤

العربية ثابتاً تقريباً في عام ١٩٩٦. مقارنة بالعام السابق  
فإن استهلاكاً من النفط ومصادر الطاقة الأخرى استمر  
في الزيادة، نتيجة للاكتفاء الاقتصادي والزيادة  
السكانية. إذ ارتفع إجمالي استهلاك الدول العربية من  
الطاقة إلى ٥,٧ مليون برميل يومياً من النفط الكافئ في  
عام ١٩٩٦، أي بزيادة ٢٠٠ ألف برميل يومياً عن العام  
السابق. على أن للدول العام لاستهلاك الدول العربية لا  
يزال منخفضاً بالمقارنة مع المجموعات الدولية الأخرى  
خاصة مع احتياضها على أساس نصيب الفرد. ولولاهد.  
ومعظم التركيز على استخدام الغاز الطبيعي في  
السوق المحلية من المسمات لمصرية لنظام الطاقة في  
الدول العربية. فومل استخدامه إلى نسب مرتفعة في  
دول الخليج العربية، خاصة في قطر والبحرين. وبدأت  
الدول العربية الأخرى في التركيز عليه في السنتين  
الآخيتين، لا سيما في مصر وسورية.  
ويرجع هذا الاهتمام بالغاز إلى أنه يفسح المجال أمام  
تصدير كميات أكبر من النفط الذي يمكن الحصول على  
دخل أعلى من صادراته بالمقارنة مع الفحم الذي ينطوي  
تصديره على مبالغ باهظة في النقل والتصدير.

#### التطورات المالية

وفي مجال التطورات المالية، استمرت معظم الدول  
العربية خلال عام ١٩٩٦، في تعزيز الجهود المبذولة  
لتحسين أداء الموازنات الحكومية وتخفيض العجز المالي  
في درجة أكبر مما تحقق خلال العام السابق. وذلك من  
خلال مواصلة سياساتها المالية الترسية لضبط الانفاق  
وتحسين بنيتها التجارية والاستثمارية وتنمية الإيرادات  
وتدعيم مواردها، إلى جانب تقليص الدعم، وتقليد برامج  
إعادة هيكلة وتخصيص المؤسسات والشركات العامة  
بهدف تحقيق الإيصاء المالية على الموازنات الحكومية.  
وتبين مؤشرات الأداء المالي، كما تعكسها بيانات  
الموازنات الحكومية العربية المجمعة هذه الجهود، فقد  
انخفض العجز المالي بدرجة كبيرة بلغت قرابة ٣١,١ في  
الآلة عام ١٩٩٦، ليصل إلى ما نسبته ٣,١ في الآلة من  
النتائج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية، مقابل ٥  
في الآلة لعام ١٩٩٥. فليما حدث تحسن ملحوظ في  
الفاصل الجاري الذي ارتفع بنسبة ٦١ في الآلة خلال عام  
١٩٩٦، ليصل إلى ما نسبته ٦,٨ في الآلة من الناتج  
المحلي الإجمالي، مقابل ٥,٨ في الآلة للعام السابق.  
وساعد على تحقيق ذلك ارتفاع إجمالي الإيرادات  
الحكومية للدول العربية بنسبة بلغت ١٤,٨ في الآلة  
خلال عام ١٩٩٦، مقارنة بالعام السابق، صاحبه في ذلك  
ارتفاع نسبة الإيرادات إلى ٣١,٢ في الآلة من الناتج  
المحلي الإجمالي.  
وفي المجال المالي لم يعد نمو الاتفاق الحكومي ٨,٢ في  
الآلة عام ١٩٩٦، وانخفضت نسبة إلى الناتج المحلي  
الإجمالي بنحو ٥,٠ نقطة مئوية عن مستوياتها في العام  
السابق وتبلغ نحو ٣٢,٨ في الآلة.  
وتجدر الإشارة إلى أن أداء الموازنات الحكومية  
بمؤده متفاوت بدرجات كبيرة بين الدول العربية فرأى  
فقد تمكنت الجزائر من تحقيق فائض ملحوظ خلال عام  
١٩٩٦، وذلك لأول مرة منذ أربع سنين، واستطاعت كل من  
الذين وموريتانيا وليبيا المحافظة على مستوى الفائض  
الذي تحقق في الأعوام السابقة.

كما لاحظنا أن دولاً أخرى وأصلت تحطيق نتائج جيدة  
في مجال خفض العجز المالي بدرجة أكبر مما كان عليه  
في عام ١٩٩٥، وهي الإمارات والبحرين وتونس  
والكويت والسعودية ومصر وعمان ولقرب واليمن  
وبدء في مصر.

وفي الوقت نفسه ظلت اختلالات الموازنة في كل من  
قطر والسودان وليبنان، مصدراً للقلق على الوضع  
الاقتصادي خلال عام ١٩٩٦.

#### التطورات النقدية والمصرفية والأسواق المالية

عكست التطورات النقدية خلال عام ١٩٩٦ استمرار  
السياسة النقدية في الدول العربية في العمل على ضبط  
معدلات التوسع في السيولة المحلية وتحقيق استقرار  
الأسعار بما يساعد على خلق بيئة اقتصادية مستقرة  
مواتية للنمو القابل للاستمرار، وتعزيز أدوار الجهاز  
المصرفي والمالي لتجذير الممارسات المحلية وتحسين  
الآليات المالية للاستخدامات الإنتاجية لا سيما في القطاع  
الخاص.

وطبقته السلطات النقدية تلك السياسات ضمن إطار  
للسياسة النقدية تميز بالتحقق نحو الاعتماد أكثر على ضبط  
الآليات غير المباشرة بعبء إعطاء أكبر لحوامل  
السوق، وتدعيم المنافسة بين المؤسسات المالية.

وقد أظهرت التطورات أن معدل نمو السيولة المحلية  
في الدول العربية ككل خلال عام ١٩٩٦ استقر عند  
مستواه في العام السابق والتبلغ ٨,٧ في الآلة.  
أما بالنسبة للدول العربية فرأى، فقد تباينت معدلات  
نمو السيولة المحلية فيها خلال عام ١٩٩٦، ففي حين  
كانت معدلات نموها أقل من العام السابق وبنسب  
مشاكلة في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس  
وجيبوتي والسودان والكويت وليبيا والجزر واليمن  
كانت تلك المعدلات أعلى من مثيلاتها في العام السابق  
في كل من الجزائر والسعودية ومصر وعمان وقطر  
وليبنان ومصر وموريتانيا.

وفي ضوء تحسين الأوضاع الموازنات الحكومية  
وتقليص العجز فيها، انخفض دور الائتمان الحكومي  
كتمصدر للتوسع في السيولة المحلية. وقد كان له أثر  
اكتساف على السيولة المحلية بالنسبة للدول العربية  
ككل خلال عام ١٩٩٦، وذلك للعام الثاني على التوالي.  
وقد سمح ذلك بزيادة نصيب الائتمان لتعود لتسجل  
المعايير الإنتاجية في القطاع الخاص من إجمالي  
الائتمان المصرفي في نهاية العام العربي.

ومزنت السياسات التي يطبقها الدول العربية في  
مجال تحوير أسعار الفائدة وتعزيز المنافسة بين  
الأفراد، من دور الجهاز المصرفي في تنمية المخرجات أو  
أصل نصيب منه النفوذ في السيولة المحلية خلال عام  
١٩٩٦ اتجاهه التصاعدي الذي ساء عام ١٩٩٠.

وفي المجال المصرفي، انعكست التطورات الإيجابية  
التي شهدها الدول العربية على سعيها لاستقرار  
والإسسية تعزيز خصائصها، وتحسين بنيتها الادارية  
ومن جهة أخرى، برر خلال عام ١٩٩٦ نجاح عدد  
متزايد من المصارف العربية في الحصول إلى الأسواق  
المالية الدولية عبر إصدارات سندات الدين ووثائق  
الإيداع، وإيصالات الإيداع الدولية والتي شهدت النجاح  
مستحقاً من قبل المستثمر الدولي، وذلك في إطار سعي  
هذه المصارف لتعزيز مواردها طويلة الأجل الأمر الذي  
ترافق مع توليد عائد لحوالات تقويم الائتماني  
المالية.

كما شهد عام ١٩٩٦ ارتفاع عدد المصارف الخاصة  
اسمها في الأسواق المالية المصرفية والتوسع في أنشطة  
المصارف والمؤسسات المالية في مجال الوساطة وخدمات  
الإصدار والتسويق لبروات المالية، أما على صعيد  
الإدراك فتشعر بزيادة الأوزنة الموجهة للمصارف  
التجارية العربية إلى أن الوجودات الأجنبية لهذه  
المصارف ارتفعت بنسبة ٧,١ في الآلة خلال عام ١٩٩٦،  
كما تمت الودائع وخاصة الإخبارية والأجلة نسبة بلغت  
٨,١ في الآلة.

وقد كان يعجز الائتمان المصرفي القديم للقطاع الخاص  
نحو ١٠,٦ بنسبة في الآلة. عاكساً بذلك جهود السلطات  
النقدية العربية نحو دعم الأنشطة الإنتاجية للقطاع  
الخاص وتوليد التمويل اللازم لها. كما تمت التوسع  
الراسد المالية للمصارف التجارية العربية بنسبة ١٠,١  
في الآلة.





الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي
المصدر :	الحياة
اسم كاتب المقال :	صباح نعوش
رقم العدد :	١٢٧٥٢
تاريخ الصدور :	٩٨/١/٢١

تقليص الإنفاق العسكري واجب لمنع تفاقمها

## مضاعفات اشتداد أزمة الديون في

### الدول العربية

الدكتور صباح نعوش \*

■ وصلت الديون الخارجية للدول العربية إلى حد لا يحاط فهي تجاوزت ٢٥٠ بليون دولار أي ما يعادل نصف الناتج المحلي الإجمالي العربي، وارتفعت خدمة الديون (سداد الأصل والفوائد) مقارنة بالموارد الخارجية ما ساهم بصورة فعالة في اختلال موازين المدفوعات. وبلغت أزمة السداد درجة من الحدة لدرجة لم تعد معها القروض الجديدة تكفي حتى لتمويل الديون القديمة ويعلية الحال يجب أن تكون التحويلات الصافية إيجابية، أي أن تكون القروض الجديدة من خدمة الديون القديمة. ويمكن ذلك استنزاف الإيرادات المالية الخارجية وتخفيض تدريجياً قابلية الدولة التجارية وتهديد المخزونات والاستثمارات لتمويل التنمية.

خلال الفترة الواقعة بين ١٩٨٩ و ١٩٩٤، تضاعف الدين الخارجي العربي على قروض ميسلة ٧٥٤٤ بليون دولار وبلغت خمسة بونوها ١٩١٢٨ بليون دولار، أي أنه كان ينبغي دفع ١٢ بليون دولار مقابل كل ١٠٠ دولار مقرضة. والقروض باتت التحويلات الصافية لصالح المؤسسات والدول المقرضة. وهكذا أصبحت الديون الخارجية من الأسباب الأساسية لاختلال الاقتصاد العربي. أمام هذا الوضع المزمحل، لجأت الدول العربية للحلقة بديونها إلى إعادة الجدولة (تأجيل السداد) لفترات تحت إشراف صندوق النقد الدولي وسياسات نقدية في مختلف الميادين الاقتصادية وأدخلت تعديلات على أنظمة الضريبة والتلقيح.

لا اعتراض على ضرورة مواجهة لاختلال التوازنات المالية فمن الصعب التصدي للديونيين تحت ظل مالية عامة مهزوزة، إلا أن الحلقة تتعلق بمصرامة الإجراءات التي قامت إلى لضمحل القطاع العام من إيجاد فرص جديدة للعمل وإلى ارتفاع الضغط للضريبي وتقليص النفقات ذات الطابع الاجتماعي وتدهور القيم المعاملة للمعاملات.

وبالتالي تراجع مستوى معيشة ١٦٠ مليون عربي ينتمون إلى هذه البلدان. أحدث هذا الوضع ودود فعل شعبية عنيفة أحياناً. وولدت بسياسة الصنوق الذي أطلق عليه لحد الرؤساء العرب اسم صنوق «القتل» الدولي. لم انتهى الصراع بين الحكومات العربية والصنوق لا فقط بسبب الحاجة لتسهيلات مالية جديدة بل كذلك وفي صورة خاصة لثورة في إعادة برمجة الديون والقهاء جزء منها.

ولا يحدث هذا أو ذاك إلا بتطبيق البرامج للتصميم المدة من قبل المؤسسة الدولية. وهكذا بدأت المشاكل الاقتصادية والأزمات وكما أنها نتيجة عن هذه البرامج في حين تعود الأزمة الحقيقية إلى السياسات المحلية غير المناسبة وإلى تدهور العلاقات العربية الجديدة التي أضحت إلى تفاقم الديون الخارجية.

#### سبب الديون العسكرية

لا شك أن أسباب الديون العسكرية كثيرة ومتشعبة، لكن يجب عدم تبرير الأزمة بموامل فائنية وأحياناً وأهية. يقولون أن الركود الاقتصادي للمول للصناعية يعيق نمو الصادرات العربية فتلحق مشكلة سداد الديون لأن حصيلة الصادرات هي الوسيلة الأساسية للوفاء بالالتزامات المالية الخارجية. ويقولون أيضاً أن أسعار الفائدة في القروض مرتفعة عما يخصى إلى تزايد خدمة الديون. وأن الأضرار المحلي ضعيف مقارنة بالمشاريع المصممة لذلك تحتاج غالبية الدول العربية إلى أموال إضافية لتطوير بنيتها التحتية وتحسين قدراتها الإنتاجية وتنمية صادراتها. والواقع أن هذه الآراء مغتبسة من نظريات

غربية لا تصلح لتحليل خصوصيات الميمنية العربية. ومن الناحية العملية، لم يعد الركود الاقتصادي إلى هبوط صادرات البلدان العربية المثقلة بالديون. فعلى سبيل المثال، انقلبت حصيلة صادرات المغرب من ٢٠٤٢ مليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٧٧٢٢ مليون دولار في عام ١٩٩٤ في حين ارتفعت ديونه خلال هذه الفترة من ٩١٢٩ إلى ٣٣٥١٢ مليون دولار. وتطابق هذه الملاحظة على بقية الدول العربية الحديثة. وتفاقمت الديون في الوقت الذي انصهت فيه أسعار الفائدة في العالم نحو التباطؤ. أضف إلى ذلك أن أغلب الديون العربية الرسمية ناجمة عن مساعدات أو قروض ميسرة، أي أن أسعار الفائدة فيها منخفضة وثابتة.

كما لا تشكو البلدان العربية الحديثة من ضعف مخرجاتها بقدر ما تعاني من عدم فاعلية السياسات المالية والاقتصادية في توجيه الأموال العامة نحو الاستثمار النافع. وأن الجزء الأكبر من القروض لم تخصص للتنمية بل لشراء معدات عسكرية وتمويل مشاريع ضعيفة الإنتاجية.

وعلى صعيد آخر لا علاقة لأزمة الديون بالتخلف أو عزلة البلدان العربية على اختلاف مستوياتها الاقتصادية تطوراً ملموساً في الستينات من دون حاجة فعلية للتمويل الخارجي. لذلك لم تكن مشكلة الديون مشكلة بعدة، الأمر الذي يجردنا إلى الاعتقاد الشاذ بأن التنمية ليست سبباً لاستفحال الأزمة بل أن تعذر التنمية هو الذي قاد إلى ذلك. على استخدمت القروض لتدعيم النمو الاقتصادي لا لتفكيك الديون لأن النمو سيكون كافياً بتدوير المجتمع من التزاداة المالية.

تتسم مصروفات الدفاع والأمن بعدم خصوصيتها للضغوط المالية والمؤثرات الاقتصادية بسبب الصراعات العسكرية واعتماد أنظمة الحكم على الجيش. لذلك عندما لا تتوافر الأموال في الداخل، لا تتدبر الحكومات إلى الاقتراض من الخارج لشراء المزيد من الأسلحة المتطورة غير مكررة بكيفية سداد الديون لاحقاً.

القطاع العسكري غير منتج بطبيعته في الدول العربية. أنه على عكس نظيره في البلدان المتقدمة لا يساهم في زيادة الإنتاج ولا يخلق فرص عمل نافعة للمجتمع لأن غالبية الأسلحة غير مصممة للمجتمع بل من مستوردة. علماً بأن هناك مجالات واسعة لتطوير التصنيع الحربي من طريق إنتاج المعدات



الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي

المصدر : الحياة

اسم كاتب المقال : صباح نعوش

رقم العدد : ١٢٧٥٢

تاريخ الصدور : ٩٨/١/٢١

المعالجة عادة في نادي باريس الذي يخصص بالفنر في الجزء الاخير من ديون الدولة العربية. ولما كان النادي يترجم سياسات الدول السبع الكبرى (الولايات المتحدة وكندا واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا) تصبح قراراته ذات طابع سياسي. فقد يمنح امتيازات سخية لدولة معينة كالغذاء الديون ويمتنع عن تقديم احد الائتي للتسهيلات لدولة أخرى بفرض النظر عن حالتهما الاقتصادية وعن عدم ديونها الخارجية. ومن الخلد الاشارة إلى التجريدين الأردنية والمصرية. ففي بداية عام ١٩٩٠، وافق صندوق النقد الدولي على تسوية الدين إلى نادي باريس لإعادة جدولة ديونه الرسمية وإلى نادي لندن فيما يتعلق بديونه المصرفية غير المضمونة.

لكن التزميات كانت بعيدة جداً حتى اندلعت أزمة الخليج فصارضت الحكومة الأردنية إلى تدخل عسكري اجنبي في المنطقة ونددت بالحرب ضد العراق. وعانى الأردن من تلك الأزمة ارتباطاً طعاعته الاقتصادية بالادخار المالي من جوانب عدة. وبدأت في تقديم المساعدات المستحقة له. علفت إجراءات التفاوض مع الدائنين تارفتت خدمة ديونه وتراكتت متأخرات الفوائد. لم يتم التفاوض إلا في مارس ١٩٩٢ إذ أعيدت برزمة ٩٠٠ مليون دولار في إطار نادي باريس ٥٠٠ مليون دولار في إطار نادي لندن. لم تثيرت الأحوال بعد عقد معاهدة السلام مع إسرائيل فانخفضت خدمة الديون الأردنية بنسبة عالية نتيجة لتأجيل دفع الديون من جهة والغاء الديون المستحقة لمجموعة نادي باريس من جهة أخرى. فقد ألغت الولايات المتحدة ٩٦٦ مليون دولار من ديونها على الأردن واليابان ٩٥٠ مليون دولار. وقررت بريطانيا وألمانيا إعفاءات أخرى.

وبالتنحية النهائية هبط الحجم الكلي للديون الخارجية الأردنية من ١٨٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩١ إلى ١٠٨ في المئة في عام ١٩٩٦.

لكن حذف الديون لا يعالج الأزمة بسبب العجز الزمن والكبير للمعزات التجاري الذي بلغ نحو مليوني دولار. إضافة إلى أن المعزات الجاري بخاني من نفس المشكلة وبالتالي لا تجد الدولة بدا من مواصلة الاعتماد على القروض الخارجية وهو وضع سيئ جداً. ارتفاع ثقل الديونية مجدداً في السنين المقبلة. وحصلت مصر على امتيازات مالية مهمة مقابل دورها في الشرق الأوسط ففي مايو ١٩٩١ إذ اقترع الشاه ٥٠ في المئة من ديونها الخارجية المسحقة لدول نادي باريس. ووفق وجهة نظر الحكومة المصرية لا بد من هذا الإجراء لأن الدولة تحملت خسارة بمبلغ ٢٠ مليون دولار بسبب أزمة الخليج التي أدت إلى انقراض الصادرات وإلى انخفاض تحويلات العمال المهاجرين نظراً لعودة عدد كبير منهم إلى بلدهم.

حين أن المعدل العالمي الذي يتجه نحو الهبوط المستمر لا يتجاوز ثلاثة في المئة. وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٨ و١٩٨٨ استوردت الدول العربية أسلحة بمبلغ يعادل ١٤ في المئة من الناتج الإجمالي لها مول نصفه عن طريق القروض الخارجية. وخلال الثمانينات شكلت الواردات العربية من الأسلحة نحو نصف واردات العالم العسكرية. ويفترض التخلص من الديون وتستوجب التنمية الاقتصادية والاجتماعية الضغط على المصروفات العسكرية. عندئذ ترتفع الاستثمارات الوطنية والأجنبية وينمو الإنتاج فينتقل عن المديونية ولا يتحقق ذلك إلا في إطار السلام.

وترى هل سيقود التعاون مع إسرائيل إلى تقليص الائتلاف العسكري العربي؟ بالتأكيد أن ربط ارتفاع الائتلاف الحربي العربي بالوجود الإسرائيلي أمر غير صحيح وبالإستعاضة لا يصح ربط إمكان تقليص هذا الائتلاف بالتطبيع مع إسرائيل إذ تشتغل اللواجهات العسكرية العربية الفعلية ضد إسرائيل ثقلاً باهظة لعدم استمرارها فترة طويلة. فالصروب الأخيرة لم تدم سوى بضعة أيام. في حين خاض العراق حربه ضد إيران مدة ثمان سنين كلفته ١٤٥ مليون دولار فأصبح البلد مثقلاً بالديون بعد أن كان مانحاً للمساعدات.

ولا يزال المغرب يصاب في الصعراء العربية منذ ٢٢ سنة ما أفضى إلى تقاطع ديونه الخارجية التي وصلت إلى ٢٣ بليون دولار. أضف إلى ذلك الصراعات الأهلية المدمرة في اليمن وليبنان والسودان.

ولم تكن هذه الصروب الخارجية والداخلية موجهة ضد إسرائيل كما لا ترمي البلائين من الدولارات التي تلقى سنوياً على التسليح في الخليج الاستعداد لمواجهة عسكرية ضد الدولة اليهودية. وبالتالي لن يكون لعمليات التطبيع السياسي والتعاون الاقتصادي أي أثر على تقليص الثقافات الدفاعية العربية وعلى ظل المديونية.

### شروط سياسة للتخفيف من الأزمة

لا تقلص العوامل السياسية على أسباب المديونية بل تشمل أيضاً كيفية معالجتها من طريق إعادة الجدولة والغاء الأفضاءات. تجري

ونتيجة لتقلص الائتلاف العسكري العالمي، أحدثت المنافسة بين الدول المصدرة للأسلحة ما أفضى إلى التوسع في منح تسهيلات وامتيازات مختلفة لأغراض المشردين، ينطق عليها اسم التعويضات. وعلى خلاف غالبية الدول المصدرة للأسلحة، لم تستغل الدول العربية هذه المنافسة للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة. فعندما اشترت باكستان في عام ١٩٩١ ثلاث غواصات فرنسية فطرقت أن تجمع الأولى وتصنع الثانية في كراچی. ولم تحصل سوى الثالثة في ميناء ديبور الفرنسي، في حين عندما اشترت دولة عربية في عام ١٩٩٢ بوابات من طراز بولندي بمبلغ ٢١ مليون فرنك فرنسي اشترطت إقامة مصنع لإنتاج مكيفات الهواء علماً بأن مبلغ هذه الصفقة يعادل أجرة استهلاك مياه الشرب في الغواصات. ثم أن الأسلحة حتى وإن اشترت محلياً، فإن أي مبلغ يرسد لها يجب عن الطعاعات الانداجية وتقديرة نهائية يهبط الناتج المحلي الإجمالي وتقلص المديونية.

إذا أجريتا العمليات الحسابية انطلاقاً من الإحصاءات الرسمية المنشورة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن جامعة الدول العربية، نلاحظ أن الدول العربية أنفقت خلال العشر سنين الماضية نحو ٦٥٠ بليون دولار على قطاع الدفاع والأمن. لو رصد نصف هذا المبلغ لقط لخدمة الديون والديانة لتمكن تصدير ثمة الدول العربية من جميع التزاماتها الخارجية ولتمكن أيضاً إطفاء عشرة ملايين جالغ أدخه عميرين سنة.

في عام ١٩٩٥ خصص الأردن وسوريا والمغرب ومصر للدفاع والأمن ٧٣ ٢٤٩٨ و ٣٥٠ و ٤٤٠ بليون دولار على التوالي. ووصل معدل العام لهذه التلقتات العسكرية تسعة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	صباح نعوش
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العدد :	١٢٧٥٢
المجلد :	الحياة	تاريخ الصدور :	٩٨/١/٢١

ولا شك ان التكامل الاقتصادي منقسم الى جانبين : الاقتصادي وكثيراً ما يقدّمه وأن حكومتها تبذل الجهود اللازمة لمعالجتها وأن الغاء بعض القوانين المتنامية في خلق مناهج مناهج للتدعيم. ولكن يجب ان لا يتم ربط هذا الغاء بالتكامل لم نجد لها ثراً في الاقتصادات العربية والدولية التي تظهر في إحصائيات مركز مؤلف المخطوعات المصري باستيب أزمة الخليج. إذ ارتفعت الضغوطات المصرية وتغيرت كلية مركز الزلزال الجاري الذي سجل فاصلاً بمبلغ ٢٠٩ مليون دولار في عام ١٩٩٠ وبمبلغ ٢٢٧٤ مليون دولار في عام ١٩٩١ بعد ان كان يعاني من عجز طيلة الستين السابقة. والى هذا الحد من المساعدات الخارجية لمزيد زيادة هائلة من ١٥٩٩ مليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٥٤٤٦ مليون دولار في عام ١٩٩٠. أي بزيادة قدرها ٢٢٧ في المئة ولا توجد دولة أخرى سجلت مثل هذا الارتفاع الكبير. ولا يستند تقرير قمة مصر على أسس اقتصادية أو مالية بل على اعتبارات سياسية بحدة تجلّي في مساهمتها الفاعلة إلى جانب الدول المتحالفة ضد العراق وإلى سوريا في تحسين العلاقات العربية مع إسرائيل. لهذا انشاء نادي باريس في عام ١٩٥٦ وحتى الآن لم تحصل أية دولة في العالم باستثناء يوغوسلافيا على تمهيلات أكثر من تلك التي منحت لغيرها. وقد أكد البيان الاقتصادي الختامي المؤتمر الدول السبع الكبرى المتقد بلبن في يوليو ١٩٩١ على الطابع الاستثنائي لهذه التسهيلات في الإدارة وإقامة موجهة للبلدان النامية للمشكلة يوغوسلافيا إلى عدم أركان حصولها على معاملة مفضلة. ولكن بدأ العد العكسي للامسية لتعزز المصري على إثر إقامة علاقات دبلوماسية والاقتصادية بين إسرائيل والتكثيف من الدول العربية. فخلّصت للمساعدات الخارجية المنوطة كسراً حتى وصلت في عام ١٩٩٦ إلى ثلث ما كانت تحصل عليه خلال أزمة الخليج. والآن من جديد عجز في الميزان الجاري المصري ما قد يضغط الدولة إلى اللجوء مراراً إلى الاقتراض الخارجي فتراكم مرة أخرى عيوبها الخارجية وتحتفل الظروف الدولية المالية المتنامية بزيادة للتكامل الاقتصادي لتقلل الفجوة والتطورات الحديثة لمخط للشرق الأوسط بل يصحح بإمكان مصدر الحصول على إعانات جديدة. أدت العوامل السياسية إلى تفاقم التوتر الخارجية والذي الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية التي أصبحت مضطرة إلى تقديم القروضات للتخفيف من حدة الأزمة. بيد أن العجز المزمن للموازنات الجارية الناجم بالفرجة الأولى عن التسلسل سيؤدي إلى اشتغال للدول العربية. وعلى هذا الأساس لا يمكن معالجة المشاكل الاقتصادية في صورة عامة والحوار الخارجية في صورة خاصة إلا من طريق إنهاء الصراعات السياسية والنزاعات العسكرية التي تتخبط بها المنطقة والتي انتهت إلى الالية الخارجية وأثرت بشدة على مستوى معيشة المواطن.

\* باحث اقتصادي عربي مقيم في لندن (فرنسا).



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	مدحت السيوني
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العدد :	٢٢٤١
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٨/٦/١٤

## كتاب جديد يكشف خطورة دوره بعد تراجع الحروب التجارية

# إصلاح الاقتصاديات العربية يبدأ من سعر الصرف

■ حركة أسعار الصرف العالمية تؤثر على خصيلة الصادرات العربية  
■ نجاح سياسة سعر الصرف في مصر ادي إلى زيادة معدل النمو

في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي والخامس التغييرات العالمية في أسعار الصرف وأثارها على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة.

### عرض

مدحت السيوني

سياسة مرنّة في أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الخصم والأوراق المالية بحيث يمكنها تعديل مراكز موازين مدفوعاتها في الاتجاه للرغوب خلال فترة زمنية قصيرة.

ولقد أدركت معظم الدول أن تغييرات سعر الصرف وما يترتب عليها من تغييرات في مستوى الأسعار والأجور المحلية ومن تغييرات في المصنّعات والمدفوعات لا تقتصر على مراكز موازين المدفوعات فحسب بل يمتد تأثيرها إلى التأثير على الموازنة العامة للدول سواء في تلك نفقات وإيرادات العامة الجارية أو نفقات وإيرادات الموازنة العامة الرأسمالية.

وكتاب الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية الذي يعرض لهذه القضية ضمن من بار زهراء الشرق ويقع في 332 صفحة من الحجم الكبير ويتكوّن من 5 فصول الأول تتبّاه سياسة سعر الصرف مفهومها وإمكانياتها والشأن للموازنة العامة ودورها في التخطيط والمالية برامج الإصلاح الاقتصادي في الوطن العربي والربح سياسة سعر الصرف المحلية في الدول العربية

يتكوّن من ثلاثة إصلاحات اقتصادية عالية في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

هذا ما أشار إليه د. حمدي عبد العظيم استاذ الاقتصاد في كتاب الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة الذي صدر حديثاً والذي أكد فيه نقطة الحروب التجارية قد توارت بين القوى الاقتصادية الكبرى بسبب اتفاقية الجات كما أنه لم يعد هناك مجال لسياسات الأفران التجاري أو غيرها من الممارسات التجارية الضارة الأمر الذي دفع الخبير إلى البحث من أدلة جديدة أكثر قبولاً من القيود

ويقول د. حمدي عبد العظيم إن هذه كانت بداية اتجاه لنظر الدول إلى تعديل قيم عملاتها سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة لتحقيق نتائج مهمة إيجابية من حركة الصادرات والموازنات مستخدمة في ذلك

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورات اقتصادية على جانب كبير من الأهمية حيث اتجهت معظم دول العالم إلى تطبيق سياسات تحريرية في شتى الميادين الاقتصادية وذلك في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي يباركها صندوق النقد الدولي ويقدم الدعم للتدوير قصير الأجل للدول المطبقة لها لمساعدتها في علاج لاختلال موازين مدفوعاتها.

وفي نهاية عام 1993 شهد العالم نجاح جولة أرجوا وهي الجولة الأخيرة من جولات اتفاقية الجات والتي أسفرت عن اتفاق الدول الأعضاء على تحديد تجارة الخدمات وحماية الملكية الفكرية والتحقيق التدريجي للرسم الجمركية والإلغاء التدريجي للقيود للفرصة على تجارة الفزل والمنسوجات وذلك بالإضافة إلى إزالة القيود للفرصة بموجب تشريعات بعض الدول في مجالات الاستثمار والاستيراد والتصدير وغيرها وقد بدأ العمل بنمطية التجارة الدولية لتحل محل اتفاقية الجات ابتداءً من عام 1995 وبذلك أصبح العالم





الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	مدحت البسيوى
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العدد :	٢٢٤١
المصنّف :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٨/٦/٩٤

دولار عام 1995/94 مقابل 7,5 مليار دولار عام 1990/1991 أى بنسبة انخفاض قدرها 10,3٪ خلال تلك الفترة كما كان لسعر الصرف تأثير على الميزان التجارى حيث انخفضت قيمة العجز إلى 3567,1 مليون دولار عام 1995/94 مقابل 3854,6 مليون دولار 1994/93 أى بنسبة انخفاض قدرها 75٪ خلال تلك الفترة.

كما أرجع المؤلف اتجاه معدل التضخم إلى الانخفاض واستقرار الاسعار المحلية فى ظل تحرير سعر الصرف إلى استخدام اذن الفزاة فى تغطية العجز فى الموازنة العامة وذلك بدلا من أسلوب التمويل التضخمى أو طباعة البنكنوت أو ما يعرف بالتمويل بالعجز. وأشار الكتاب ايضا إلى ارتفاع معدل النمو للقطاع المحلى الإجمالى حيث بلغ 4,5٪ عام 1997/96 مقابل 2,9٪ عام 1994/93 مقابل 0,3٪ عام 1992/91.

ويؤكد الكتاب أن سياسة سعر الصرف ذات ملاقاة وثيقة بالموازنة العامة فى معظم الدول العربية بصفة عامة والدول الخليجية بصفة خاصة فى الآونة الأخيرة نظرا لاتجاه معظم هذه الدول إلى البحث عن مدخل جنيبة لعلاج عجز الموازنة العامة الذى نشأ لديها منذ بداية الثمانينات عندما اتجهت قبة المواقف الليبرالية إلى الانخفاض رغم زيادة الانفاق العام. ويكلف أن إعادة التوازن إلى اقتصاديات معظم الدول لفتى طلبة برامج الصندوق الخاصة بالتثبيت الاقتصادى كانت يسبب الصرف الذى يلعب دور الذهب بالنسبة للسفينة، وخاصة فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم وزيادة القدرة التنافسية للصادرات مع العالم الخارجى فالتفسير الهيكلى فى سعر الصرف المحلى ترتب عليه نتائج إيجابية فى معظم الدول التى ترتفع فيها نسبة الايرادات العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى.

وقد خصص المؤلف مبحثا خاصا لدور سياسة سعر الصرف فى الإصلاح الاقتصادى فى مصر حيث أشار إلى أن مصر اتجهت إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى منذ منتصف الثمانينات حيث بدأت المرحلة الأولى من الإصلاح عام 1996 من أجل تحرير السياسة المالية والتجارية والائتمانية والقضاء على ظاهرة دوائر الاقتصاد المصرى التى كانت مرتبطة إلى حد كبير بالرقابة على النقد ووجود سوق سواه للنقد الاجنبى فى مصر وتعدد اسعار صرف الجنية المصرى مقابل العملات الأجنبية وزيادة حجم وأبعاد الليبرالية الخارجية وعجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات. ويؤكد المؤلف اتجاهه عجز الميزان التجارى منذ توحيد سعر الصرف إلى الانخفاض حتى بلغ 6,8 مليار

ويؤكد الكتاب أن حركة اسعار الصرف عالميا تؤثر تأثيرا مباشرا وجوهريا على حصيلة صادرات الدول العربية وعلى قيمة المدفوعات عن الواردات العربية من الدول الأجنبية حتى نفس الوقت ولا يتصور الأمر عند هذا الحد فقط بل إن هجرة الاموال العربية إلى الدول الصناعية المتقدمة بغرض الاستثمار سواء كودائع فى البنوك التجارية أو من خلال تدويرها فى أسواق المال أو فى صورة استثمار مباشر جعل الاقتصاد العربى يتعرض لتغيرات اسعار الفائدة فى الدول الصناعية مما يؤثر بدوره على قيم العملات المحلية وعلى قيم العملات العربية فى نفس الوقت الامر الذى يؤثر كذلك على مستويات الاسعار والاجور المحلية وتكاليف الإنتاج والنقل القوى وخصخصة الموانئ العربية من الرسوم والضرائب الجمركية ومن الضرائب على المشروعات الاستثمارية فضلا عن التأثير على قيمة الفئات العامة لمدفوعات الدول العربية سواء لاغراض الدفاع أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويشير إلى أن سعى الدول العربية فى السنوات الحالية والقادمة إلى استقطاب رؤوس الاموال العربية المستثمرة خارج الحدود العربية لعلها على العودة إلى الوطن العربى يتطلب من الحكومات العربية بذل الجهود وتوفير الموانئ الاستثمارية وهو ما قد يؤدى إلى تحمل للموازنات العربية بأعباء جنيبة تعمل على زيادة عجز الموازنة العامة.

ويتطرق الكتاب إلى العلاقة بين السياسة المالية وسياسة الضرائب وسياسة سعر الصرف أو بين الموازنة العامة التى تتكون اليها حصيلة الضرائب وسياسة سعر الصرف المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي ومنع المضاربة فى اسواق العملات الأجنبية.



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	-
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العدد :	١٠٧٣٨
المصدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصدور :	٩٨/١٠/١٥

55 دولارا سعر برميل النفط العام 2017

## الخبراء يحذرون من انتقال عدوى أزمة شرق آسيا إلى الدول العربية

- الأزمة ستضر دول الخليج، وتزداد الخطورة بسبب عودة النفط العراقي إلى الأسواق
- أسعار النفط ستشعل من جديد القرن المقبل بسبب نفاذه والأمل في الغاز الطبيعي
- عصر البنوك الصغيرة انتهى، ولابد من التحول إلى البنك العالمي الشامل لمواجهة التكتلات
- البورصة سلاح ذو حدين قد يفنك بالتقنية، ولابد من توفير المناخ الديمقراطي

القاهرة، السياسة،

■ يهدد العالم كله الآن بالأزمة الاقتصادية لدول شرق آسيا. نظرا للثقافة التجارية والذوق من انتقال عدوى هذه الأزمة إلى دول أخرى. وأصبح السؤال المطروح على الساحة، هل تتكرر أزمة الكساد العالمي التي حدثت عام 1٩٢٩م وما مدى تأثيرها على الاقتصادات العربية؟ وكيف يمكن مواجهتها في ضوء ارتفاع الأسعار الحادة من تكتل الفول السوداني والقمح والذرة؟ أهمية الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين؟

كلها مشكلات اقتصادية خطيرة تتحكم في مستقبل الاقتصاد العربي. فكانت من المخاوف الرئيسية للمتأملين في هذه المشكلات بالقاهرة.. لماذا قال الخبراء وعلماء الاقتصاد في هذه المشكلات الخطيرة؟

النظام الديمقراطي

في البداية يقول الدكتور محمد سيد أمباري بحدارة عن ضمن أن أزمة شرق آسيا ترجع إلى لجوء الدول للاستثمار الاستراتيجي واستغلال المؤسسات المالية على عشرات البلايين التي تمثل الاحتياطيات من العملة الصعبة.. بالإضافة إلى اعتماد النظام الديمقراطي في هذه الدولة مما يعني وجود تناقض بين النظام الاقتصادي والسياسي.. وأن حركة الاستثمارات والسياسي في طريق الاقتصاد إلى تدهور وتدهور النظام السياسي الديمقراطي حتى يناديها فلا عن الدور الأمريكي وصراع القوى العظمى على هذه الدول خوفًا على مصالحها..

ويؤكد الدكتور أمباري أن الأسواق أمام هذه الأزمة لا تستطيع أن تصبح نفسها لأن ذلك لا يمكن حدوثه إلا عندما تكون الاندفاعات بين قوى العرض والطلب ضئيلة.. أما عندما تصبح هذه الاندفاعات شديدة فإن اليات السوق تفشل في التصحيح ويحتاج الأمر إلى قوة من خارج السوق لاستعادة التوازن مثل صندوق النقد الدولي، والشك في جنوب آسيا زادت بسبب الديون الخارجية الضخمة. فقد وصلت في تايلاند ٧٠ بلون دولار أمريكي واليونانيسيا ٥٠ بلون دولار.. كما حذر من البورصات لأنها سلاح ذو حدين فهي مفيدة في تسهيل انتقال رؤوس الأموال لكنها في نفس الوقت يمكن أن تؤثر سلبا على التنمية من خلال المضاربة وحركات رؤوس الأموال السافرة.. فهي سلاح قاتل قد يهلك بالتعظيم.. ويضيف الدكتور أمباري، لكي يتجنب حدوث هذه الأزمة لدينا في الدول العربية فإن الأمر بحاجة ملحة إلى إصلاح في القوانين والتشريعات..

حصار الزمات

ويتطرق الدكتور مظهر هادي استاذ الإدارة المالية بتجارة طنطا إلى نقطة أخرى وبقول، أن الأسواق يمكن أن تصبح نفسها وليس الزمات هي التي تصبح نفسها.. فالسوق الخليجي هو الذي يستطيع حل مشاكله.. أما عن قضية شرق آسيا فهي تنعكس علينا لابد أن يكون قطاع التصدير لشرق آسيا حيوي بحيث أن حدث الجفاف في عملياتهم لابد وأن يؤثر حتما على الفضة الحقيقية التي تصدر لهم، وللأسف نحن لم نعلم عنها أنها مصدر لآلاف الدولارات ومن ثم فهو يهبط أسعار العملات الاسبوية لا يترك أثرًا مباشرًا على الاقتصاد القومي.

ويضيف، أن البنوك المصرية تعاني من شدة وهو أن انقار بين قيمة اللواتر المحصلة من الاقتراض واللواتر المدفوعة والتي بالنسبة وهي مسألة تسببها الأوضاع السيئة للبنوكنا ولابد من التحول إلى نظام البنك العالمي الشامل الذي يبحث عن مصادر أموال من كل مكان لتحويل الاستثمارات وهو ملا يتطوّر البنوك التجارية التي لا تستطيع الاستثمار على القروض السيولة.. في عصر غلات.. لا تستطيع البنوك الصغيرة المصنوع وأبد من التكتلات.. أما قدرتنا على حصار الزمات فتنال من مواجهة قبل حدوثها بالاعتماد من الكاشي وبراسة ريدو الحال المؤسسات الاستثمارية وإصلاح سوق البنوك التجارية..



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى
المصدر :	السياسة الكويتية
اسم كاتب المقال :	-
رقم العدد :	١٠٧٣٨
تاريخ الصدور :	٩٨/١٠/١٥

دعراً للمستوردين ثم اشتعلت الاسعار مرة اخرى في صدمة اخرى للبترول بسبب انفجار ثورة الاسلامية في ايران وسقوط الشاه ١٩٧٩ حيث قفدت الاسواق حوالي ٧ ملايين برميل يوميا وتولى ارتفاع الاسعار من ٣٠ دولار للبرميل عام ١٩٧٩ الى ٤٢ دولار للبرميل عام ١٩٨٠ نتيجة حصى الشراء.. كما ان دول الاوبك كانت تبديع بأسعار متزايدة دون الرجوع للمنظمة نفسها ولم يحتسبوا لتعويض النقص الايراني والعراقي ولم يدركوا ان هذه الأزمة جعلت الدول المستوردة للبترول تتبع استراتيجيات لتوفير مخزون استراتيجي لمواجهة الأزمة لو تكررت.. ولم تضع الاوبك اية خطة للتعامل مع هذا الواقع ففلتت دول الاوبك في استيعاب مؤشرات حدوث تخمة بترول في الاسواق العالمية، كما انهارت الاسعار مرة اخرى لهذه الاسباب بجانب عدم انتداب دول الاوبك لاجراءات ترشيح الطاقة وخفض الطلب على البترول لدى الدول المستوردة..

ففي يونيو ١٩٨٥م أدت هذه للتمهة البترولية الى هبوط الاسعار وارتفاع المخزون وانخفض سعر البرميل ما بين عامي ٨٥، ١٩٨٦ الى ٢٧، ٥٠ دولار الى ٧ دولارات كما انخفض اجمالي العائد من بيع البترول من ٢٥٧ بليون دولار اميركي عام ١٩٨٠ الى ٧٩ بليون دولار اميركي العام ١٩٨٦، وعندما ارتدت اميركا والمانيا بيع جزء من المخزون في الربع الاخير من عام ١٩٩٧ انخفض سعر البرميل الى ١١، ٥ دولار اميركي..

وبالتالى فالدول العربية تواجه تحديات خطيرة لعدة اسباب اولها، انخفاض الضخم في بترول دول الاوبك غير العربية، وثانيها، الأزمة المالية في الاسواق الاسيوية وانكاسها على نقص الطلب على البترول العربي وخاصة بترول دول الخليج وزاد المشكلة صعوبة احتمالات عودة بترول العراق الى السوق العالي بكامل طاقته.. وتضيف الدكتور رجاء يوسف، انه لابد من الحوار بين المستوردين والمصدريين للبترول لأن تدهور الاسعار ليس في صالح الطرفين كما يجب إعادة النظر في شرائب الطاقة التي تعرضها الدول الصناعية التي تتنافس مع كل نوع من الملوثات من الوقود، وتخسب بالنسبة للأوبك فلابد من توفير مصادر الدخل القومي والتكثيف في حسم مستويات الإنتاج واستثمار فائض العرض من الاسواق والتوسع في إنتاج الكيماويات للخارج للتحليل من آثار اقتصاداتها بانخفاض أسعار البترول..

وفي الوقت نفسه يحدد الدكتور حسين عبدالله وكيل اول وزارة البترول المصري، سابقا من تعامل بعض الدول العربية الصخرة مثل مصر الى دول مستوردة للطاقة لأن ذلك يعني تكلفة واعباء ثقيلة على الاقتصاد الوطني مع احتمالات ارتفاع الاسعار في القرن المقبل بسبب احتمالات نفاذ كميات كبيرة من البترول العربي فعام ٢٠١٧ سيصل سعر برميل البترول الى ٥٥ دولار اميركي ان مصر ستحتك ٥٥ بليون دولار اميركي اذا ارادت ان تغطي احتياجاتها من البترول والاستيراد لأن هناك ارتباطا بين نمو استهلاك الطاقة ونمو الاقتصاد.. ويشير الدكتور حسين عبدالله الى ان الأمل في الغاز الطبيعي ولا يجب التفرط به بل الحرص عليه لاستخدامه محليا لتطوير اول تحولنا الى دول مستوردة للبترول ما لممكن.

#### تخريب المضاربين

اما الدكتور مبدلنعم راضي استاذ الاقتصاد بوزارة عين شمس فحينه الى ان قلة وعي المضاربين تدفعهم الى تخريب وتدمير الاقتصاد بسبب أسلوب مضاربهم في شراء الاسهم وبسبب عدم وجود كالات حدك للهبوط في البورصة المصرية.. ففي الماضي وحتى عام ١٩٥٠ كان المضاربين او الساهمون واعين ومعتقدين ويعلمون مؤشرات السوق ولا يعرضون الاسواق للخطر كما يحدث الآن.. كما كانت البورصة مستقلة.. ويؤكد الدكتور راضي على أهمية البورصة حيث يقول، ما من شك لا يوجد نظام رأسمالي ولا اليات سوق بدونها والا كانت النتيجة انني اذا اشتريت سهما فلا أستطيع بيعه فحين ندخل على مجد عالي شتقا ام ابينا والطلب هو الوعي والفلسفة لأن السكوت على هذه الامداد يؤدي الى كوارث مكملة حدث عندما سكنا على السوق السوداء للدولار وكانت النتيجة ان انفس الناس وكانت اخر هذه الكوارث ما حدث في البورصة بسبب خطأ تداول وتناول والارغام.. ومن المهم في هذا الاطار الاستماع الى آراء الخللين والخبراء لتحديد الاستثمارات الضرورية المطلوبة حسب احتياجات كل دولة..

#### أزمة البترول

ومن الازمات التي يجدر منها الخبراء الاقتصاديون ما يتوقع من انخفاض إنتاج البترول العربي وانخفاض اصداره بصفة عامة بسبب بعض السياسات التي بدأت الدول للمستوردة للبترول في اتباعها.. فكيف يرى خبراء الاقتصاد هذه المشكلة؟ وتقول الدكتورة رواء يوسف عز الدين - استاذ الاقتصاد المساعد بالعمد العالي للتكنولوجيا، ان البترول العربي قد تعرض لعدة صدمات ألزت في اسعاره بين الارتفاع والانخفاض وكانت البداية عندما صدر قرار الدول العربية بخفض الإنتاج بنسبة ٥٪ شهريا يوم ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ بسبب الحرب وارتفعت الاسعار لأن السوق العالي فقد ٥ ملايين برميل يوميا وارتفع سعر البرميل من ٣ دولارات اميركية الى ١١، ٥٠ دولارا بعد الحرب الامر الذي خلق



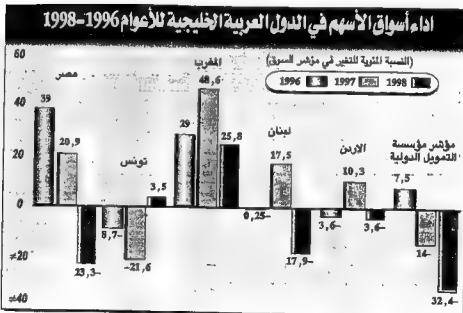
الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	هنري عزام
الموضوع الفرعي :		رقم العدد :	٧٢٩١
المصدر :	الشرق الأوسط	تاريخ الصدور :	٩٨/١١/١٤

## الدول العربية والأزمة المالية الأخيرة (1)

# افتقار الأسواق المالية العربية للعمق والشفافية ساهم في نجاتها من الأزمة

تعرض الاقتصاد العالمي لتغيرات جوهرية لم يتوقعها إلا قلة قليلة من الناس، فمن كان يوسعه التنبؤ بالأزمة المالية الآسيوية أو من كان ليتوقع أن تصاب روسيا بانتهيار مالي هذه السنة وهي التي سجل سوق الأسهم لديها الفضل أداء عام 1997؟ من كان ليصدق أن تلجأ كوريا الجنوبية وليس الشمالية لصندوق النقد الدولي لطلب الدعم المالي؟ ومن كان يتوقع النجم بين شركتي دايملر بنز الألمانية وكرايزلر الأميركية؟ ومن

كان ليجرؤ على التحدث عن أن الركود الاقتصادي في اليابان سيستغرق لفترة 8 سنوات وأن نسبة البطالة قد تتخطى قريباً تلك التي في الولايات المتحدة؟ أن الأحداث الأخيرة تعتبر تمهيداً صارماً للنظام الاقتصادي الحر، ولقد أصبح ضرورياً اليوم إعادة رسم خريطة جديدة لمستقبل الاقتصاد العالمي وذلك للأسهام في فهم وضبط التقلبات المتزايدة التي تشهدها الأسواق الدولية.



د. هنري عزام





الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	هنري عزام
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم المجلد :	٧٢٩١
المصدر :	الشرق الأوسط	تاريخ الصدور :	٩٨/١١/١٤

لقد ظهرت الأزمة إن التحلل الحر لرؤوس الأموال عبر الحدود مع لته بسبب التوزيع الفعّال للاستثمارات عبر القارات، ويسمح للنمو التنامية بأخذها مصادر رؤوس الأموال غير المتوفرة محليا، إلا أن حرية وسهولة التملك المالية هذه قد أدت إلى حدوث تغيرات مفاجئة في أسعار الصرف وإسعار الأسهم، وقد تعرضت الاستثمارات الدولية للتقلص للخطر وبسبب الاستقرار.

إن الدول العربية وإن لم تعان مثل مناطق أخرى في العالم من عدوى هذه الأزمة غير أن صادراتها الأساسية من نفط وبتروكيماويات وغاز الخبز ومنتجات وقطن وغيرها تدهورت أسعارها في الأسواق العالمية بسبب انحصار الطلب عليها، ولقد أدى تراجع متوسط أسعار النفط بنسبة 33٪ هذه السنة مقارنة مع سنة 1997 إلى أحد من فرص النمو في المنطقة وظهور بوادر الركود الاقتصادي في بعض الدول العربية.

لقد ارتفعت حصة الولايات المتحدة الأميركية من إجمالي التجارة العالمية بشكل كبير خلال السنوات العشرين الماضية، في الوقت الذي تراجعته فيه حصة الدول النامية بما فيها الكثير من الدول العربية باكثر من النصف، كما أن المؤسسات المتعددة الجنسيات ومعظمها من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان تسيطر اليوم على حوالي ثلثي حركة التجارة العالمية، ولقد تفاقم هذا التشرع التزايد بين الدول في مجال التجارة الخارجية بالرأغاب درجة التبادل في توزيع الدخل والثروة ضمن البلد الواحد، فعلى سبيل المثال فإن ثروة شخص مثل بيل غيتس في الولايات المتحدة تساوي مجموع ثروات 1,8 مليون امريكي من أصحاب الدخل المتخفضة.

لهذه الأسباب شهد العالم ظهور تدابير حماية في بعض الدول النامية والقطاعات متزايدة لتتاجج الرأسمالية الطغمة التي تدعو اليه للولايات المتحدة الأميركية، ولقد جاء ذلك أيضا بمثابة ردة فعل لأدنى أسوأ فترات تدهور الثروات التي شهدتها العالم، ففي الأشهر الاثني عشر الأخيرة سجلت أسواق الأسهم تراجعا بنسبة 20٪ / 80٪ في اسيا وفي أميركا اللاتينية كما انخفضت بنسبة 25٪ في الولايات المتحدة وأوروبا من أعلى المعدلات التي وصلت إليها هذه السنة، ولقد أدى ذلك إلى خسارة نحو 1300 بليون دولار من مجموع قيمة الأسهم لتدرج في هذه الأسواق وإنهيار عدد من الاستثمارات الدولية السيادية، إذ ينتظر أن يتقلص الاقتصاد الكروي بنسبة 7٪ هذا العام والاقتصاد تايلاند 10٪ وانغوليسيا 18٪ وبولن الأولى 7٪.

إن تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى أسواق الدول الناشئة والذي كان يلغرض أن يكاثر تلك الدول التي تتمتع بإدارة جيدة أدى إلى عكس ذلك إذ أنه قام بمحاكاة كافة الدول النامية على حد سواء. فعوى السوق التي كان من المفترض أن تساعد على تيسير النمو والرخاء في كافة الدول التي تتبع النظام الاقتصادي الحر بدأت اليوم مسبوكة في تراجع مستوى العيشية في بلدان العالم الثالث، بعد أن غارت أسواقها رؤوس الأموال العالمية بخاصة من ملاذ أمن لها في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا.

وتعتبر المسؤولون عن لحظة الانهيار الاستثمارية المالية إن الأسواق الناشئة هي التي خرجت مضطربة، كون تميزت بين دولة وأخرى، كما أن رؤوس الأموال التي تاتي للاستثمار في هذا الدول غالبا ما تخرج بنفس السرعة التي دخلت بها عند ظهور بوادر أزمة مالية، فعلى سبيل المثال نرى أن مجموع تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى خمسة بلدان في شرق اسيا وانغوليسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند والفلبين والذي بلغ 93 بليون دولار عام 1996 بعد أن كان في حدود 40 بليون دولار سنة 1995 تحول إلى رؤوس أموال سلبية بلغت 12 بليون دولار سنة 1997، وتحصل على ضعف هذا الرقم في عام 1998.

إن الأزمة المالية الأخيرة مرقونة بالتراجع إلى حدت في مؤشر أسعار لم والمواد الأولية من نفط وغاز وقطن وخشب وههوه وما شابه والذي جاء

بحدود 30٪ خلال الاثني عشر شهرا الماضية، أدت إلى مضاعفة المصاعب التي تواجه الدول النامية وشجع بعضها على التفرع لتغييرات جذرية للنظام العالمي الجديد، ولقد قامت ماليزيا بوضع تدابير على تدفقات رؤوس الأموال للحد من التأثيرات الخارجية على أسواقها، كذلك قامت حكومة هونغ كونغ وهي التي تعتبر مثلا يتخذ للاقتصاد الحر بإغلاق 15 بليون دولار لبيع أسواق الأسهم في السوق المحلية، وتطلعت روسيا من بعم ديونها الخارجية وتولفت عن تحويل البرول إلى العملات الصعبة وإعادة بعض المركزية إلى إدارة الاقتصاد، حتى أن الولايات المتحدة الأميركية هت البنته المركزي الفيدرالي بكرة البنوك الأميركية لضيق بلايين الدولارات لتعويض صندوق مديعي لوج نوح كايبتال مانجمنت، وإنقاذ من الإفلاس.

#### تأثير الأزمة على المنطقة العربية

إن تأثير الأزمة على الأسواق المالية العربية جاء محدودا حتى الآن مع العلم أن الأزمة ساهمت إلى حد ما في تراجع أسعار الأسهم في عدد من دول المنطقة خلال النصف الثاني من هذا العام وزادت من تكلفة الاقتراض في سوق السندات العالمية لبعض الدول العربية، ويغير المسؤولون هنا بعدد التقلص الذي اظهروه عندما ابتدوا على القيود التي تصد من ملكية الأجانب لأسهمهم المحلية، ومع أن هذا الموقف الضال من التفسير عمل لصالح هذه الدول خلال الأزمة، فحقبة الأمر أن أسواق الأسهم العربية لم تتأثر إلى حد كبير لأن عجزت عن جذب اهتمام المستثمرين الدوليين ليس فقط بل بعضها لا يسمح للأجانب بامتلاك الأسهم، بل لأن الأسواق المالية المحلية ما زالت تفتقر للحق والتنافسية المطلوبة.

إن الدول العربية التي لم تحت أسواقها أمام تدفقات رؤوس الأموال عالمية مثل مصر واليمن والجزيرة والمغرب وقوس وعمان عانت بديرات متقلوبة من انحصار التدفق الناجمة عن قيام حواجز الاستثمار العالمية بالفرص من كافة أسواق الناشئة، لكن التراجع الذي سجل في الدول العربية هذا جاء أقل بكثير من التراجع الذي شهدته الأسواق الناشئة الأخرى، فحتى الفصل الأول من سنة 1998 تراجعت مؤشرات الأسهم في أسواق كل من مصر وليبيا واليمن والاردن بنسبة 23.3٪ / 21.6٪ / 17.95٪ و 3.6٪ في التوالي، فيما ارتفع مؤشر الأسهم المغربية بحدود 25.8٪ خلال هذه الفترة مقارنة مع تراجع مؤشر منطقة التمويل الدولية للدول النامية في حدود 33٪.

حتى أن دول مجلس التعاون الخليجي التي ابقت على القيود التي تحد من ملكية الأجانب لأسهمهم المحلية لم تكن في الأخرى في مآز على تقلبات الأسواق العالمية، ولقد سجلت سلطنة عمان والملكة العربية السعودية والكويت تراجعا في مؤشرات أسواق الأسهم لديها بنسبة 48٪ و 16.7٪ / 20.7٪ في التوالي، في حين أظهرت أسواق الأسهم في كل من البحرين والامارات العربية المتحدة وقطر ارتفاعا خلال الفترة نفسها، ولقد تأثر بلدان الخليج بشكل خاص بتراجع أسعار النفط والتمتع الأخرى التي تصورها مثل البتروكيماويات والأسمنت والاسمدة والتكرين وغيرها وما لذلك من تأثير على ربحية الشركات المحلية المصدرة لهذا السلع والمنتجات.

على أن التأثير الإيجابي للأزمة هو في التراجع الذي سجل في معدلات نمو الطلب العالمي على النفط ولقد كان من جراء ضعف الطلب العالمي هذا تراجع أسعار النفط لصالح إلى أدنى مستوياتها منذ عشر سنوات، إذ بلغ متوسط أسعار نفط خام برنت حوالي 26 دولار لبرميل في 13 دول لبرميل في الفصول الثلاثة الأولى من هذا العام مقارنة مع 29 دولار لعام 1997 و 20 دولار لعام 1996، مما أدى إلى زيادة العجوزات الداخلية والخارجية وتولت المنطقة الصعبة للنفط كما كان له تأثير على الدول العربية الأخرى بسبب تراجع تحصيلات العمال الوافدين وانخفاض الاستثمارات الخارجية المتأثرة في هذا الدول.

ومن الصعب التوصل إلى إرقام موقوفة في ما يخص الاستثمارات العربية في الأسواق المالية العالمية، غير أن التقديرات تتراوح بين 200 و 400 بليون دولار امريكي بما فيها الاستثمارات في أسواق الأسهم والسندات للدول الناشئة، وما لا شك فيه أن هذه الاستثمارات تأثرت بهبوط أسعار الأسهم العالمية، كما أن انحصار العربية العاملة على الساحة الدولية تكبدت خسائر من جراء القروض التي اشتركت في تقديمها لدول شرق اسيا وكوريا وروسيا وغيرها.



الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي

المصدر : الشرق الأوسط

اسم كاتب المقال : هنري عزام

رقم العدد : ٧٢٩١

تاريخ الصدور : ٩٨/١١/١٤

الاستثمار العالمية لأنها كانت تفتقر إلى العمق والتنوع المطلوبين. ففي منتصف عام 1998، لم يتعد إجمالي القيمة الرأسمالية لأسواق الأسهم العربية مستوى 187 بليون دولار بشكل سوق الأسهم السعودية ثالث هذا الإجمالي. وجاءت نسبة القيمة الرأسمالية لهذه الأسواق من إجمالي الناتج المحلي في حدود 40/ مقارنة مع متوسط 200/ لأسواق الدول الناشئة الأخرى. أما عند الشركات المدرجة فلا يزال ضئيلاً فهناك على سبيل المثال 72 شركة مساهمة في سوق الأسهم السعودية وهي الممثلة الأكبر في المنطقة مقارنة بمتوسط 350 شركة في أسواق ناشئة أخرى. كما أن عدد المساهمين بالنسبة إلى مجموع عدد السكان المائتين لا زال دون 2/ فيما تزيد هذه النسبة على 40/ في الولايات المتحدة. وفي المعدل نجد أن نصف الأسهم المدرجة لا يتم تداولها في السوق ولا تملك هذه الأسهم ما زالت في يد الحكومات وبعض العائلات الثرية.

لقد وضعت معظم الدول العربية أنظمة تحد من تدويل عملاتها، إذ لا يسمح للمستثمر الأجنبي أو غير المقيم بالتقاضي بالعملة المحلية. بالإضافة إلى ذلك ليس هناك أسواق آجلة لبيع وشراء الأسهم، كما أنه ليس هناك سوق للمشتقات المالية سواء للسلع الحرة أو الأسهم ولا بد للمستثمر من بيع كامل قيمة أصوله أو على الأقل دفع قسم كبير منها ليقبل له تسجيل الأسهم المشتراة باسمه. كما لا يسمح للمتداول بالتسويق الخسيري بيع أسهم لا يملكها عن طريق التقاضي. وفي 3 أكتوبر (تشرين الأول) من هذا العام أنشأت الكويت سوقاً آجلة لتداول الأسهم بشكل محدود عن طريق صندوق سلطة الاستثمار الكويتية الذي يضم 12 شركة من أصل 80 شركة مدرجة في الموصلة وهو الوحيد الذي يعقل له التداول في السوق ولكل الحرية تجريبية منها سنة أشهر.

كل هذا قلص من جانبية أسواق الأسهم العربية بالنسبة لمخاطف الاستثمار العالمية ولم يتعد حجم التقلبات المالية من هذه المحافظ إلى الدول العربية 2,5 بليون دولار أميركي سنة 1997 أي 18٪ من مجموع رؤوس الأموال الوافدة إلى المنطقة، وأقل من 5٪ من إجمالي ما حصلت عليه الأسواق الناشئة ككل في العام الماضي. وجاء نصيب مصر من هذه الأموال حوالي 11 بليون دولار والمغرب 800 مليون دولار فيما كانت حصص صندوق سيف المطلق للاستثمار في الأسهم السعودية 250 مليون دولار، أما باقيها فقد توزع بين لبنان والأردن وعمان والبحرين وقوس. ولا يتوقع أن تتحدث التقلبات المالية إلى الأسواق الناشئة هذه السنة 120 بليون دولار أي أقل من نصف التقلبات التي سجلت في عام 1997 والعالم العربي من مستوى 14 بليون دولار في عام 1997 أي حوالي 10 بلايين دولار هذا العام. أما رؤوس الأموال الرسمية الوافدة من البنك الدولي ومن صندوق النقد الدولي وتماسعات من دول غنية فيتوقع أن تصل إلى 800 مليون دولار فيما تقدر رؤوس الأموال الخاصة بحوالي 7,2 بليون دولار، منها 500 مليون دولار من محافظ الاستثمار العالمية والرصيد في شكل قروض مضمونة من بنوك في الخارج وسندات ومشروبات الإيداع المصدرة في الأسواق العالمية. إضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

د كبير الاقتصاديين وممثل مكتب مجموعة الشرق الأوسط للاستثمار (MECCG)

ومع ذلك، فهناك بعض العوامل التي ساعدت على الحد من تأثير الأزمة المالية على المنطقة العربية. ففي الوقت الذي وصلت فيه الدول الخارجية قصيرة الأجل لدول شرق آسيا إلى مستويات عالية تعجزت عنها، بقي مستوى هذه الدول العربية متيناً. وعهد ذلك يعود إلى وجود ضوابط تحد من تدفق رؤوس الأموال وعرض قنود على مصارف المنطقة لكامل من قدرتها على الاقتراض قصير الأجل من الخارج. ومن جهة أخرى، مولت حكومات المنطقة العربية العجز في ميزانيتها باصدار سندات وأوراق مالية مقومة بالعمل المحلية. حتى في بلد مثل لبنان حيث قامت الدولة بالاقتراض من الخارج لتحويل جزء من الدين الداخلي إلى أن هذا الدين كان مصدره المصارف اللبنانية التجارية والمؤسسات المالية الأخرى العاملة في البلاد.

عندما ضربت الأزمة شرق آسيا في العام الماضي كان إجمالي الشارح لدول المنطقة منخفضاً نسبياً يبلغ أقل من 60٪ من إجمالي الناتج المحلي بالنسبة إلى تايلاند وكوريا الجنوبية والاندونيسيا ( الجدول رقم 4). هذا الأمر أوجع بقلة في غير محلها للمستثمرين والمقرضين الأجانب، إذ اعتبروا أن سلطات هذه الدول قد تكون قادرة على ضمان الدين الخارجي لمؤسساتها المالية. إلا أن الدين القصير الأجل والذي يستحق في فترة أقل من سنة كان يشكل نسبة عالية من إجمالي الدين الخارجي، إذ وصلت نسبتته إلى 48٪ في كوريا و46٪ في تايلاند. لهذا أصحبت ديون القطاع الخاص قصيرة الأجل المصيب الإبريق لأزمة شرق آسيا.

ولقد أدى التخوف من عدم قدرة مصارف كوريا وتايلاند الإيفاء بالتزامات المالية الخارجية عليها إلى قيام المصارف العالمية بسحب ودائعها قصيرة الأمد لدى المصارف الكورية والتايلاندية وبالتالي إلى استنفاد احتياطي هذه البلدان من العملات الأجنبية. ومع التراجع الحاد في الاحتياطي الخارجي لهذه الدول ليزداد التخوف من عدم قدرة المصارف المحلية لتسديد ديونها. وساد الشك بتكديت السلطات وبعضها لمصارفها. بالتالي كانت ديون الدول العربية قصيرة الأمد لا تشكل سوى 30٪ من إجمالي الدين الخارجي لهذه الدول باستثناء لبنان. وإذا كان الدين الخارجي يشكل نسبة عالية من إجمالي الناتج المحلي في بلدان عربية كاللبنان واليمن والجزائر والمغرب بالإضافة إلى تايلاند وكوريا الجنوبية إلا أن معظم الدين المستحق في ذات أجل متوسطة وطويلة بعض ما كان عليه الدين في شرق آسيا. وبالنسبة إلى لبنان، ومع ارتفاع نسبة الدين قصيرة الأجل من إجمالي الدين الخارجي إلا أن الوضع لا يدعو للقلق لأن المؤسسات المالية اللبنانية تعجزت ذات مائة مائة جيدة بشكل عام وبذلك بالتالي موجودات كافية مقومة بالدولار يمكن تسويقها عند الضرورة. علاوة على ذلك، عندما ضربت الأزمة شرق آسيا في صيف 1997 كانت لبنان احتياطي خارجي ضخم بالعملات الأجنبية لم تشكل نسبة الدين قصيرة الأمد من هذا الاحتياط سوى 17,7٪ بالمقارنة مع كوريا الجنوبية حيث بلغت هذه النسبة 175,8٪ وتايلاند 4,397٪.

ويمكن القول أن الأسواق المالية العربية لم تكن معرضة جنب لصناديق



الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي

اسم كاتب المقال : هنري عزام

رقم العدد : ٧٢٩٢

تاريخ الصدور : ٩٨٨/١٥

الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي

المصدر : الشرق الأوسط

## الدول العربية والأزمة المالية الأخيرة (2)

# معظم الدول العربية ما زالت تفتقر إلى قاعدة بيانات موثوقة

إيجابي لازمة المالية فهو يمكن في العبر الجديدة المستخلصة والتي تبعد مفاهيم كان مسلماً بها قبل حدوث الأزمة. وأول هذه المفاهيم تقول بأن الأسواق الحرة تؤدي دوماً إلى الزدهار الاقتصادي كما أن الرأسمالية العالمية والنموذج الأنجلو ساكسوني الذي يطبع أهمية أكبر لكفاءة الإنتاج ويعطى البريعة لصالحهم أسهم الشركات أكثر من تلك التي يولبها لتقليص الفجوة بين شرائح المجتمع. سينتشر لهم كافة دول العالم. بيد أن الحرية الاقتصادية قد تؤدي إلى الفوضى إذا تركت دون تنظيم والمشاكل الاقتصادية تصبح إلى مشاكل اجتماعية وسياسية وإذا لم تقم الدولة بمراقبة المصارف بالشكل المطلوب يفرض التضخمية الحاصية. وتأمين بيئة اقتصادية مستقرة. إن رأس المال الخاص سواء المحلي أو الأجنبي يلعب دوراً إلى الأسواق التي لديها مجموعة قوانين واضحة ونظام قضائي فعال يحمي مصالح المستثمر. فإذا لم توجد دولة القانون هذا يصبح الاستثمار مجرد مجازفة. ما يجر المستثمر والبذ الذي يستثمر به إلى مخاطر هامة في غنى عنها.

المهيمن على النشاط الاقتصادي كما كانت عليه الحال في دول شرق آسيا، كما أن الدولة في كثير من الأحيان ما زالت الملك الأكبر للأنسهم للدرجة في البورصات العربية. تلك هناك نواحي ضعف في القوانين المنظمة لاسواق الأسهم والهيئات المشرفة على هذه الاسواق وعلى سبيل المثال، تقوم السلطات النقدية بالإشراف على أعمال المصارف الإسلامية على غرار ما تفعله للمصارف التجارية، مع العلم أن المضاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية لا سيما منها مخاطر تقلبات اسواق الأسهم والسلم ومضاطر الاستثمار المباشر تختلف عن مضاطر التسييل للمصارف التجارية.

كما أن الكثير من الدول العربية ما زالت تفتقر إلى قاعدة بيانات موثوقة يمكن الاعتماد عليها سواء من ناحية الاقتصاد الكلي أو على مستوى القطاعات والشركات المشاهير. وليس هناك شفافية في الإفصاح للشركات المساهمة لتلك المعايير الدولية. وخارج المنطقة العربية السعيدة لا تنشر الشركات بيانات مالية فعلية. كما أن العديد منها يتأخر حتى في نشر الأرقام السنوية. إن سوق الأسهم التي لا تنظم تنظيمها مناسباً تصبح أرضاً خصبة للضاربين. وليس هناك أنظمة في أغلب دول المنطقة تضمن عدم التلاعب في الأسعار وتمنع الاستفادة من معلومات من الداخل. فمثلاً عن ذلك نجد أن عمليات القايضة والتسوية لا تتخفى المقيمين المعتمدة في اسواق ناشئة أخرى. إذا كان هناك من مسائل

استعرضت حلقة أمس من دراسة الدول العربية والأزمة المالية الأخيرة المتغيرات الاقتصادية التي شهدها العالم قبل حدوث الأزمة الأخيرة، وتناول الكاتب تأثيراتها على الدول العربية. وفي هذه الحلقة يستعرض د. هنري عزام أوجه الشبه بين الأسواق المالية العربية وتلك الموجودة في دول شرق آسيا، ليصل إلى العلاقة الأخيرة (غداً) إلى الدروس والعبر المستخلصة من هذه الأزمة.

قد تعرضها لمشاكل عدم الاستقرار مستقبلاً، وعلى سبيل المثال ما زالت معظم العملات العربية مرتبطة بشكل ثابت بالدولار الأمريكي كما كانت عليه الحال في دول شرق آسيا قبل الأزمة المالية التي عصفت بالمنطقة. وللمحافظة على ثبات أسعار الصرف هذه كان لا بد من الإعتدال على معدلات فائدة مرتفعة نسبياً مقارنة بالمبالغة على الدولار. وقد شجع هذا بعض مؤسسات القطاع الخاص على زيادة الاقتراض بالدولار للاستفادة من فرق أسعار الفائدة بينه وبين العملات المحلية. إلى جانب ذلك فإن مستوى معدلات الفائدة على الدولار وانجهاها هي التي تحدد معدلات الفائدة على العملات الوطنية وقد يؤدي هذا في بعض الحالات إلى تطبيق سياسات نقدية لا تكون مؤاتية للاوضاع الاقتصادية المحلية. ففي حين تسمح معدلات الفائدة العالية في دعم العملة الوطنية وتشجع على جذب رؤوس الأموال من الخارج قد تكون الاوضاع الاقتصادية بحاجة أكثر إلى معدلات فائدة منخفضة لتنشيط الطلب المحلي وإعطاء قوة دفع للاعمال المصرفية.

ويبقى للقطاع العام في العديد من الدول العربية هو

## د. هنري عزام

الأستاذ في الاقتصاد في جامعة كولومبيا في نيويورك

إن اسواق السندات التي تصدرها الشركات في المنطقة العربية تكاد تكون إما معدومة أو في مراحل تطورها الأولى، ومع أنه يوجد في معظم دول المنطقة اسواق أولية للسندات والأوراق الحكومية، غير أن الاسواق الثانوية لهذه السندات ما زالت ضعيفة. كما أن التمويل المطلوب من قبل الشركات يتم في معظمه بشكل قروض مصرفية في حين أن التوجه الحالي هو التحول من التمويل المصرفي إلى السندات. تصدرها الشركات، فعالي 75% من الاحتياجات التمويلية للشركات في الولايات المتحدة أصبح اليوم يتم من طريق سوق السندات.

أخيراً، فإن النمو الاقتصادي الذي تحقق في المنطقة لم يصل إلى المعدلات التي ظهرت في آسيا خلال العقود الأخيرة لذلك لم تكن هناك مخاطر ناجمة عن ارتفاع معدلات النمو بكثير ما هو ممكن واقتصاد حتمي المضاربة والاستثمار المفرط في السندات والأسهم.

غير أن هناك بعض أوجه الشبه بين العديد من الدول العربية والدول الآسيوية والتي



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى
المصدر :	الشرق الأوسط
اسم كاتب المقال :	هنرى عزام
رقم المصدد :	٧٢٩٢
تاريخ الصدور :	٩٨/١/١٥

## إجمالي الديون الخارجية لبلدان في جنوب شرقي آسيا 1996 (بملايين الدولارات)

تايلاند	كوريا الجنوبية	إندونيسيا	
90,824	123,000	129,033	إجمالي الديون
53,210	66,200	96,803	الديون طويلة الأجل
17,039	5,200	60,108	المترتبة على القطاع العام
36,171	58,000	36,694	المترتبة على القطاع الخاص
37,613	59,800	32,230	الديون قصيرة الأجل
8,652	13,100	21,459	إجمالي خدمة الديون
39,614	34,000	19,445	الأجنبيات من العملات الخارجية
180,400	275,880	216,280	إجمالي الناتج المحلي
750,35	744,60	759,66	إجمالي الديون كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي
741,41	748,62	724,98	الديون قصيرة الأجل كنسبة مئوية من إجمالي الديون
797,41	775,88	7165,75	ديون قصيرة الأجل كنسبة مئوية من إجمالي العملات الخارجية

المصدر: البنك الدولي، جداول الديون الخارجية لدول العالم 1998

## إجمالي الديون الخارجية لبلدان عربية مختارة 1996 (بملايين الدولارات)

تونس	لبنان	مصر	المغرب	الأردن	الجزائر	اليمن	
9887	3996	31407	21767	8118	33264	6356	إجمالي الديون
3877	2,343	29045	21165	7182	30812	5623	الديون طويلة الأجل
9689	1,933	28918	20774	7137	431	5622	المترتبة على القطاع العام
185	410	127	392	45	0	0	المترتبة على القطاع الخاص
772	1653	2347	589	597	421	814	الديون قصيرة الأجل
1,479	301	2369	3174	656	4715	84	إجمالي خدمة الديون
1978	9335	18259	4050	2055	6302	1039	الأجنبيات من العملات الخارجية
18458	32083	76850	35609	7102	43349	5208	إجمالي الناتج المحلي
33,56	30,08	46,29	61,13	334,31	776,74	120,20	إجمالي الديون كنسبة مئوية
7,84	41,37	77,47	72,71	77,35	73,27	79,66	الديون قصيرة الأجل كنسبة مئوية من إجمالي الديون
39,03	17,71	712,83	714,54	729,05	76,68	759,10	ديون قصيرة الأجل كنسبة مئوية من إجمالي العملات الخارجية

المصدر: البنك الدولي، جداول الديون الخارجية لدول العالم 1998

لا تشجع تشييلي المؤسسات المحلية على الاقتراض قصير الأجل من الخارج وضعت شروطاً على المقرض بالعملة الأجنبية لفترة تقل عن سنة إن بترك 70٪ في قيمة القرض كوديعة فاشدة لدى البنك المركزي.

د كبير الاقتصاديين وصمو  
مكتب مجموعة الشرق الأوسط  
للاستثمار (MBCO)

ان الاقتراض المكلف القصير الأجل بالعملة الأجنبية له عواقبه فالتدول التي تآثرت أكثر من غيرها هي تلك التي كانت تعاني من ارتفاع حاد في مستويات الدين الخارجي قصيرة الأجل مثل تايلاند وكوريا في حين أن بعض مستوى الديون قصيرة الأجل لم تكن مقارنة مع احتياجاتها من العملات الأجنبية قد ساعدتها على تخطي الأزمة الأخيرة. وعلى سبيل المثال وكوريا

تتبعها وعوائد مكتنية على السندات التي تصدرها تلك الدول لا تعكس بالضرورة تراجعات المخاطر لهذه الاستثمارات على أمل ان الدول السهم وصندوق النقد سيعملان الدعم المطلوب في حال وقوع أزمات. لكن المستثمرين ما لبثوا أن أدركوا أن توقعاتهم غير واقعية فقب النزح وحل محل التنازل خروج لاعائين من هذه الأسواق.

إن الطرح الذي يقدمه النظام العالمي الجديد القائم على حرية السوق والفلان أنه في حال قامت الدول النامية بالتباعد سياسات الانفتاح الاقتصادي التي يدعو إليها صندوق النقد الدولي والمفاداة على تحرير الأسواق أمام التبادل التجاري الحر للسلع والخدمات والتمساح للأجنبي بملك الأسهم والاندماج إلى منظمة التجارة العالمية فإن هذه الدول سيتم مكافأتها عن طريق تخفيضات رؤوس الأموال إليها، مثل هذا الطرح قد فشل في دول شرق آسيا وروسيا، فالإسمانية يست موجه نظام الخصومات في بل إنها أيضا مجموعة من الدول الإسمانية التي تشدد على مزيداً انكشاف وشرعية تخليق الأرباح وعلى أهمية العربة السياسية والإجتماعية الكاملة للحرية الاقتصادية، وعليه لا يمكن للنظام الاقتصادي الحر أن ينجح عن طريق إعادة الهيكلة الاقتصادية لتدليل أنه يتخطى تدجيل القيم التي تتيح لهذا النظام الاستثمار. أما العربة الثانية التي يمكن استخلاصها من الأزمة فهي أن الأسواق العالمية أصبحت معرضة لزيد من التقلب فقد سجل سوق الأسهم الأمريكية منذ العام 1945 وبقاء على مؤشر داو جونز ستة أيام في السنة يرقع فيها المؤشر أو يتخلف بنسبة 2٪ على الأقل، وقد مر 15 يوماً معادلاً خلال الفترة الواقعة بين 17 يوليو و17 أكتوبر 1998، والتقلبات في الأسعار أصبحت اليوم صفة ملازمة لأسواق الأسهم والتخدي يمكن في القدرة على فهم وإدارة هذه التقلبات.

ومن الناحية المظلمة أيضاً، لعلولة وتكنولوجيا المعلومات وأرباح الانجابية وضعت حداً لدورات الاقتصادية حيث ارتكاع في النمو غالباً ما تبعه هبوط، ومن شأن الدول كانت التعامل المنزلة للاقتصاد العالمي على امتداد القرنين الماضيين، وقد دفع هذا الأمر مفكرين بالدمع المالي الذي قدمه صندوق النقد الدولي للدول التي تواجه أزمات حادة إلى تقبل استثمارات في الدول الفائضة أسعار أسهم مبالغاً في





الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	هنري عزام
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العدد :	٧٢٩٣
المصدر :	الشرق الأوسط	تاريخ الصدور :	٩٨/١١/١٦

### الدول العربية والأزمة المالية (3)

# الدول العربية مطالبة بصرف جهودها لمعالجة مشاكل الفساد والمحسوبية

تناولت حلقة أمس من هذه الدراسة أوجه الشبه بين الأسواق المالية العربية وتلك الموجودة في دول شرق آسيا. وفي هذه الحلقة الأخيرة، يصل الكاتب إلى الدروس والعبر التي يمكن استخلاصها من الأزمة، ويرى أن الأحداث التي شهدتها آسيا كشفت عيوب الخطأ الخمسية التي تعتقد بأنها ستكون أكثر فعالية من قوة السوق. ويطالب الكاتب الدول النامية بأن تصرف جهودها في معالجة مشاكل الفساد والمحسوبية، ويدعوها إلى انتهاز أساليب إشرافية، مشددة على أنظمتها المصرفية، حتى تكون بمنأى عن الهزات الطارئة التي تعصف بالأسواق العالمية.

#### د. هنري عزام

ولقد دفعت حدة المنافسة في الأسواق العالمية للشركة الشركات إلى الانسحاب لتحسين أدائها وزيادة العائد في رأس المال المستثمر والاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم. وفي حين أن عمليات الدمج والاندماج بين الشركات قبل عشر سنوات لم تعد 2137 عمالية، ارتفع هذا العدد ليجعل في العام الماضي، إلى أكثر من 6 آلاف عمالية. وفي الانسحاب التمسك الأولي من العام الحالي تم إهلاكاً عن مدفقات بنوع عمالة وتبلغت قيمتها إلى حوالي 650 مليار دولار شملت بنوكاً ومؤسسات مالية وشركات أوروبية وسيارات وغيرها. هذا مع العلم أن قيمة إجمالي هذه العمليات كانت في حدود 340 بليون دولار سنة 1997. أما أكبر صفقة فكانت عملية اندماج مسيني كروب، وثرانزين غروب، حيث وصلت قيمتها 70 مليار دولار لإنشاء مصرف ضخم بأصول تتعدى 700 بليون دولار.

ووصلت اتفاقيات بيع وريادة الشركات في الأسواق العالمية الناشئة إلى مستويات قياسية في النصف الأول من عام 1998 وبلغ مجموعها 3، 34 بليون دولار. أما عدد الصفقات التي تزدت قيمتها على 50 بليون دولار، فارتفع بحدة من 72 في عام 1997 إلى 119 صفقة إتمام فعلي، فاكسا بذلك ازدياداً كبيراً في هذا النشاط في الدول النامية. وأكبر هذه الصفقات كانت في أميركا اللاتينية، حيث سجلت 40 صفقة بقيمة 16 بليون دولار تلتها آسيا بـ 45 صفقة قيمتها 11 بليون دولار نصفها تم في كوريا الجنوبية.

أما في منطقة الشرق الأوسط فما زالت عمليات الدمج والاندماج محدودة حتى الآن، إذ أن معظم للمصارف والشركات في المنطقة لم تعتمد استراتيجيات الدخول بقوة في الأسواق العالمية. وبالمثل لم تقم هذه الشركات بانشاء تصافيات استراتيجية بين بعضها البعض لتزود مواردها وتكاملها وقدراتها التنافسية. وقد قدر إجمالي موجودات المصارف العربية بـ 410 بليون دولار في عام 1997، أي ما يساوي حجم مجموع أكتيبيز واحد في الولايات المتحدة وهو النوع من المصارف الذي يطلب منه الاندماج مع مصارف أخرى حتى يستطيع المنافسة والبقاء.

الأزمة التي عصبت الأسواق المالية العالمية كان من أسبابها وجود شركات مكيكة في الاقتصاد المالي. فقد اتجعت دول كثيرة وخاصة في شرق آسيا سلماً حذراً مستفيدة من التدفق الهائل لرؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الأسواق الناشئة خلال العقد الماضي. وارتفعت أسعار صرف الدول بقوة في السنوات القليلة الماضية لمصلحة الصرف بالعديد من صفات دول آسيا وأميركا اللاتينية الرقيقة عملاتها بالدولار والتي تعتمد اعتماداً أساسياً على التصدير. كما أن الركبة للتواصل اليابان نفس من فرض نمو الاقتصاديات الآسيوية، فاليابان تستوعب ثلث إجمالي واردات آسيا ولقد دفعت الأزمة المصرفية في اليابان لدولة إلى سحب المزيد من وادتها في الخارج مضطربة بذلك إلى الضغوط الانكماشية المؤثرة على الاقتصاد المالي.

من العبر المستخلصة أنه لا بد للشركات في منطقة الشرق الأوسط أن يكون عاجسها الأول هو الربح، فالاستثمار المربح هو والضرورة الاستثمار للحد من الانكماش للبلاد. وقد كان نموذج النجاح يشمل حتى مرحلة قريبة بالقبض على الدول النامية في الرأسمالية الموجهة التي تلبستها قلابان والنمو الآسيوية. ولقد ساء الاعتقاد أن الخطأ الخمسية والسياسات الصناعية هي أكثر فعالية من قوة السوق لأنها تلشد في عين الاعتبار الناحية الاجتماعية للاستثمار وتضع مصالح المستهلكين في مقام متقدم على حاملي الأسهم. لكن الأحداث التي شهدتها آسيا أخيراً كشفت عيوب تلك المصالح فالشركات التي صيدت جل اهتمامها على تنظيم العائد على حقوق المساهمين في التي استطاعت أن ترفع من إنتاجيتها وازديت من قدرتها التنافسية في الأسواق المالية. وفي التصديق الأنسب كما في معظم الدول النامية ما تزال الحكومات والمؤسسات المالية والمعاملات الكثيرة في تلك الأكبر لأنهم للدرجة، وهذه المجموعة من المستثمرين مستعدة للتضحية بالأرباح على المدى القصير لتحقيق مبدلات نمو أكبر مستقبلاً وقد يؤدي هذا إلى ظهور فائض في الفلات الإنتاجاً تماماً كما حصل في شرق آسيا.



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	هنري عزرا
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العدد :	٧٢٩٣
المصدر :	الشرق الأوسط	تاريخ الصدور :	٩٨/١١/١٦

ان الازمة التي تعصف بأسواق اللال العالمية حادة جدا واسوأ مما شاعدها منذ الخمسينات، لكنها أزمة عابرة، وهي ليست بالتكديس بداية لانهاية النظام العالمي الجديد الذي قام على انتفاخ الأسواق وتكاملها، فالعبرة الاقتصادية وجدت لتبقى ومستثمرات طالا أصرت الولايات المتحدة وأوروبا، اللتان تشكلان 40 في المائة من إجمال الناتج المحلي العالمي على نعم وتطوير النظام الجديد هذا، وسوف تظهر تدابير حمائية في بعض الدول القائمة غير كلها محبوبة، إلا ان 90 في المائة من دول العالم، بما فيها الجزء الأكبر من دول شرق آسيا، والاتحاد السوفياتي السابق، وأوروبا الشرقية، وأميركا اللاتينية قد انضم إلى النظام الجديد ومعظم هذه الدول دخل منظمة للتجارة العالمية، وفتحت أسواقها للتعلق الحر لرؤوس الأموال.

والسلع، والخدمات.

تجسدت مشاكل آسيا الاقتصادية من تصافى عاملان: الأول ظهور تقلبات حادة في أسواق الأسهم والسندات، في وقت كانت فيه هذه الأسواق غير ناضجة للتعامل مع هذه التقلبات، والثاني عدم وجود إشراف جيد على المصارف ولم تكن هناك للشعافية المطلوبة، والمسئلتان تستلزمان معالجة متزامنة إذ لا يمكن الحل في وضع الجديد التي تعد من تخفيضات رأس المال دون النظر في نواحي الإشراف والشائبة، فكوريا الجنوبية لم تكن تسمح لرؤوس الأموال بالدخول والخروج بحرية كاملة عند اندلاع الأزمة، كما ان دولة تشيلي التي تفرض رقابة على الرساميل قصيرة الأجل الباقلة إلى البلاد شهدت تقلبات في معدلات الفائدة لديها تساوي خمسة أضعاف ما عرفته جارتها الأرجنتين وهي الدولة التي ألغت كافة القيود على الرساميل.

يجب على الدول النامية ان تترك لقوى السوق مهمة اختيار المجالات الاستثمارية بدلا من إعطائها للبيروقراطيين العاملين في الدوائر الحكومية، كما حدث في دول جنوب شرقي آسيا حيث انبثت بهولاء مهام تعديد القطاعات التي ينبغي بصها وتشجيعها، ويطلب من البنوك توفير التمويل اللازم لها. الحكومات التي تضعف بمهمة التنظيم والإشراف على النشاط الاقتصادي والتجاري أكثر من توفير الحماية والتوجيه لهذا النشاط، ستزبد من قدرة اقتصادها على المنافسة ومواجهة الأزمات التي قد تفرض عليها الأسواق العالمية، وإذا لم تتصرف جهود الدول النامية إلى معالجة مشاكل الفساد والمحسوبية وتطبيق أساليب إشرافية محكمة على النظام المصرفي وإنشاء بنى تشريعية ومالية متينة، وإجبار الشركات على اتباع المعايير المحاسبية العالمية ذات الشفافية المطلوبة ووضع قيود على الاقتراض الخارجي قصير الأجل لمؤسسات القطاع الخاص، فسيتبقى هذه الدول معرضة للهزات المفاجئة التي تعصف بالأسواق العالمية.

لا يوجد هناك خط دفاع مثالي وأحد يمكن الاعتماد عليه لحماية البورصات العربية من المضاربات الخارجية، وكل سوق شلتها وبخاصتها. فلا بد من وضع الضوابط التي تحد من عمليات المضاربة من قبل مستثمرين للتحوط العالمية. كما ان الأسواق التي ما زالت في مراحل نموها الأولى يطبق عليها نفس المعيار الذي أخذت به العديد من الدول النامية لحماية صناعة ولبية أو ناشئة والتي تسمح بها منظمة التجارة الدولية خلال فترة مرحلية محددة. فلا بد أولاً من تعميق السوق وتوسيعه من ناحية عدد للشركات للفرجة بصمق التبادل على ان تتنافس هذه الحماية تدريجياً كلما اكتسب السوق العمق المطلوب. فمن الأهمية بمكان ان تكون القيود الحمائية على تقلبات رأس المال من الخارج لفترة مرحلية محددة، والا أدت هذه القيود إلى نتائج عكسية تشمل هروب رؤوس الأموال المحلية وإقيام الدولة بتأخير تنفيذ العديد من سياسات الانفتاح المطلوبة.

علينا ان نطمح ان نكون مواطنين عالميين لأن هذا ما تتطلبه القرية التكنية التي نعيش بها، مع الحفاظ على هويتنا الثقافية التي يجب ان نغرس بها، وان نبقى على اتصال ولهم لها يهدد على الساحة العالمية. ولا بد من توجيه القطاع الخاص نحو الصناعات التصديرية التي توفر بغير انتاجية أكثر كفاءة وتنمها مع التقليل من التركيز على الصناعات الإصاحالية للواردات. وفي الوقت الذي تقدم فيه الدول العربية بتحقيق تكامل اقتصادياتها في السوق العالمية، ينبغي عليها ان تسعى لإنشاء كتل إقليمية يوفر للصناعات التي تستهدف الأسواق المحلية أو أسواق دول الكتلة الاقتصادية مساعدة أكبر للتحرار، كما ان دول المنطقة مستكن في وضع أفضل للتفاوض مع الكتل الإقليمية الأخرى (الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التجارة الحرة لشمال أميركا... الخ). وقد تشجع العديد من الشركات العالمية على الاستثمار في إحدى الدول العربية، متى ما توفرت الكتلة الإقليمية الاقتصادية التي ستتيح لمنتجات تلك الشركات حرية الوصول إلى كافة أسواق دول الكتلة. فالانتظار لتحقيق منظمة التجارة الحرة العربية بحلول عام 2010 يجب أن لا يكون على حساب دخول دول المنطقة في النظام العالمي الجديد.



## الاقتصاد المصري

أحمد سيد النجار

قطاع التجارة

£1.56

الأهرام

- 99/0/22

## المصادر المصرية.. وقفة حاسمة والا فالأزمات قادمة!

**المالي ومناخ التجارة العالمية.**

وكانت هذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها ممثلو الدول النامية في قمة وفاقية التجارة العالمية، وهو الحدث الذي يهدف إلى تعزيز التجارة الحرة بين الدول الأعضاء في المنظمة. وقد تم توقيع الاتفاقية في عام 1994، وهي تهدف إلى خفض الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة. وقد تم توقيع الاتفاقية في عام 1994، وهي تهدف إلى خفض الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة.

[illegible][illegible]

**أحمد السيد النجار**

[illegible][illegible]

تلك فإن ارتفاع تكلفة تشغيل المصانع  
والمزارع وإحداثيات تقلبات التخمير والنفط  
في مصر عسرا موقعا للمصنوعات المصرية  
في سبيل التكاليف فإن تكلفة توريد حبوب  
القمح تصل إلى ٢٠٠٠ جنيه في مصر القمح  
١٠٠ دولار في ١٩٧٠ حبوبها ١٩٧ حبوبها  
بمعدل مائة وخمسة الجنيه الواحد ذلك  
بالجنيه المصري المسمى بالدينار الأمريكي  
في عسرا موقعا للمصنوعات المصرية  
في سبيل التكاليف فإن تكلفة توريد حبوب  
القمح تصل إلى ٢٠٠٠ جنيه في مصر القمح  
١٠٠ دولار في ١٩٧٠ حبوبها ١٩٧ حبوبها  
بمعدل مائة وخمسة الجنيه الواحد ذلك  
بالجنيه المصري المسمى بالدينار الأمريكي

[illegible][illegible][illegible]



# الإقتصاد العالمى





عام



## الاقتصاد العالمى

( عام )

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	٣,٧% معدل نمو الاقتصاد العالمى	سجى مولر مان	الأهرام	٣٩٨٣٦	٩٥/١٢/٣١	١٨٤
٢	مهام داخلية صعبة تواجه الدول الصناعية	-	الأهرام	٣٩٨٥٨	٩٦/١/٢٢	١٨٥
٣	الأزمات الاقتصادية والمالية	-	الأهرام	٤٠٥٦٦	٩٨/١٢/٣٠	١٨٦
٤	الأزمة الاقتصادية العالمية والاقتصاد المصرى	وجيه فتدى	الأهرام	٤٠٨٨٧	٩٨/١١/١٦	١٨٧
٥	كيف تصبح مصر أكبر نمو اقتصادى	فؤاد سلطان	العالم اليوم	٢٢٢٢	٩٨/٥/٢٣	١٨٩
٦	ردود الأفعال حول مؤتمر سيائل	عبد محمد البرنس	السياسة الدولية	١٣٩	٢٠٠٠/١	١٩١



نوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمى
نوع الفرعى :	عام
سنة :	الأهرام
اسم كاتب المقال :	سجيني مولرمان
رقم العدد :	٣٩٨٣٦
تاريخ الصدور :	٩٥/١٢/٣١

## ٢,٧٪ معدل نمو الاقتصاد العالمى فى ٩٥

### سجيني دولرمانى

برازيل  
عام ١٩٩٦  
وبداية القرن الحادى  
والعشرين  
البركان  
الكسبكي  
إزاح الستار

عن خطورة العجز الديمقراطى على اكتشاف البكر  
عن إلقاء سياسيين فاسدين على غرار الرئيس  
السابق كارلوس سالتياس وحليفه وذيول وهو  
عجز نفع الشعب الكسبكي ثمتا فسادا له  
بانهيار قيمة العملة بنسبة ٧٠٪ وقد طهروا  
لقرص عملهم ونقضوهم على المناق الخطر بين  
الانهاض والغفراء تحت مظلة نافعا وآثار البركان  
الكسبكي الدرع بين المستثمرين لتعطيل أعمالهم  
فى الأسواق الناشئة لكن الجهور انمولية توفقت  
عند حد تمهيد ٤٠ مليار دولار لتقلاد الكسبكي  
ولم تعداها الى احتواء تغير أزمة أخرى مكثفة  
بإلية اندار بىكر يابن مصالح المستثمرين.  
وقدم النائب الروسى مشهدا آخر من  
الزفة المستعسكة عندما وقع اختيارا على  
الشيوخيين السابقين والقوميين لتعويضه فى  
البرلمان خرابا عرضى المناط بانجازاذا  
الاصلاح الاقتصادى اعترف بها الأداء قبل  
الاصلاح واكد النائب بصحة الهدى أن  
فحسب السافطين من غريال الانقراض بزايا  
الاصلاح يمكن أن يكون أكثر خطرا ولا  
اتصمرك للمعسرك أو الانقلاب السلطوى ولا  
تكمين المشكلة فى إيداع الاصلاح أو يكفه  
ولكن فى التواطئة الخاطئة لسياسات التضرر  
الاقتصادى التى أوجبت ٢٠٪ من المتضررين  
الاثراء و٩٥٪ من الفاسدين غير المشتركين  
فى صناعة القرار الاصلاحى ومن لم يقتضى  
الملاج تويسما لفساد المانع الاصلاح إلى  
السافطين خسران المراجعة والمبرمة والعطف  
والضاد للالى.

لجموعة السبع اللغنية، وانتشرت معنى مطاردة  
للضاد والرشوة كالبرق من الكسبكي الى إيطاليا  
الى كوريا الجنوبية مظلة العرب ضد الجرائم  
الاقتصادية وبشن العالم بدء الثورة الثالثة  
بالتصامع عصر المجتمع المعلوماتى وبناء الطرق  
والصناعات الهائلة السريعة وربط ٤٠ مليونا عبر  
شبكة انترنت للكمبيوترات الشخصية وخرج  
اللايين من مصيدة الفقر والمرض بفضل التطور  
التكنولوجى وتوجيه السياسات الحكومية نحو  
الافضاء على الفقر، لكن سقط ملايين آخرون  
اسفل حزام الفقر تحت مظلة الاصلاح وتقليص  
الانفاق على البرامج الاجتماعية. لكن ظلت  
المضلة التى طأرت صانعي القرار منذ لظهور  
البرلمان للكسبكي فى بداية العمام يستنى  
استحكام الأزمة حول البرزائية القوموية  
الامريكىة ولويد الشيوخيين الاصلاحيين فى تركيا  
روسيا ويوناندا والرياء الاسلامى فى تركيا  
مرويا بالمواجهة السافرة بين الحكومة وقبيلة  
العمال فى فرنسا هى البعث من الحظلة المظوية  
بين لقائمة مستعدان قوية باعتمادا على الهبات  
الاقتصادى الحر. ملتصقة بيقارالها براشمتا  
قوى التفرق القومى والدينى والسياسى من  
خلال الاختيار لفسر غير صادق الاقتراع  
مستقرة اجتماعيا باقتضاها لظلال الجذرة  
للظلة والمرضى والفقر ضحايا التصدت  
السريع ويحفل البحث عن الحظلة للظومة هذا

لم يكن عام ٩٥ وحيدا  
فى توراتته الاقتصادية .  
ولم يفسد تحت مظلة  
الكثير من الاحلام الوردية  
للتعامل حتى للفساد

والصراع وقمة التجارة الدولية المبردة. وتراحت  
تحت مظلة الاصلاح المزام مساعد العديد من  
الذمم والحكومات بسبب الانهياض الضخم من  
شروط صعبة للانضباط التقنى والمالى  
ومقتضىات التخرج من القومى فى السيمان  
للمعوم للاصلاح تحت مظلة القرية العالمية  
الراصة، وتخلطت الحلاساد بين اطراف  
التكلاز اندياصورية وثاقفا وادوية وهرق  
الاتحاد الاوروبى فى انقسامات حول الجدل  
الزمنى للعبة الاوروبية الموحدة، وخرفت الدول  
الغنية لسبع قواعد التنسيق الدولى بشجوير  
الحرب الطويلة بين الدول والبن والمارك قبل أن  
يكفى الجميع بيزار واضعل كيتونين بخسوميه  
لأول، البين الجمهورى، جولات من التواجهة  
التجارية مع الصين واليابان عرفنا لظفر  
الصيفة انمولية للتحكم الدولى ولقيا لفس  
التزامات لنظمة التجارة الدولية وفشار بك  
بهرينجس البريالى العريق وبك دايرا اليابانى  
سبب فورات واسعة فى النظام المصرفى الدولى  
استله متعاسلان مغامران وإذا كان بك  
بهرينجس قد انتهى ازمته ببيع أصول البنك  
والترامك المؤسسة مؤلفة مقابل أقل من  
دولارين فان بك دايرا فسر خسيفة لنبون  
المدمرة واخطار تهلويل التشفير الجذرى  
للاتحاد اليابانى.

ولم يفلح عام ٩٥ من بعض النقاط المضيئة  
فك لنا الاقتصاد العالمى بعمل ٢,٧٪ وتوقع  
لأن يشو بعمل ٤,١٪ العام القادم بفضل  
الظفرة الاسمية ورغم الأداء الضعيف والمفك



نوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمى
نوع الفرعى :	عام
سنة النشر :	الأهرام
اسم كاتب المقال :	-
رقم العدد :	٣٩٨٥٨
تاريخ الصدور :	٩٦/١/٢٢

## مهام داخلية صعبة تواجه الدول الصناعية السبع الكبرى خفض العجز فى الميزانية ودفع عجلة النمو وتوفير فرص العمل

مزيد من السلع.  
لكن هناك أدراكا عاما أيضا بين  
زعماء أوروبا بأن جانباً من  
الضعف الاقتصادى الأخير يعود  
إلى تراجع الدولار بالإضافة إلى  
زيادة معدلات البطالة والتخلف  
سوق العمل للفرونة مما يرفع  
هذه المعدلات.

ومن المنتظر أن يجتمع وزراء  
المالية والعمل والاقتصاد  
بمجموعة السبع فى مدينة ليل  
الفرنسية فى مطلع إبريل المقبل  
فى محاولة لإيجاد سبل جديدة  
للمحد من معدلات البطالة المرتفعة.

وكان وزير المالية الهنرى بول  
مشارك من بين المسئولين الذين  
اعربوا عن قلقهم من ارتفاع  
معدلات البطالة. ويبلغ معدل  
البطالة فى كندا ٩.٤ ٪ وهو ما  
يقترن مع معدلات الدول الأخرى  
فى المجموعة.

والمحافظون على تضاؤلهم فيما  
يتعلق بالنمو خلال عام ١٩٩٦.  
وتوقع وزير المالية البريطانى  
كينيث كلارك أن يصل معدل النمو  
فى بلاده إلى ٣ ٪ فى عام  
١٩٩٦ وهو ما يتماشى مع المعدل  
التوقع فى الميزانية.

ودافع كلارك بقوة عن قراره  
خفض أسعار الفائدة فى الأسبوع  
الماضى قائلا إن هذا القرار  
سيساعد الاقتصاد على تحقيق  
نمو أسرع.

وقال كلارك إن انخفاض معدل  
التضخم سمح لبريطانيا بخفض  
الفائدة ربع نقطة سنوية إلى  
٢.٥ ٪ يوم الخميس الماضى. أما  
وزير المالية الألمانى هوب فايل  
فقال إنه لا يرى حالياً أية من  
المؤشرات التى تسبق عادة  
الركود. وأضاف أنه يتوقع مع  
صندوق النقد الدولى أن هناك  
توقفا طارئا للنمو العالمى ولا

يوجد أى مبرر للقلق من  
القياس.

وكان النمو الألمانى قد تباطأ  
تأثراً بقوة المارك إلى ١.٩ ٪ فقط  
فى العام الماضى من ٢.٩ ٪ فى  
عام ١٩٩٤ مما دفع ببعض  
الاقتصاديين إلى التحدث عن ركود  
جديد وإلى دعوة اليونسفك  
إلى دعم الاقتصاد من خلال خفض  
أسعار الفائدة.

غير أن هانز تيمتير رئيس  
اليونسفك الذى كان حاضراً  
أيضاً فى اجتماع مجموعة السبع  
أوضح أن البنك المركزى لا يعترف  
بخفض أسعار الفائدة الرسمية  
قريباً بعد خفض الأخير الذى  
أعلنه فى منتصف ديسمبر.  
وفيما يتعلق بالبنوك الأشد  
أعضاء مجموعة السبع باتتعاث  
العملة الأمريكية الذى ساعد  
الدول التى تعاني من بطء النمو  
مثل فرنسا وألمانيا على تصدير

باريس - رويترز: عباد أمس  
وزراء المالية ومحافظو البنوك  
المركزية فى اثني سبع دول فى  
المعالم إلى بلانيم: بعد أن  
اختتموا الاجتماعات التى تعهدها  
لصية بحث خطوات التنسيق  
الاقتصادى ولكن دون أن يحددوا  
إجراءات عملية لاتخاذ النمو  
العالمى.

ويواجه زعماء القطاع المالى  
والاقتصادى بمجموعة الدول  
الصناعية السبع الكبرى بعد  
اجتماعهم فى باريس أمس الأول  
مهام صعبة داخل بلادهم تتمثل  
فى خفض العجز فى الميزانية  
المصاحبة وفتح عجلة النمو  
الاقتصادى وتوفير فرص عمل

جديدة.  
وقال الوزراء ومحافظو البنوك  
المركزية من شأن البيانات التى  
تتغير إلى تباطؤ معدلات النمو

فى أوروبا وتوقفتها تقريبا من  
الولايات المتحدة وقالوا إن  
الظروف مواتية لتحقيق  
انتعاش.

وقال وزير المالية الفرنسى  
جان ارثوى بعد أن رأس الاجتماع  
الذى استمر يوماً ولداً أنه  
على الرغم من التباطؤ المؤقت  
لنشاط فى معظم الدول الصناعية  
الكبرى فى الأشهر القليلة الماضية  
إلا أن الظروف الاقتصادية  
الأساسية اللازمة لتحقيق  
انتعاش متواصل قائمة.

وهناك بالفعل ازدياد تدريجى  
فى الثقة فى قطاع الأعمال  
واستمر فى انتعاش الدولار  
وهى ما تعيد مؤشراً قوياً من  
النمو المتوازن والمستمر وخاصة  
فى أوروبا.

لكن بالرغم من أن معدلات  
النمو فى عام ١٩٩٥ تيمت  
مساواة أعرب الوزراء





اسم كاتب المقال :	-
رقم العدد :	٤٠٥٦٦
تاريخ الصدور :	٩٨/١٢/٣٠
العدد :	٩٨
العدد :	١٢
العدد :	٣٠
العدد :	٩٨
العدد :	١٢
العدد :	٣٠

توقعات «أسوشيتد برس» للعام الجديد:

## الأمم الاقتصادية والمالية محور اهتمام العالم في ١٩٩٨ المشكلات المزمنة مستمرة في الشرق الأوسط وإفريقيا والبلقان

بالدول وإن التحدي الأساسي الذي يواجهه الرئيس جيانج تسى من هو إحداث أية فلال ناجمة عن فقدان عمال لوظائفهم. وأخالف أن الإصلاح السياسي وتخفيف موقف الحكومة الصينية إزاء المنشقين من الأمور المستجيبة في ١٩٩٨ وعلى الصعيد الأوروبي يتعين على دول الاقتصاد الأوروبي في سبيل المقلل لتضاد قرار حاسم إزاء الهجرة الأولى من الدول التي ستلتحق عليها معادير العملة الموحدة وفيما عملاء هذه الدول أمام «البورس» وترفع الوكالة توسيع دور قوات حلف الأطلسي في البوسنة مع تجمع السحب القاتلة في منطقة البلقان في ظل الأوضاع للقسوة في إقليم كيرسول داخل جمهورية صربيا والصدام بين البلقان والقذوفين في مقدونيا.

كما ينتظر أن يواجه المستشار الألماني هيلموت كول منافسة شرسة في الانتخابات العامة الألمانية في سبتمبر القادم حيث يسعى للفوز بمصلحة الألمانية للفترة الخامسة على التوالي.

في روسيا فإن المثلين يتوقعون بعض التحسن للأحوال الاقتصادية وتحقيق أول عمل لتتو من سفراء الشائيات.

الاصوية في العام المقبل نظرا لأن الحكومات التي اعتمدت على تحقيق المزيد من معدلات النمو صار عليها الوقوف في وجه ارتفاع معدلات البطالة والتوترات السياسية والاجتماعية الناجمة عن الأزمات التي تسببت فيها وتواجه هذه الدول مهمة شاقة تتمثل في السعي لإعادة بناء اقتصاداتها وتقليلها المالية والحيلولة دون المزيد من الانهيارات المالية.

وسوف يسعى للأخوين في كوريا الجنوبية وتايوان إلى انتحساب حكومتين جديتين لجابهة تواجيم الأزمات الاقتصادية، بينما يتوقع ألا يطرأ تغيير سياسي في اندونيسيا مع احتمال توسيع صلاحيات الرئيس الأنونيسي ميهارتي في حالة حدوث اضطرابات شعبية نتيجة الأزمة الاقتصادية.

كما ستعطل اليابان من الدرس القاسي لجهرائها، حيث ستخضع الحكومة اليابانية عدم التمثل لانتقاد المؤسسات المالية للفترة وتركها تصل إلى مرحلة الانسحاب والإغلاق.

ويتوقع سكان جزيرة هونغ كونج أول يزال لهم في ظل الحكم الصيني. وقالت الوكالة إن الرئيس الصيني سيخطو خطوات حذرة لإعادة تنظيم أو إغلاق المؤسسات الصناعية المظلة

المداينات السورية - الإسرائيلية ما لم تغير إسرائيل من موقفها التقاريسي. كما توقعت الوكالة تحسن العلاقات بين إيران ودول الجوار إلا أن الاعتدال الإيراني من غير المتطرق أن يندى إلى تغيير واشنطن لسياستها إزاء طهران واستمرارها في فرض العقوبات على إيران والعراق.

وعلى الصعيد الإفريقي قالت «أسوشيتد برس» إن نيجيريا والكونجو والسودان وجنوب أفريقيا، سوف تستحوذان على نصيب الأسد من الاهتمام في العام الجديد، وإضافات أن الجنرال سامي أبانجا رئيس نيجيريا سيواجه موقفا حاسما في الانتخابات العامة التي ستعقد في أغسطس القادم، بينما ينتظر أن يسعى الرئيس النيجيري لوران كابيلا لجلب مزيد من الاستثمارات لبلاده وإسكات أصوات اللاندين باحترام حقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه يستعد شعب، وفي إفريقيا اليوم الذي يجد فيه زعيمه نيلسون مانديلا خارج مقد الرئاسة.

وأشارت الوكالة إلى أن الولايات المتحدة والبلدان التي أصورت من الأزمة الاصوية ستراقب من كتب الأوضاع المالية والاقتصادية في شرق آسيا والمتم إلى محبة أيضا الدول

عواصم العالم. أ. ب. توقعت وكالة أنباء «أسوشيتد برس» في تقرير لها عن العام الجديد أن يستمر الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية والمالية على مختلف دول العالم في عام ١٩٩٨ مع استمرار المشكلات الدائمة وفي مقدمتها صلاحيات السلام العربية والإسرائيلية والصراعات المزمنة في القارة الأفريقية وانتشار الفقر في أمريكا اللاتينية.

وقالت الوكالة إن الدول الاصوية سوف تسعى إلى تحسين أوضاع عملاتها النقدية التي أصورت بقعة في العام الماضي بينما ستتركز الدول الأوروبية على كيفية تعويض نظام العملة الأوروبية الموحدة في الوقت الذي ستحاول روسيا جذب المزيد من رؤوس الأموال إليها في العام القادم.

وسالت الوكالة إن رئيس الوزراء الإسرائيلي يئامين رابينهاو ورئيس الطسطين ياسر عرفات سوف يتعين عليهما اتخاذ قرارات حاسمة في أن مصلحة المصلحة، محصورة إلى أن اختيارا أساسيا للتيار الإسرائيلي في العام القادم سيتمثل في مدى إقدام إسرائيل على توسيع نطاق المستوطنات في الضفة الغربية.

والمستندت الوكالة استنفاد











شع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى
شع الفرعى :	عام
صدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	فؤاد سلطان
رقم العدد :	٢٢٢٢
تاريخ الصدور :	٩٨/٥/٢٣

ولا مفر من الإسراع فى القضاء على التمييز الضريبي ضد المؤسسات الاستثمارية ومعالجة ضعف السيولة المتاحة للاستثمار فى البورصة مع تعظيم الصادرات التى تحتاج إلى زيادة الإنتاجية وتطبيق سعر صرف أكثر فعالية..

## كيف تصبح مصر أكبر نمر اقتصادى فى الشرق الأوسط؟

مثلث المشاكل السنوية ■ عدم الشفافية  
عن ضعف البرنامج التنفيذى ■ بطء الإجراءات  
لخصصة الشركات المتعثرة ■ المغالاة فى تقييم الأصول

كما يجرى تحرير قطاع التأمين من خلال مشروع قانون جديد جارى مناقشته، ويتضح مدى أهمية تطوير هذا القطاع إذا ما عرفنا أن النشاط السياحى فى شركات التأمين فى مصر تبلغ 0.2٪ (الثان فى الالف) من الدخل القومى مقابل 2.0٪ فى الدول الصناعية. هذا بالإضافة إلى أن جملة أصول شركات التأمين (حياة وخلافة) منسوبة إلى النشل القومى GDP تبلغ 4٪ مقابل 38٪ فى دول OECD لشركات التأمين على الحياة فقط!! علما بأن أهمية هذا القطاع ترجع إلى قدرته على دفع معدلات الإسراع فى الجمع الاستثنائى.

والإسراع فى الخصخصة يتطلب من المرحلة القادمة سرعة أكبر وقدر فائقة على اتخاذ القرار حيث أن العديد من الشركات المطلوبة خصصتها تواجه مشاكل شتى من حيث حجم الاستثمارات، العمالة، المديونية للقطاع الضريبي، ومفزون سلمى يزيد على النشل الذى تتكالب الصناعة والأهم من هذا كله العمل على إيجاد المستثمر الاستراتيجى. النقاد على تقديم خبرة إدارية

لا تهدف هذه التحليلات إلى التلليل من شأن الجوده البذول أو النتائج البهيرة التى تحققت خلال السنوات القليلة الماضية لتحويل الاقتصاد المصري وزيادة معدلات النمو، وإنما تهدف إلى إلقاء الضوء على الطريق الذى مىزالنا طويلاً لاستكمال السيرة وتحقيق الحلم الذى بدأهنا جميعاً فى أن تصبح مصر من أرائل نور الشرق الأوسط. لقد استثمر النشمن فى المؤشرات العامة للاستثمار الاقتصادى خلال عام 97، حيث انخفض النشل الاسدى للخصم إلى حوالى 4٪ وعبر الموازنة العامة للدولة إلى أقل من 1٪ من الدخل القومى GDP وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات للعام السادس على التوالى مما انعكس على حجم احتياطيات البنك المركزى المصري من العملات الأجنبية بحيث وصل إلى 20.5 مليار دولار وهو ما يعطى واريتم 15 شهراً تقريباً. ومع تحقيق الاستقرار الاقتصادى والتحول الواضح فى اتجاه القيادة السياسية إلى الاقتصاد السوقى أصبح من الحكيم التركيز على الإصلاح الهيكلى للاقتصاد وخاصة من حيث

تطبيق الخصخصة والقضاء على احتكار الدولة ليطبق وسائل الإنتاج وذلك من خلال الانتهاء من خصخصة 314 شركة مملوكة للدولة فى سبعة النعام عام 2001 وينص المقرر من الأهمية بتعين الإسراع فى القضاء على احتكار ملكية الدولة لهزم عام من نشاط قطاع الخدمات سواء فى مجال سوق المال (البنوك أو التأمين) أو فى نشاط اللوائى الجوية والبحرية وخدمات النقل البحرى. وقد بدأت الدولة فعلاً فى خصخصة بعض الشركات العاملة فى مجال خدمات النقل البحرى.





الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمي
الموضوع الفرعي :	عام
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	فؤاد سلطان
رقم العدد :	٢٢٢٢
تاريخ الصدور :	٩٨/٥/٢٣

وبقدرة السوق على مواجهة الزيادة الضخمة العالمية والمترافقة خلال السنوات الثمانية في حجم وقيمة الأوراق المالية التي تستلزم أن تستويها وما يتضح مع الدور الذي يمكن أن تلعبه كسوق رائد في الأقليم كله.

وقد تم الانتهاء من عدة إصلاحات هيكلية للبورصة سواء من حيث طريقة احتساب سعر الأقبال على أساس المتوسط المرجح لعمليات اليوم، صدور تصديق اللازمة للتنفيذية الخاص بالقرارات الحاكمة لشركات المسودة وشركات إدارة المحافظ.

كما تتلبد من سباق جريه للتأمين وتحمل به، ورفع كفاءة برامج الحساب الأكلي في مجال تداولي العرض والطلب، تقنيا بما يسمح بزيادة من الحظائري وزيادة تدفق السوق على خمسة حزم مستداية من الأصاصد مع اصدار للقرارات من العمليات الخاصة بما يسمح لأجهزة الرقابة بتطويع فوراً وإشغال لقرار لتأسيب، بالإضافة إلى زيادة قدرة المسامسة على التماثل إلى البورصة خلال شركات لتعامل مباشرة من مكاتبهم.

■ موضح بعض المرافع اصبح إلى تصوري لايصل مشكلة في الأجل القريب إلى ضوء ما حدث في دول شرق آسيا من جانب وفي ضوء الزيادة المستمرة في حجم الاحتياطيات من العملة الأجنبية لدى البنك المركزي المصري، إلا أنه من جانب آخر فإن ضعف الصادرات حالياً وتطعات الدولة إلى زيادة بدرجة كبيرة يعني من جانب آخر ضرورة رفع الكفاءة التشغيلي ذلك سواء من خلال زيادة الإنتاج أو تخفيض سعر صرف الكرو والقيمة يمكن تراكمت السنوات أستهتف انفسه من حيث اختلاف معدل التضخم في مصر من معدلات التضخم للدول الرئيسية شركائنا في التجارة العالمية.

■ في ضوء تطاعة العملة، والمشاكل التي اصبح لها قطاع المال في دول شرق آسيا، اعتقد أنه، اصبح من الواضح أنه لايصل لتلكات المالية المستديرة وإن التفتيش للكتابات العملاء، ومع استمرار سيطرة الدولة على نسبة كبيرة من المؤسسات المالية العاملة في مصر خاصة في قطاع البنوك والتأمين (من حيث حجم الأعمال لا العدد) ومع الالتزام بأبدية في خصخصة البنوك العامة وشركات التأمين، فإن الوقت قد حان أن نرى العديد من المتاعجات من الخصخصة حتى يتضح أن كراهية المنافسة والمقصود خاصة في هذا القطاع أن الدولة العتيق الذي الزيادة في سعر في ضرورة الإسراع نحو استكمال إجراءات الانفتاح في العالم الخارجي، وذلك للانفتاح في الاقتصاد العالمي والاستفادة من قوة الدفع الاقتصادي العالمية والتي أدت للاستفادة الستين الإخترع إلى وضع مصر على خريطة الاستثمار عالمياً.

د. وزير سابق

السوق من حرية وقدره على المبادرة حيث لا يمكن لتحقيق الطفرة الاقتصادية تشجيع القطاع الخاص فقط وإنما يتعين أن يحصل ذلك أيضاً، التزم على البيروقراطية العتيقة الحاكمة لإدارة الحكومي.

■ تحرير القيود الحاكمة للتشاد الاقتصادي، تشجيع الاستثمار المباشر، وتطبيق طرفة في التمييز والإسراع في تخفيض التمييزية الجسدية على الواردات ليس فقط لوكافة متطلبات الجات وإنما أيضاً متطلبات الشركاء الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي.

■ وماني سوق الأوراق المالية من ضعف السيولة للتلحة للاستثمار إلى البورصة خاصة في ظل التمييز المصري ضد المؤسسات الاستثمارية المصرية من حيث عدم إعفاء الأرباح الرأسمالية التي تتسحق من بيع الأسهم والسندات من المصرية (حين تشجع لمصرياً) أرباح تجارية بواقع 42٪ في حين أن هذه الأرباح مخصصةاً ناشأ المستثمر الأجنبي والمصريين المحلية والأجنبية وكذا الأفراد المصريين والأجانب سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين - لذلك فإن ما لوحظ أخيراً من دخول صندوق التأمين والمعاشات الحكومي للاستثمار في البورصة يعتبر ظاهرة إيجابية في هذا الخصوص، إلا أن هذا لا يفي ضرورة القضاء على هذا التمييز المصري ضد المؤسسات الاستثمارية المصرية وذلك لتوفير العمق المالي المطلوب لتمويل الاستثمارات إلى البورصة المصرية خاصة في ظل معدلات الاستثمار المنخفضة نسبياً في مصر.

■ كان لاستراتيجية مجلس الوزراء في 1997/9/10 خطابي مجلس إدارة البورصة من حيث تحرير الآراء واستقطاب البورصة لتلبية وبرامج التأمين الأكلي المناسبة لرفع كفاءة البورصة الأساسية والقادرة إقليمية وتوافر الفرص، كان لهذه الاستراتيجية من ما صمميها من سرعة في التنفيذ، زيادة النظرة التنافسية

وتلبية مناسبة تسمح برفع كفاءة الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية لهذه الشركات لتحقيق الهدف من الخصخصة وهو تحويل مسار هذه الشركات من خسائر إلى أرباح تتسامح في زيادة الدخل القومي وتحسين أوضاعه للمجتمع.

ويمكن تحقيق الأسباب الرئيسية في ضعف البرناتج التنافسي لخصخصة الشركات المتطرفة في الآتي:

- 1 - عدم الشفافية في الإعلان بوضوح عن هذه الشركات.
- 2 - طول وبطء الإجراءات وعدم وضوح استراتيجية الدولة في هذا الخصوص.
- 3 - الغالة في تهيم الأصول دون النظر إلى العائد الاقتصادي على المجتمع الذي يمكن أن يتحقق من خلال النجاح في استقطاب مستثمر أجنبي يملك الخبرة الإدارية والتية لتطوير هذه الشركات، الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى مزيد من التردد في اتخاذ القرار.
- 4 - وتقدر حجمية الخصخصة خلال عام 96 بواقع 6 مليارات جنيه مصري، و عام 97 يبلغ 10.5 مليار جنيه مصري، و عام 98 يبلغ 10 مليارات جنيه مصري، كما يال أن تم التوصل بين 80 شركة قطاع عام من الشركات الخاصة، ويترك القطاع العام إلى سداد 8000 مليون جنيه مصري من الديون المستحق لهم على أساس سداد نقدى بواقع 30٪ والباقي على أقساط مدوية مما يساعد على الإسراع في خصخصة الشركات المتطرفة نتيجة لإعادة هيكلة حالتها.

■ الإسراع في إصدار التشريعات الاقتصادية الخاصة بالعمل إيجار المباني القديمة، القانون الموحد للاستثمار، نظام التناقصات والمزايدات، منع الاحتكار، التعريفية المصرية خاصة في مجال تيسيرها للقطاع على الأعمال التي عملت التجارة الخارجية.

■ إصلاح الجهاز الإداري للدولة وتخوير المؤسسات الزايدة بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد



اسم كاتب المقال : عيسى محمد البرنس  
رقم العدد : ١٣٩  
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١

نوع الرئيسي : الاقتصاد العالمى  
نوع الفرعى : عام  
موضوع : السياسة الدولية

## ردود الأفعال حول مؤتمر سياتل وموقف البلاد المختلفة

٥١

### عيسى محمد البرنس

#### مقدمة :

انطلقت مع بداية مؤتمر سياتل جولة جديدة من المفاوضات، المقرر لها أن تستمر لمدة ثلاث سنوات تنتهى مع نهاية عام ٢٠٠٣، وأطلق على هذه الجولة من المفاوضات "دورة الألفية"، بمناسبة حلول الألفية الثالثة.

ويتناول هذا المقال المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية بالتركيز على نتائج المؤتمر، وتهديداً لذلك، يتم تناول الموضوعات محل اهتمام الجهات المختلفة التى شاركت فى المؤتمر، ورؤية الأعمال العالمية قبل واثاء وعقب انعقاد المؤتمر، ثم التطبيق على ذلك.

#### القضايا محل الاهتمام :

اختلفت القضايا محور الاهتمام باختلاف المصادر المطالبة بها وقد بدأت مجموعات الدول قبل انعقاد المؤتمر بمحاولة تحديد موقفها من القضايا المختلفة محل اهتمامها والقضايا المتوقعة تناولها فى إطار المؤتمر حين هذه الترتيبات ما يلي :

الدول الأمريكية ودول منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ (١)، طالبت فى اجتماع قمة ضم ٧١ من قائمتها ما

يلى :

— منها معاملة تجارية تفضيلية بإزالة العوائق التعريفية التى تفرضها الدول المتقدمة على صادراتها.

— استمرار الزايات للملححة لها بمقتضى معاهدة "لوس" مع دول الاتحاد الأوربى فى حالة تناقضها مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

لما دول أمريكا اللاتينية فقد اتفقت سبت دول على ضرورة الضغط لتحقيق المطالب الآتية :

— تحرير تجارة المنتجات الزراعية.

— الحصول على فترة زمنية أطول لتحقيق التزامات دورة أريوجواى السابقة.

وبالنسبة إلى الهند (٢) : أشار رئيس الوزراء الهندى فى تصريحاته التى صيغت انعدام المؤتمر إلى أهمية مراعاة جولة "سياتل" لصالح الدول النامية، ومن جانبته أكد على رفضه الربط المقترح للتجارة بالمعايير الخاصة بالعمالة والبيئة، وأشار إلى أنه من المتوقع أن يوافق المندوبون الهنود فى منظمة التجارة العالمية خلال المؤتمر الوزارى الثالث على إجراء مزيد من التسهيلات فى الرسوم الجمركية.

أما دول البحر المتوسط (٣) وبمساعدة البنك الدولى ويملئدوى البحوث الاقتصادية عقدت فى "القاهرة" فى منتصف يناير ١٩٩٩ ورشة عمل تحت عنوان "التصميم لمفاوضات منطقة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٠"، شارك فيها عدد كبير من الوزراء وكبار المسئولين من الدول العربية، وخبراء التجارة من البنك الدولى، وقد تم توفير الدعم المالى لورشة العمل بمساعدة حكومتى إيطاليا وهولندا، وتم فى هذا الاجتماع التخصيصى تحديد اهتمامات هذه المنطقة، والتي تم تصنيفها إلى اهتمامات تقليدية وقضايا جديدة .

#### ١- الاهتمامات التقليدية :

— إزالة ما تبقى من حواجز جمركية وغير جمركية، خاصة مع وجود رسوم جمركية مرتفعة على الواردات الزراعية فى كثير من الدول الصناعية، ورسوم مرتفعة على كثير من الملابس الجاهزة وصادرات التسجيع - بعد إلغاء أسلوب المحصن.

— العمل على تشجيع دعم المنتجات الزراعية، والذى تنصص مقاديره من الجدول رقم (١) .

— تحقيق انجاز فى مجالات مثل تجارة الخدمات، وذلك بالمطالبة بمزيد من الشفافية خاصة فى الإطار القانونى والقواعد وإجراءات التفاوض بشأنها ، وتحديد الالتزامات.

— تحقيق انجاز فى مجال حقوق الملكية الفكرية، وذلك بالمطالبة بتوفير الدعم المالى والفنى الذى بدونهما لا يمكن تنفيذ الاتفاق فى نهاية الفترة الانتقالية.

— تحقيق انجاز فى قضايا المنافسة، وقواعد انتقال رأس المال الأجنبى للبشر، ورفض ربط التجارة بالمعايير العالمية والمعايير البيئية.

#### ٢- الاهتمامات الجديدة :

— التجارة الإلكترونية.

— تكنولوجيا المعلومات.

وبالنسبة لموقف مصر (٤) فقد أوضحت المفاوضات التالى :

— تعارض مزيد من خفض الرسوم الجمركية فى قطاع السلع للصناعية.

— رفض اقتراحات ربط التجارة وسياسات المنافسة بالمعايير العمالية - مثل منع تشغيل الأطفال - والمعايير البيئية.

— رفض الاتفاقية المتحدة الأطراف للاستثمار.



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى
الموضوع الفرعى :	عام
المصدر :	السياسة الدولية
اسم كاتب المقال :	عبر محمد البرنس
رقم العدد :	١٣٩
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١

#### والبيئة وبين إدارته (٧).

وإلى بيان أسدريته هيئة أخلقت على نفسها اسم مقرر المجتمع العلمى المعارضين لمفاوضات "دورة الألفية". وقد وقعت عليه ١٢٠٠ منظمة فى ٨٧ دولة، أكد على أن منظمة التجارة العالمية فى السنوات الأخيرة أسهمت بدور بارز فى تركيز الثروة فى أيدي أقلية من الأثرياء جنباً إلى جنب مع زيادة تفتش الفقر لأغلبية سكان الأرض، كما طالب البيان بإجراء إصلاحات تسمح بتطبيق أساليب المنظمة، وطالب بتجديد كل مفاوضات من شأنها توسيع نطاق سلطة المنظمة (٨).

... وفى إطار المحاولات لمساعدة الدول الفقيرة - دول الجنوب - لكت منظمة "أوكسفام" على أن دول الشمال تسلك سلوكاً حثيثاً لمنتجاتها، وأن هذه الإجراءات كلفت الدول الفقيرة ٧٠٠ مليار دولار سنوياً - يعادل ١٤ مرة قيمة المساعدات التى تحصل عليها هذه الدول فى إطار مساعدات التنمية (٩) - وفى اليابان وكوريا الجنوبية وزعت المنظمات غير الحكومية منشورات طالبت فيها الدورة الجديدة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بالعمل على إيجاد قواعد جديدة لضمان الحفاظ على الأمن الغذائى والزراعى وتوقف هجرة المزارعين للأرض الزراعية (١٠).

وقد وصفت هذه الممارسة من المنظمات غير الحكومية بأنها محاولة لبلورة ما يسمى بـ "الدولة الحديثة" تسعى للإلتزام من الدولة، وتقوم بتضجيع الإنكار البديلة لتقوية الاقتصادات المحلية فى المجتمعات المختلفة (١١).

ومن جانبها أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية أن موجة المظاهرات والاحتجاجات فى مدينة "سياتل" - مقر انعقاد المؤتمر - هى أحد الأمثلة التى تعكس حرية التعبير المكفولة فى الولايات المتحدة الأمريكية (١٢).

وما سبق يؤدى إلى نتيجة عامة وهى أنه على الرغم من المصالح الأمريكية على المستوى الرسمى لتحرير التجارة والإلتزام فى تيار العولمة، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة ستكون من المستفيدين على الأجل إن لم تكن المستفيد الأول من جراء ذلك، إلا أن المجتمع العلمى يعارض العولمة وينادى بإسقاط منظمة التجارة العالمية. وليس فقط خوفاً من عواقبها السلبية المحتملة على احتمال إلحاق أضرار ببعض الفئات الأمريكية، وبعزت فئات المجتمع المختلفة عن ذلك من مسيرات من الاحتجاجات والتى فسرها البعض بأنها محاولة للضغط على الدولة للتمسك بعدم تحرير التجارة خاصة فى القطاع الزراعى، ويرون أن ذلك هو الصالح أيضاً بالنسبة للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة الأخرى فى أوروبا.

والجدير بالذكر أنه كان هناك صوت مسدود - كما يتضح من جدول رقم (٣) - يحاول مساعدة الدول النامية وحماية مصالحها. وهذا يساعد رغم كل هذا الزحام من مخاوف تحييد بمستقبل هذه الدول على التمسك بالتحالف، ولكنه فى ذات الوقت يشير تسالوا عن : أين صوت أصحاب المصلحة فى الدول النامية أنفسهم؟

ورغم هذه الموجة من الإحتجاجات، وتجمع المتظاهرين

#### - تاجيل التوصل لاتفاقية لتجارة الألفية.

- المطالبة بتحرير أكبر لتجارة المنتجات الزراعية.  
- المطالبة بمد الفترة الانتقالية لصماية حقوق الملكية الفكرية حتى عام ٢٠٠٥.

#### - المطالبة بالتدريج فى تحرير تجارة الخدمات.

ومع بدء أعمال المؤتمر تركز اهتمامات الدول النامية فى تنفيذ الاتفاقيات المالية لجهة "أوروبا" وعدم إلقاء آمعاء جديدة عليهم بموجب بعض إجراءاتها، والتى نتج عنها أن صادرات الدول النامية تواجه قيوداً جمركية تصل فى بعض الحالات إلى أربعة أضعاف القيمة الجمركية (٥) التى تفرض على مثيلاتها من الدول الغنية، وذلك بسبب إغراط الأخيرة فى استخدام قواعد مكافحة الإغراق.

ومن جهة أخرى تركز اهتمامات الدول المتقدمة فى الدعوة إلى أن تشمل مناقشات منظمة التجارة العالمية فى إطار "دورة الألفية" كل القضايا ذات التأثير على التجارة العالمية بشكل أو بآخر، بتشكيل فريق عمل للتصديق كيفية تصديق الربط بين التجارة ومعايير العمل الأساسية والمعايير البيئية، وهو ما لقي اعتراض الكثير من الدول النامية - والتى تشكل ٨٠٪ من عدد أعضاء المنظمة إلى ١٣ - وبعض الدول الصناعية (٦).

وتقبل انعقاد المؤتمر، واثناً لنعاقده، شهد العالم ودود أفعال عنيفة من المجتمع العلمى فى العالم وكانت النسبة الغالبة فيها لمواطنى الولايات المتحدة الأمريكية، ويوضح الفرع التالى ردود الفعل المختلفة :

#### ردود الأفعال المصاحبة لمؤتمر "سياتل" :

شهدت الفترة السابقة لانعقاد المؤتمر مظاهرات استمرت حتى انتهاء أعمال المؤتمر، وتميزت هذه الاحتجاجات بعدة مميزات واضحة هى :

- الاستمرار رغم محاولات قمعها خاصة من قبل شرطة مدينة سياتل.

- القوة.

- كبر عدد المشاركين فيها.

- التنوع فى الجهات المشاركة فيها، وبالتالى تعدد مطالبها.

- حدوثها فى أكثر من بقعة من بقاع العالم.

والجدول رقم (٢) يوضح حصراً أهم الاحتجاجات التى صاحبت المؤتمر سواء خلال الفترة التمهيدية أو أثناء انعقاد المؤتمر، مع ملاحظة أن ذلك لا يعنى عدم حدوث احتجاجات من جهات غير المذكورة، أو فى أماكن غير المذكورة بالجدول.

ومن موقف المنظمات غير الحكومية فى العالم، فقد دافعت بعضها عن مصالح الدول النامية، وطالبت بفتح الأسواق الأمريكية والأوروبية لمنتجات الدول الفقيرة، إلى جانب توجيه عدة اتهامات للولايات المتحدة الأمريكية. فمثلاً منظمة المدينين أو Public Citizen تتم الرئيس الأمريكى بـ "إزديادية القيم" وأن هناك تناقضاً بين ما يعلن عنه من حماية العاملين



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى
الموضوع الفرعى :	عام
المصطلح :	السياسة الدولية
اسم كاتب المقال :	عبر محمد الرنس
رقم العدد :	١٣٩
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١

حول مقر انعقاد المؤتمر في مدينة "سياتل" الذي حال دون عقد حفل الافتتاح الرسمي للمؤتمر الذي كان من المقرر عقده في ٢٠ نوفمبر ١٩٩٩ - أول أيام المؤتمر - وأصل المؤتمر الوزاري الثالث أعماله حتى ٤ ديسمبر ١٩٩٩، وكانت له النتائج التالية :

#### نتائج المؤتمر ووجود للاتصال العالمية بشأنها

بدأت الوفود المشاركة في مؤتمر منظمة التجارة العالمية جهدياً في اليوم الأخير من أعمال المؤتمر للتوصل إلى اتفاق شامل يعمل على إطلاق جولة جديدة للمفاوضات تحوير التجارة العالمية في القرن القادم.

ولد تم في فجر اليوم الأخير من أعمال المؤتمر استعلاء ٢٢ من الزعماء يمثلون مختلف التجمعات الإقليمية - من بينهم د. يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد المصرى - وأجرى هؤلاء الزعماء مناقشات حول نقاط الخلاف لكن دون جدوى، كما قام الرئيس الأمريكى بإجراء اتصالات هاتفية بقيادة الاتحاد الأوروبى ونيوزيلندا والمكسيك لحالة الوصول لاتفاق حول الملف الزراعى لكن دون جدوى (١٢).

لكن اختتم المؤتمر أعماله في فجر ٤ ديسمبر ١٩٩٩ بثرويت القاهرة، وجاء في بيان صدر من المؤتمر، يتمثل باجتماعات المؤتمر، وأكد كل من "شارلين بارثيليسكى" الممثلة التجارية الأمريكية و "مايك مور" المدير العام لمنطقة التجارة العالمية على أن ما تم من مناقشات في إطار المؤتمر سيكون مفيداً، وله سيتم استئناف المناقشات في يناير ٢٠٠٠ في مقر منظمة التجارة العالمية بجنيف، وفي إطار ذلك تم تكليف "مايك مور" المدير العام للمنظمة بإجراء مفاوضات في مقر المنظمة مع الدول الأعضاء حول مكان وتاريخ استئناف المؤتمر واجتماعاته، والمفاوضات التي سيجري التفاوض بشأنها والتي فُصلت الوفود في الاتفاق بشأنها (١٤).

ويرى الخبراء أن حيز المؤسسة من إصدار بيان ختامى متفق عليه من الوفود المشاركة حول القضايا التي سيعاد إرجاعها في جولة مفاوضات "اللفية"، ناتج عن الفشل في تنظيم الأداء في إطار أعمال المؤتمر، والتي كان له عدة أوجه على النحو التالي :

١- سوء إدارة المؤتمر، وتمثل ذلك في العديد من المظاهر منها التناقض في تصرفات الشرطة الأمريكية إزاء المظاهرات حول مقر المؤتمر، فقد عجزت قوات الشرطة عن منع المتظاهرين من تعطيل اجتماعات المنظمات غير الحكومية التي دعت إليه المنظمة بضغط من الرأى العام العالمى، وهو الأمر الذى نتج عنه بدء الاجتماعات متأخرة عن موعدها ثلاث ساعات، وترتب على ذلك عدم مشاركة غالبية الوفود فيها، كما عجزت عن السيطرة عليهم في اليوم الأول من اجتماعات المنظمة عندما تمسبوا في خلق الشوازع المؤدية لمقر الاجتماعات بما صعب على الوفود الوصول لمقر الاجتماعات بل وتوقع تحت طائلة حظر التبول التى فرضت على منطقة الاجتماعات، على الرغم من ذلك أمكن إخلاء جميع الشوازع من المتظاهرين في مساء اليوم الأول لأعمال المؤتمر استعداداً

٢- سوء التخطيط للمؤتمر، وهو ما اتضح من عدم التركيز على مناقشة نواصير الجولة السابقة من المفاوضات في "أوبجواي"، إلى جانب تناقل موضوعات جديدة مثل الاستثمار والمنافسة والبيئة والمعايير الأساسية للعمل والشغافية وفي قضايا ليست محل اتفاق من الدول المشاركة. مع وجود الانطباع برغبة مخطط المؤتمر في تحقيق سياسة الإملاء (١٦).

٣- تمعيش الدول الثمانية في المؤتمر، وهو الانطباع الذى جاء نتيجة عدة إجراءات (١٧)

- السماح لعدد محدود من كل وفد بالمشاركة في الاجتماعات دون الأعضاء الآخرين، خاصة الدول الثمانية.

- اختيار ٢٢ دولة فقط من بينها مصر للمشاركة في إعداد مشروع البيان الختامى لإعلان "سياتل".

وكانت نتائج المؤتمر الذى عقد في "سياتل" لمنظمة التجارة العالمية محل دراسة وتحليل لتعقيد على أهم الأسباب التى ساعدت على حدوثها، ويتم في ذلك الجانب تناول الآراء المختلفة لأسباب نتائج مؤتمر "سياتل".

التفسيرات المختلفة لنتائج المؤتمر الأخير لمنظمة التجارة العالمية :

دارت الآراء المتعددة حول أسباب نتائج مؤتمر "سياتل" حول العوامل الآتية :

١- الانطباع الذى أوجبه الولايات المتحدة الأمريكية منذ اللحظة الأولى من الزعامة الأمريكية وسمعيها للتأكيد على مصالحها. وبناء على ذلك جاءت نتائج المؤتمر لتكون بمثابة تهديد لفعالية الفيدر الأمريكى، ومن جهة أخرى كتمجيد فعلى لمنظمة التجارة العالمية لعين التوصل إلى مستوى مرض من الكفاءة والشغافية تمكن من الوصول لصيغة جديدة ومعالجة للتفاوض (١٨). ولذلك وجهت اتهامات للولايات المتحدة الأمريكية بأنها المسئول الأول عن فشل مؤتمر سياتل.

٢- قصر مدة انعقاد المؤتمر إلى جانب كبر عدد القضايا المطروحة.

٣- مظاهر الفشل في إدارة المؤتمر والمناخ العام الذى أحاط بالمؤتمر من احتجاجات ساعدت بشكل أو بآخر في عرقلة الاجتماعات.

٤- ممارسة المجتمع المدني، وأكد ذلك البيان الذى وقعت عليه (٢٢) منظمة غير حكومية وجاء فيه أن منظمة التجارة العالمية غير ديمقراطية وغير عادلة وغير متوازنة (١٩).

٥- أزعجت صحيفة "الفيانانشيال تايمز" فشل المؤتمر إلى عدم الشعور بالمساواة الذى يتسم به الرئيس الأمريكى وعدم خبرة مايك مور مدير عام المنظمة الجديدة.





الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى	اسم كاتب المقال :	عبر محمد البرنس
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العدد :	١٣٩
المصدر :	السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١

الفارج - خاصة مع الأخذ فى الاعتبار مستوى الجودة وانخفاض الأسعار التى تتصف بها - إلى جانب المنافسة التى تواجهها فى الأسواق الخارجية، ومع حصول الدول المتقدمة على نصيب الأسد من التجارة العالمية.

فى جانب الواردات يأتى الاتحاد الأوروبى فى المركز الأول بنسبة ٤٥٪ تليه أمريكا الشمالية بنسبة ٢٠٪، وتأتى آسيا بما فيها اليابان فى المركز الثالث بنسبة ١٩٪، وتأتى فى المركز الأخير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة ٢٪، وفى جانب الصادرات فإن ٤٢٪ منها من أوروبا، وفيها الصادرات من أمريكا بنسبة ١٥٪، وأخيرًا الصادرات من الشرق الأوسط وأفريقيا بنسبة ١٪ من إجمالي صادرات العالم (٢٠) تكون مهمة الدول الثمانية فى تحقيق هذا الطلب صعبة.

ويتضح من جدول (١)، أن أعلى قيم لمقايير الدعم المقدمة لكل مزارع وفقًا لتقديرات ١٩٩٨ فى فى الاتحاد الأوروبى، تلتها اليابان، ثم أمريكا. وتأتى أهمية الفاء الدعم فى دعم القطاع الزراعى يخلق منافسة غير حقيقية بين منتجاتها هذا القطاع لهذه الدول وبين المنتجات الواردة من جهات أخرى مثل الدول النامية. حيث يحصل المزارعون فى دول الاتحاد الأوروبى على دعم مالى هائل من حكوماتهم يقدر بـ ٨٥٪ من دعم الإنتاج الزراعى فى العالم كله (٢٢).

ومن جهة أخرى تاتى معارضة الدول النامية للاقتراحات -خاصة الأمريكية - المطالبة بضرورة ربط التجارة العالمية بمعايير العمل (مثل أن يكون هناك عدد ساعات محددة للعمل، حد أدنى لمستوى الأجور، منع تشغيل الأطفال)، انطلاقًا من أن هذه الإجراءات من شأنها أن تدفع من تكلفة الإنتاج فى الدول الفقيرة، وهو الأمر الذى سينتج عنه محدودية قدرتها على المنافسة فى الأسواق العالمية، ومن ناحية أخرى فإن منع تشغيل الأطفال حتى ١٨ سنة سيؤثر بمستوى معيشة الكثير من الأسر فى الدول النامية التى تعتمد على أطفالها كمصدر للدخل. فتشترط منظمة التجارة الدولية إلى أن ٥٠ مليون طفل على الأقل يعملون فى الدول النامية ويعمل نصفهم تقريبًا فترات عمل كاملة (٢٣).

لذلك يكون من المهم دراسة قضية الربط بين التجارة العالمية والمعايير العمالية والبيئية بما يفيد فى تجاوز الأضرار المتوقعة من جراء تطبيق ذلك.

ويكون على الدول النامية فى هذه الرحلة التنسيق فيما بينها وصولاً لرؤية موحدة وسياسات واضحة حتى يمكن أن تكون فاعلاً فى مفاوضات واتفاقيات منظمة التجارة العالمية فى إطار دورتها الحالية، ومن جهة أخرى عليها السبر قسداً فى تنمية اقتصاداتها حتى تستكن من المنافسة فى الأسواق العالمية.

واعتقد أن التحدى الذى يواجه هذه الدول هو تقوية اقتصاداتها، وانطلاقاً مما سبق يمكن الزعم بأن نتائج مؤتمر منظمة التجارة العالمية الذى عقد فى مدينة "سياتل" لا تعد فضلاً - بالنظر إلى أهداف ومطالب الدول النامية من المنظمة - وإنما فرصة لتوحيد المواقف، كما تعد انتصاراً للرأى العام العالمى الرافض للذعة الإنسانية فى توجهات الدول المتقدمة.

٦- الذمة الإنسانية لدى الدول الكبرى، والتى كان لها أثر كبير فى عدم القدرة على التقريب بين وجهات النظر، وإيجاد خلاصات حول العديد من القضايا، ومن القضايا التى كانت محل خلاف أثناء أعمال المؤتمر :

الملف الزراعى : يمكن تخفيض أوجه الخلاف فى الجدول رقم (٣).

- الخدمات : تخفيض أوجه الخلاف بفتحها من الجدول رقم (٤).

- البيئة والتكنولوجيا الحيوية : تلتخص الآراء فى هذا الشأن فى الجدول رقم (٦).

الجدول أرقام (٣) و (٤) و (٥) و (٦) تليد الرأى القائل بأن الاختلافات بين الوفود المشاركة فى قمة "سياتل" حول القضايا المطروحة كانت سخياً عاماً فى عدم التوصل إلى اتفاق، وبأن التالى مهم وجود بيان ختامى يعطى بالتأييد العام.

الطريق إلى نتائج مؤتمر منظمة التجارة العالمية :

على الرغم مما أمله بعض المصادر المسؤولة فى الدول المتقدمة من الضغوط بالأسف وخيبة الأمل نتيجة لعدم الوصول لاتفاق بشأن القضايا محل الخلاف بين الوفود التى شاركت فى المؤتمر، إلا أنه توجد حالة من الارتياح لما تم الانتهاء إليه من تعليق المفاوضات (خاصة فى الدول النامية)، ويرور ذلك بأن هذه النتيجة تعنى مكسباً كبيراً للدول النامية لأنها نجحت فى تأكيد فاعليتها كمجموعة فاعلة فى أعضاء منظمة التجارة العالمية WTO، وإن المؤتمر بهذا الشكل وثبتت للولايات المتحدة الأمريكية فشل سياساتها التى استعملتها منذ بداية أعمال المؤتمر وفى "إملاء الشروط" تحقيقاً لحاصلها فى المقام الأول فى المرحلة القادمة، ودون اعتصام باستكمال نواقص الدورة السابقة للمفاوضات، وهذا الارتياح السائد فى الدول النامية مقبول.

وليس الهدف هذا يأتى حال من الأحوال محاولة تقييم الموردة السابقة من المفاوضات (دورة أورووجاى) أو الحديث من نواقصها التى ألغقت أضراراً بالدول النامية، وإنما هى محاولة للتصرف على أهمية مطالب الدول النامية من منظمة التجارة العالمية، والمخطوات التالية التى يجب على تلك الدول اتخاذها فى المرحلة القادمة.

فإناسية المطالبة بمزيد من خفض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية، وتحرير تجارة المنتجات الزراعية جاء انطلاقاً من :

- أهمية القطاع الزراعى فى بعض هذه الدول بالاعتماد على نسبة القيمة المضافة التى يساهم بها فى الإنتاج المحلى، فقد بلغت هذه النسبة فى مصر، مثلاً، ٥٢٪ عام ١٩٩٧ (جدول ٧) وهو تفوق بذلك النسبة الموجودة فى الدول المتقدمة.

- نسبة الصادرات من المنتجات الصناعية من إجمالي الصادرات السليمة تقل فى النسبة التالية من هذه الدول عن نسبة الواردات من هذه المنتجات (جدول ٨)، وهو على عكس الرضى بالنسبة للدول المتقدمة - وهذا يعنى أن المنتجات المحلية فى الأسواق المحلية تنافس من منافسة للمنتجات المستوردة من



# مكتبة الاقتصاد للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى	اسم كاتب المقال :	عبد محمد البرنس
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العدد :	١٣٩
المصدر :	السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١

## جدول (١)

مقايير النعم المقدمة للمتجوع الزراعون  
(القيمة بالآلاف دولار - لتديرات عام ١٩٩٨)

## ملاحق

الدولة	مقدار النعم المقدم لكل مزارع
الزيفون	٢,٧
سويسرا	٤,٥
اليابان	٤٩,١
الاتحاد الأوروبي	١٢٩,٨
امريكا (U.S.A)	٤٧
كندا	٣,٢
استراليا	١,٢

المصدر: The Economist, Vol. 353, No. 8147, Nov. 27 - Dec. 3, 1999, p. 24.

## جدول (٢)

تخصيص أهم ملاحق الامتجاعات المصاحبة للمؤتمر المتعدد فى مدينة  
"سياتل" لنظمة التجارة العالمية (WTO)

مكان الاحتجاج	اللغة المحقبة	المطالب / المواقف
• جنيف (ميدان الامم)	• الحرفيين والمزارعين • رجال الاقتصاد والفكر والمال من بينهم موريس دلاس (المحصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد)، وسيزان جورج (السياسى الأمريكى الذى يعيش فى فرنسا ويرأس مرصد العملة)، والقانونى لورى واكس الممثلون من جمعية "الوطنى الصام" فى أوروبا، والفكر والمال الاجتماع السويصرى جون زيجلر والذى يطلق عليه "ضمير الشعب السويسرى" و"صوت العالم الثالث".	• رفع شعارات تندد بانتشار الغذاء الأمريكى منها : - الماء هو الكوكا كولا والذء هو اللحم المهرمن. - الاشارة إلى الامين العام للأمم المتحدة بـ "نيس كولى" نسبة إلى مشروب النيس كافي الأمريكى. • تمطر المظاهرات من أن الريب الفلانى سيكون سمة المصر القادم وسيكون أكثر خطراً من الرب النرويجى. • تمطر من أن العملة لا تملك سوى أن تزيد الأضياء فنى، وتزيد الفقراء فقراً، وحزرت كذالك من الاستعمار الأمريكى فى ثوية الجديد وطرحت مشلاً على ذلك بانتشار صلحام ملكوتانز الأمريكىة.
• فرنسا	• أكثر من ٢٠ ألف شخص.	• الاعتراض على ما اعتبره "تسويق العالم" من قبل منظمة التجارة العالمية، وعلوا شعارات اكوا فيها أن "العالم ليس سلطة" وأخرى "العملة تعنى التجوع".
	• المنظمة الفرنسية للمنظمات غير الحكومىة.	• رفضت منظمة التجارة العالمية، وطالبت بفرض ضرائب لإساعة الفقراء فى أنحاء العالم.
	• جمعيات باسم النقابات الأوروبية والعالم الثالث.	• طالبت بتعديل قوانين التجارة العالمية، • معارضة الاستثمار الأمريكى المتصلى فى انتشار سلسلة الطعام الأمريكىة - ملكوتانز - فى أوروبا.



الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العالمى  
 الموضوع الفرعى : عام  
 اسم كاتب المقال : عبد محمد البرنس  
 رقم العدد : ١٣٩  
 تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١

مكان الاحتجاج	اللغة المتبعة	المخالف / المخالف
• الولايات المتحدة الأمريكية	• ٨٠٠ منظمة أممية - اليوم الأول من العقد الأخير - أغلبها من الدول النامية.	• معارضة مزيد من تحرير التجارة لأن ذلك فى مصالح الأقليات.
	• قادة الاتحاد العام لقطاعات الصناعات الأمريكية.	• الدفاع عن إرساء المعايير الصناعية ضمن "دورة الألفية".
	• الهيئات العامة للقطاع على البيئة.	• اتهام منظمة التجارة العالمية بأنها متحيزة للبيئة.
	• المزارعين.	• اتهام المنظمة بالمساهمة فى تصعيد مشكلة البطالة.
• سويسرا	• عدد من المخطاطين تراوح فى اليوم الثانى لاتحاد المؤتمر بين (٥٠ ألف و ١٠٠ ألف) يشمل هذا العدد ممثلين لقطاعات غير حكومية من أوروبا واليابان وبعض الدول الآسيوية.	• اعتبار أن ما تنص عليه منظمة التجارة العالمية من سلطة تفوق سلطة الدول متناقض مع متطلبات السيادة الوطنية للدول. وهو ما يكون له تأثير على قدرة الدول على سن التشريعات والقوانين والمبادئ التى تلائم خططها وتوجهاتها.
	• بعض المخطاطين.	• اتهام الشركات متعددة الجنسية باستغلال الصالة بالدول النامية من طريق تشغيلهم بعلوم زهيدة.
		• معارضة فتح الأسواق الأمريكية لما يمكن أن يترتب عليه من دخول سلع دول المصناعات البيئية والصنعية السليمة.
		• معارضة تشغيل الأطفال.
		• المطالبة بعدم رفض منظمة التجارة العالمية لأنها يمكن أن تكون مفيدة مع إجراء بعض التعديلات.

المصدر : جمعت المادة بواسطة المد من :

- موقع منظمة التجارة العالمية على شبكة الانترنت.
- جريدة العالم اليوم، ٢ ديسمبر ١٩٩٩.
- جريدة الأفرام، ٢٨ نوفمبر إلى ١١ ديسمبر ١٩٩٩.

#### جدول (٢)

المخالف من الكلف الزراعى

الهبة / الدولة	المخالف / المخالف
• الولايات المتحدة الأمريكية	• المصنوع على التزام من الاتحاد الأوروبي بالتخليص حول اسلطة الدعم الذى يقدمه الاتحاد للزراعيين الأوروبيين، وقرى أمريكا أن ذلك الدعم لا يخلل منافسة حقلية، وهو ما سيخسر بالزراعيين الأمريكيين عند التحويل للتسويق الأوروبية.
• مجموعة الشمس مشرة (الدول النامية)	• اسلطة أية مساعدات تقدم للزراعى بما فى ذلك المساعدات الأمريكية غير المباشرة للزراعيين.
• المفوض الأوروبي وادى غولش	• معارضة اتهام الولايات المتحدة لاتحاد الأوروبي بوضع الأشهر لإجراءات حماية، ومبرور المساعدات التى تقدم للزراعيين ولكنها عامة خاصة فى ظل موجة الكثير من المزارعين للفقرى الزراعية بما يكون فيه تهديد لاستقرار الزراعة. وبالتالى الأمن الغذائى.
اليابان	• ومع ذلك فإن الأوروبيين مستعدون لتقليص المساعدات المقدمة للزراعيين، وذلك لتشجيع تصدير المنتجات الزراعية.
	• مساعدات أوروبا، وقرى أن التزام قطاع يضاف على فرض الصالة الموجودة فى هذا المجال وهو ما يعرف بـ.
	• اعتمادية الوطنية للزراعة، وأن لقطاع الزراعة معاملة خاصة تحتاج إلى الجهد التجارى، وعدم المزارعين بهدف إلى المد من الهجرة المدن سعياً لزيادة مواردهم المتخلفة.

المصدر : جريدة الأخبار، ٤ ديسمبر ١٩٩٩.



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى	اسم كاتب المقال :	عبر محمد البرنس
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العدد :	١٣٩
مصدر :	السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١

#### جدول (٤)

##### المواقف من تحرير تجارة الخدمات

الموقف / المواقف	الجهة / الدولة
• يطالب اتحاد الدول الأعضاء في المنظمة بفتح أسواقها أكثر، وعدم التفرقة بين الشركان الوطنية والشركات الأجنبية، خاصة في قطاعات مثل الاتصالات والتأمين والمواصلات والبنوك.	• الاتحاد الأوروبي
• تتفق مع ذلك خاصة مع وجودها في المركز الأول لمصادر الخدمات في العالم.	• الولايات المتحدة الأمريكية
• تطالب كذلك بأن يظل التبادل عبر شبكة الانترنت خارج الضرائب الجمركية.	
• تطالب بوضع قواعد قانونية لهذه الشبكة الدولية، ويوجد اقتراح بأن يكون اليونسكو هو الإطار الذى يمكن أن تتم فيه المفاوضات الخاصة بذلك المطلب.	• فرنسا

المصدر : جريدة الأخبار ٤ ديسمبر ١٩٩٩.

#### جدول (٥)

##### المواقف من العمالة

الموقف / المواقف	الجهة / الدولة
• يطالب بالصراع بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية حول ضرورة وجود حد أقصى لساعات العمل حفاظاً على كرامة الإنسان، ومنع عمل الأطفال، ومنع العمل القسرى، ويتم ذلك من طريق القائمة مكتوى مالى مشترك من التمتع، ويقم بمقد اجتماعات خلال فترة الامم القائمة تنتهى بمقتضى على مستوى وزراء التجارة لدول الاتحاد لتقديم وجهات نظرهم.	• الاتحاد الأوروبي
• تزيد ذلك.	• الولايات المتحدة الأمريكية
• تعارض ذلك، وترى في ذلك اضرار بمنتجاتها التنافسية - نظراً لانخفاض مستوى اجور العمالة بها وانتشار ظاهرة عمالة الأطفال.	• الدول النامية

المصدر : جريدة الاهرام، ١ ديسمبر ١٩٩٩.

#### جدول (٦)

##### المواقف من قضايا البيئة

الموقف / المواقف	الجهة / الدولة
• يطالب بربط القواعد الخاصة بمعايير البيئة بالتجارة العالمية، وأن يتم اعتماد مبدأ "البيئة اقتصاداً" بحدوات أمرتس جنوب البتر التي ظهرت في بريطانيا .. وفى إطار هذا البدأ يكون من حق الدول منع دخول أية سلع مشكوك فيها، وأن تقوم كل دولة بتحديد مستوى الأمن الغذائى الخاص بها.	• الاتحاد الأوروبي
لذلك نجد فرنسا ترفض استيراد الفرة الأمريكية المعدلة الجينات لعدم وجود معلومات عن الآثار بعيدة المدى لهذا المنتج على الصحة، وإلى جانب معرفتهم بأنها تقتل الفراشات التى تمتص رحيقها، كما ترفض فرنسا اشغال العموم الأمريكية إلى البلاد حيث يتم استخدام الهرمونات فى عمليات التسمين، مما جعل فرنسا تطالب بتطبيق مبدأ "البيئة".	
• تعارض إجمال مبدأ "البيئة" فى قواعد التجارة العالمية.	• الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر : جريدة الأخبار ٤ ديسمبر ١٩٩٩.





الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي  
الموضوع الفرعي : عام  
الموضوع الفرعي : السياسة الدولية

عرض الالبهم مقالات سيايل

سياسات المنظمات غير الحكومية والدول النامية : إحسان  
فهد مبرور بالانتصار»

هل كان انهيار سياتل انتصارا للمنظمات غير الحكومية على أنصار تحرير التجارة العالمية ؟ هل تمثل سياتل فجر عصر جديد تأتي فيه الشعوب قبل الأرباح ؟ الكثير من الناس، يعتقدون ذلك وما له من اعتقاد خاطئ.

لقد تلقت الدل الدامية في الاجتماع الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة الذي عقد مؤخرا في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية دسما أمام شعراء أنه في غياب وقفة واضحة لحكوماتنا وثقفيها ومنظماتها غير الحكومية في المنطقة لحماية التجارة مستمعين فريسة لاجتماعات الضغط والتنظيمات غير الحكومية في الدول الغنية ولعل الدول الدائن بضمان معايير العمل ووضعها على agenda المفاوضات التجارية متعددة الأطراف أبرز مثال على ذلك.

لقد أعربت الدول النامية قبيل بدء المؤتمر عن قلقها القاطع للمقرر الأمريكي بإنشاء مجموعة اندماجية لدراسة العمل في إطار المنظمة للتجارة إلا أن الأمر لم يتجاوز الحدود ذلك ولم يميل في خاشر أحد أنه سيتجاوز ولكن الذي حدث في سيئاته على الرغم من أن اقتراح الأجندة الجديدة لاجتماع المفارشات الجديدة لا يتناقض معطل الأعضاء في المنظمة على هذا الموضوع فإن الدول النامية قد وجدت في هذا سببا كافيا لعدم الدخول في جولة مفاوضات جديدة.

إن ما حدث في سيائل يعد بالنسبة للدول الفقيرة مشهودا تاريخيا ليس فقط لما شهدته الظروف والمواقف من أحداث متتالية وإنما لإسقاط الدول القائمة على هذه الرنة أن الشعارات المصانة للصلة والعظمة العالية للقيادة قد أصبحت قديمة المجموعات تعتبر الإضرار بالدول الفقيرة سبيلها الوحيد لتحقيق أهدافها ولتتمثل المصهين التتاليين من مظاهرات سيائل والذين يبرهنهما وكالات الأنباء لجميع أرجاء الأرض أصما صناديق ملايين البشر.

المشهد الأول: غلام لم يتجاوز السنوات العشر من عمره  
حاملًا في يده شعارًا كتب عليه "قولوا للمنظمة العالمية للتجارة"

لأعمال الأطفال- هل تريدون أن يعمل الأطفال حتى الموت؟  
 فبعدما نزلت عن السفينة التي يطوفون عليها مضطربين مشاركون في  
 مخاوفهم من التآمرية يتبعون بدلا من أن يكون في مكانه  
 الطبيعي متفقا للمعلم في مدرسته قبل الدردل لا يمكن أن يفتح  
 نفسه من أن يجادل في أن الاعتراف المسجل كان يجب أن  
 تكون "هل تريدون أن يعود الأطفال إلى الموت."  
 هو الصبر الذي سيواجهه الأطفال إذا ما منع الآباء من  
 إرسال أطفالهم للمساهمة في نقل الأسمدة وموادها: إن  
 عمالة الأطفال - على حد قول Clare Short وزير  
 الدولة البريطاني- قضية جدية وليست قضية تزيينية

إن الهدف من وضع قضية عمالة الأطفال على أجندة ملائزمات المنظمة العالمية للتجارة ليس محاولة الإسهام في التوصل لحل مرضي القضية القديمة وشائكة وبالأفة التقيد بقدر ما هو خطوة مصيرية لحماية الصناعات الأمريكية كثيفة العمل من منافسة مختلف الدول الفقيرة. بعبارة أخرى هي حماية تجارية تقتصر خلف ستار من العاطفية الأخلاقية.

المشهد الثاني: صورة المتظاهرين الذين نكثوا صرخاتهم خارج أسوار اجتماع سكان كركلا "المنظمة العالمية لتحرير الأرض" وقد ارتدوا ملابس تكتيكية ملونة فخرت سلاح البس في إشارة إلى الفلاحين الشيوعيين الذي نظروهم جهاز في المظاهرات بالانتماء بحكم فعل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن ارتفع فوق أسبوعية ملزاة الأخوة واستبعدوا صيداً لا تربح عليها دول الساحل الجبورية في عمليات صيد الجبوريين. في المخطط أن تكتفئ عند عرض على الأساليب التكتيكية التي تتبع في تصعيد المظاهرات الأمريكي في بلد الشان والمتحدثين أعضاء مجلة قصيرة لم تتجاوز الأشهر الأربعة للهند والبلد الأخرى لإثبات وتصعيد القاتل الأمريكي والمطر الذي فرضته الولايات المتحدة على الصادرات الهندية من المنتجات الزراعية التي ترغب من أن الشطر الأكبر من تلك الصادرات الهندية يأتي من مزارع خاضعة لتفتيش دول الكيان الجبوري ولا يقرب بيده إلى التالفي أي إضراب بالهيئة الجبورية أو تنهدها الجبوريين.

هذا النزاع على الجانب الهندي كشف عن الميل العربي  
والنظرة الاستعمارية التي تتعامل بها المنظمات غير الحكومية

(\*) مقال لـ Jagdish Bhagwati استلذا الاقتصاد الأشهر في جامعة كولومبيا الأمريكية ومستشار المدير العام للاقتصادية العامة للتوريدات والتجارة (الجات) خلال الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٤. نشر في جريدة Financial Times بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٩٩.



# مكتبة المجلات للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى : اسم كاتب المقال : عبد محمد البرنى

الاقتصاد العالمى

الموضوع الفرعى : عام

رقم العدد : ١٣٩

السياسة الدولية

المصدر :

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١

ناحية أخرى.

ولكن بدلا من أن يتشجع كليتوتون بعباءة القيادة التي ارتداها قبله الرئيس ثورمان ليهم ويخطو ميكل ما بعد الحرب العالمية الثانية قد كليتوتون أن يتشقل لقد ربح كليتوتون قبل بدء المؤتمر بامتثال وقور مظاهرات مشجعا بذلك الإساءة إلى ضيوف الولايات المتحدة الأمريكية من وزراء تجارة العالم ومستواليا به ويرد ما وقع من أحداث خلف بقوله "لقد ظلت قرارات التجارة الدولية لأمد طويل الزلزال الفاصلة لوزراء التجارة وروساء الحكومات ومصالح الشركات إن ما يخبرنا به هؤلاء في الشوارع هو أن لهم صوتهم الذي يجبهه أن يسمح "فلماذا إذن لم يتم سماع هؤلاء خلال سنوات سبع في صغر الإنارة الأمريكية الحالية ولماذا جمع كليتوتون وزراء تجارة العالم على أرض الولايات المتحدة إذا كان يرى أن ثمة عدم شرعية تطوب الرأية الأصلية لهؤلاء الوزراء.

لقد كان العالم في سيئات في أشد الحاجة إلى خريطة المرحلة التالية من العولمة تسهم في رسم معالم الطريق بحيث يتم الحفاظ على ما تحققت العولمة من مكاسب اقتصادية مع توسيع نطاقها السياسي. والسبب واضح فبقدر ما أدت العولمة إلى تراكم غير مسبوقة الثروة والمعرفه بقدر ما أعطت التقصي نماذج اجتماعية وثقافية راسخة وقدر ما أدت إلى خلق نمو بقدر ما أدت إلى خلخلة نظم وبنيتها وهكذا يصبح الشعور بعدم الأمان أمرا لا يمكن تجاهله خاصة في العالم النامي حيث يتعامل الإحساس بالوقوع تحت سيطرة قوى تخرج عن سيطرة الفرد والحكومات.

ففي عالم يتحرك فيه رأس المال بحرية وتتدفق الاستثمارات إلى حيث يوجد أعلى عائد تظهر على السطح مخاطر حقيقية بقدر ما يتوافر من فرص للدول الضعيفة. والمهم هنا هو إدراك أن القدرة على التعامل مع الآثار المترتبة على حرية حركة رأس المال هي رهن بوجوه اقتصاد كبير ومتنوع يملك أسواق رأس مال متقدمة ونظام قانون تجاري متكامل وفي أمور وإن توافرت في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان فقد لا تتوافر في العديد من الدول النامية حيث يعمل مصدور أغلب الأحيان نظم اقتصادية واجتماعية شبة تجعل هذه الدول أكثر عرضة للصدمات والأزمات على الأجل في الأجيال القصير والقصير.

بالإضافة إلى ذلك فإن الشفقات الاستثمارية قد لا يحددها بالضرورة الأداء الاقتصادي للدول الضعيف بقدر ما يتحكم فيها القدرة على التنويع بالتغيرات قصيرة الأجل في أسواق المال الدولية. هنا إذا حدث الأزمة فإن ردود الفعل المحلية والدولية المحكومة برغبة مشروعة في تجنب أو تقليل الخسائر عادة ما تؤدي إلى تحويل أزمة محلية أو إقليمية إلى أزمة دولية

الأمريكية مع مصالح الدول النامية الأمر الذي عاد ليغرض نفسه بقوة على الهند وغيرها من الدول النامية في اجتماعات سيئات وفي هذا السياق يصبح من السهل تفهم لماذا ذهب ممثلو الدول النامية إلى اجتماعات المنظمة العالمية لتجارة هذه المرة بقلق أكبر محله وضامف منه المظاهرة الإعلامية غير المسبقة لمنظمات الدول المتقدمة غير الحكومية.

لقد خدمت الدول النامية في نهاية جولة أوجواي عام ١٩٩٣ بقبولها وضع حقوق الملكية الفكرية داخل إطار المنظمة العالمية للتجارة على الرغم من وضوح عدم انتماها لقضايا التجارة ويلاذ كونها نصل في صدر تنافسية متنازلة في الأسواق العالمية هذه المرة يأتي الدور على قضايا العمل ليتم استخدامها بنفس الكيفية خطمة على لاتحادات العمال في الدول الغنية وضوكة في حق الدول النامية.

إن الأمر لم يكن لينتهي نون وضع صمك الختام فإذا بالرئيس الأمريكي - لا تحركه إلا ورغبة الأكيدة في كسب أموالات العمال وتنظيمات لجزية في عام الانتخابات- يعلن أن الولايات المتحدة ستقرض عقوبات على الدول الفقيرة التي لا تحترم حقوق العمال وكما كان مقبوعا أعطت الدول النامية ظهورها لهدف إطلاق جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

إن المنظمات غير الحكومية غير دول العالم المتقدم لا يسعدها شيء حاليا بقدر أن تتصور أنها قد فازت في سيئات وأنها يجب أن تمنح المصوق الألبية المترتبة على نجاح حركتها الموحدة قبل وإثنا سيئات في عدم إطلاق جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. هذا الإحساس للمخورية إحساس كاتب فهي يتبينها لأجندة من القضايا غير ذات ارتباط مباشر بالتجارة وضد مصالح الدول النامية قد حظرت الأخيرة على تعبئة تنظيماتها ومتفهمها لمنع استيلاء الدول المتقدمة على المنظمة العالمية لتجارة كما استولوا على غيرها.



## إعطاء دفعة للعولمة : سيئات وفرصة للناطقة :

يتجاوز فشل المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية حد الإخفاق الدبلوماسي ليصل بحق فوجمة تاريخية ضامنة كان يمكن للرئيس الأمريكي استغلالها ليضع بوناسجا للمستقبل قادرا على التعامل مع ما يبدو وأنه سيكون التحدي الأكبر للقرن القادم وضعتي به الضجوة الضالسة بين تصفد النموذج الاقتصادي القائم المعروف بالعولمة من ناحية ونموذج الفكر انسبسي السائد والقائم على فكرة الدولة القومية من

(٥) مقال لـ Henry Kissinger وزير للخارجية الأمريكي الأسبق- نشر في جريدة WashingtonPost بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٩٩ .



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمي	اسم كاتب المقال :	عبد محمد البرلس
الموضوع الفرعي :	عام	رقم المجلد :	١٣٩
المصدر :	السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١

يظهر فيها دور مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي.

وحتى في هذه المرحلة فإن الأمر لا يخلو من مخاطر، فالطريقة التي يتعامل بها النظام الاقتصادي الدولي مع الأزمات الطارئة تضاهل من التحيزات السياسية المألوفة التصدي لها. فالوصفة المعتادة لتدخل المؤسسات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي- ركزت على السنين على استعادة الجدارة الائتمانية بفرض إجراءات تقشفية قاسية على دول الأزمة الأمر الذي عادة ما يتم النظر إليه باعتباره استعمال جديد يفسح مصالح الدول الدائنة فوق مصالح الشعب التي تعاني الأزمة.

هذه المخاطر المرتبطة بانتقال رؤس الأموال بتوجيهها يعمق منها اتجاه متنامٍ لتضخم حجم الشركات- أحيانا لجود الرقبة في ذلك- مما يقود الشركات المحلية في الدول النامية إلى الشعور يوما بعد يوم بخصخصة الانتماء مع الشركات متعددة الجنسيات ذات النفوذ الأكبر إلى الأسواق العالمية والنتيجة : انقسام قطاع الأعمال في الدول النامية إلى طائفتين أحدهما متمسكة في الاقتصاد العالمي وتلك الشركات الدولية المغلقة والأخر معزولة عن العملة وغير قادر على جني ثمارها.

المثير في الأمر أن كلا الطائفتين من الشركات تعرضت تصميحات سياسية : الشركات متعددة الجنسيات لقدرتها الضاربة على التدخل في صنع قرارات ظلت مبر الشاويخ الاختصاص الوصول للحكومات والشركات المحلية لما تعرضه من ضغوط سياسية في اتجاه مزيد من الخصخصة مضادة لنموذج العملة. أما الشركات المحلية التي انخرطت في الاقتصاد العالمي فإنها نتيجة لذلك قد أصبحت أكثر انكشافا لأكلف حماية سبواة تظل الاقتصاد العالمي يكتسب مستديم يصيب الاقتصاد الأمريكي.

للمرجح كل ذلك يذهب البعض إلى أن الحل هو في مزيد من التحرير للتجارة الدولية. والسبب، فإن هذا غالبا هو الحل العملة من تفتي عالمي للنموذج الأمريكي فإنه من الضروري أن نتذكر أن هذا النموذج نفسه استغرق عقودا لتشكيله وبالتالي لا يصبح تصحيح تكراره في العالم التالي ولا تجر عن ذلك قوى سياسية مضادة للعملة.

بالإضافة إلى ذلك يمتنع على الدول النامية أن تحذر خو الدول الصناعية المتقدمة التي نجحت في تجنب الآثار السلبية

العملة ولم تترك مواطنيها عرضة لتغيرات السوق وتقلباته. إن وضع شروط على الاحتكار وبناء شبكة متكاملة لللسان الاجتماعي في أسس قامت عليها سياسات الدول المتقدمة للذين من الزمان ولا يوجد لها مثيل في الدول النامية باستثناء صغر عينة للعامة.

إن حالنا في حالة استثمار هذه الأفضاض أو تدهورها سوف يتطور إلى عالم واحد ونظامين : نظام تتمتع فيه النخب العملة بقيم واحدة ونظام يجمع السواد الأعظم من الشعوب والتي إن تجد ملالا لها إلا في التمسك بالهوية والتمسك كوسيلة خلاص مما تمثله سيطرة أمريكية على مقدراتها. في هذا المناخ يصعب الهجوم على العملة قاسيا وتشتد قصوره حيث يقل حجم النخب للعملة وتزداد قوة التفارق بين النخب والفقير.

أما من الضروري أن ندرك أنه لا يوجد نظام في العالم قابل للاستمرار بدون أساس سياسي وبالتالي فإن التصدي الرئيسي لعملة تمويل التجارة هو في مزج النمو الاقتصادي بالقدرة سياسيا على الخروج من القواب الجامدة وتصور ما هو خير قائم. التصدي الرئيسي هو القدرة على خوض بحور هؤلاء الذين يرون العالم وقد حدثت مفاهيم اقتصادية فنية ويحور متفقدوهم ممن يرون ضرورة العودة إلى نموذج شبه اجتماعي الحكم. التصدي هو تدعيم الإدراك دولي بالمشاوية الاجتماعية دون أن يعني ذلك خلق نظام اقتصادي ناجح بقدر يضعها البيروقراطيين دوليا.

إن سياسات الاحتكار التي هزتها الولايات المتحدة لقرن من الزمان يجب أن تجد تمجيدا دوليا عنها والنظام المالي الدولي يجب أن يجد وسيلة للتحكم في اضطرابات والتخفيف من آثارها. على قدم المساواة تظهر أهمية تعامل النظام الاقتصادي الدولي يتوازن أكبر مع التقيضين تحقيق التوازن والاحتياجات الاجتماعية للفقيرين. وبالتالي فإن اهتمام مجتمعاتنا بقضايا معايير العمل والبيئة يجب أن يتم التعبير عنه بشكل لا يشق حرية التجارة ولا يعطي الدول النامية الإحساس بأن مفهنا الحقيقي هو قبل تناسيلهم.

إنني لا أعيى أنني أملك الإجابة على هذه الأسئلة ولكنني أعرف أن التعلق للمتظاهرين ليس إجاباها.











